مـــن: (**منكرات الأخلاق والأعمال والأهواء**) [١]. وقال ـــ ﷺ ـــ: (**إن مما أخشى عليكم بعدي بطونكم وفروجكم ومضلات الأهواء**)[٢]. إلى غير ذلك من الأحاديث.

وحـــذر الســـلف الصالح من اتباع الأهواء وردّوا على أهلها حتى أفردوا لذلـــك المصنفات التي جمعوا فيها الآثار الواردة في ذمه وبيان مظاهره وصفات أهله وطرق العلاج لمن أراد الخلاص منه[٣] ـــ عياذاً بالله منه ـــ.

وبهذا يتبين أن اتباع الهوى سواءاً لشهوة أو شبهة مفسد للفطرة وموقع في الضلال وأنه من أعظم أسباب إفسادها.

رابعاً: الكبر:

وقد عرفه الرسول ـــ ﷺ ـــ بأنه: (**بطر الحق وغمط الناس**)[٤]. فالكبر

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٧٧/٦، والترمذي في سننه، كتاب الدعوات، باب دعاء أم سلمة ٥٧٥/٥، وابـــن أبي عاصم في السنة ١٢/١، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول ٣٩٨/١، وابن حـــبان في صـــحيحه، كتاب الرقائق، باب الأذكار، ذكر ما يستحب للمرء أن يسأل الله -جل وعـــلا- المجانـــبة عـــن الأخلاق المنكرة والأهواء الردية ٢٤٠/٣، والطبراني في الكبير رقم ٣٦، والحـــاكم في المستدرك، كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر ٧١٤/١، والهيثمي في موارد الظمآن ٦٠١/١، والبيهقي في شعب الإيمان ٣٦٤/٦.

(٢) أخـــرجه أحمد في مسنده برقم ١٩٧٨٧ و١٩٧٨٨ و١٩٨٠٣، والبزار في مسنده برقم ٣٨٤٤، والطـــبراني في الصـــغير ٥١١، والبيهقي في كتاب الزهد الكبير ١٦٤/٢، وقال الهيثمي في مجمع الـــزوائد بعد ذكره لمن أخرجه رجاله رجال الصحيح ١٨٨/١ و٣٠٦/٧، وصححه الألباني في تحقيقه للسنة لابن أبي عاصم ١٢/١.

(٣) المصنفات في هذا الباب كثيرة فمنها ما أفرد بالرد على بدعة معينة أو طائفة معينة أو كان عاماً في أهـــل الأهواء، وكتب التوحيد والسنة كلها مليئة بالآثار الذامة للهوى وأهله، ومما أفرد في الهوى مطلقاً: ذم الهوى لابن الجوزي، وذم الهوى واتباعه لابن القيم وقد حققه علي حسن عبدالحميد، وغيرها من الكتب.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه بلفظه،كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه،٩٣/١، حديث رقم ٩١.

يقود صاحبه إلى ازدراء الحق والامتناع عن قبوله وبذلك يحجب فطرته عن الهدى والنور وقد حذر الله ـ جل وعلا ـ ورسوله ـ ﷺ ـ من الكبر ومن جميع الصفات التي تقود إليه وتجعل المرء يتصف به وذلك في مواطن كثيرة منها:

قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾[١]. لأن الإعراض بالوجه عن الناس عند الكلام والمشي بالخيلاء من صفات المتكبرين المعرضين عن الحق[٢].

ومن التحذير عن الكبر تهديد المتكبر بالطبع على قلبه كما قال تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾[٣]. ومنه وصف المتكبرين بالإجرام: ﴿ فَٱسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴾[٤] ومنه تهديدهم بالخلود في النار: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[٥].

ومن السنة قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: (**لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر**)[٦]. وقوله ـ ﷺ ـ: (**من أحب أن يتمثل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار**)[٧] ولم يكن هذا الوعيد والتهديد على هذه

---

(١) لقمان: ١٨.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير: ٦/٢٧٤٧.

(٣) غافر: ٣٥.

(٤) الجاثية: ٣١.

(٥) الأعراف: ٣٦.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه بلفظه، كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه، ١/٩٣، حديث رقم ٩١.

(٧) أخرجه أحمد في مسنده رقم ١٦٨٣٠ و١٦٨٤٥ و١٦٩١٨، والبخاري في الأدب المفرد، باب قيام الرجل للرجل تعظيماً ص ٣٣٩، وأبوداود في سننه، كتاب الأدب، باب قيام الرجل للرجل ٤/٣٥٨، والترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب ما جاء في كراهية قيام الرجل للرجل ٥/٩٠،=

الصفات إلا لما تحدثه في نفس المتكبر من الغرور وبطر الحق وعدم قبوله وازدراء الناس وعدم القبول منهم ولو كانوا على الحق والهدى.

وللكبر والعناد أسباب ومظاهر كثيرة جداً ـ ليس هذا مقام بسطها ـ وأكتفي هنا بذكر الأدلة على أن الكبر سبب لردّ الحق وجحوده وعدم قبوله:

فهذا إبليس يمنعه كبره عن امتثال أمر ربه قال تعالى: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[1] وهذا فرعون يمتنع عن إجابة موسى خشيةً على عظمته ورئاسته في الأرض أن تزول منه وتكون لموسى ومن معه، قال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ﴾[2].

ومن الآيات الدالة على أن الكبر يصد أهله عن اتباع الحق قوله تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِىَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوْاْ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُواْ بِهَا﴾[3]. قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ في تفسير هذه الآية: « فأولئك المستكبرون والمتبعون أهواءهم مصروفون عن آيات الله لا يعلمون ولا يفهمون لمّا تركوا العمل بما علموه استكباراً، فعوقبوا بأن منعوا الفهم والعلم، فإن العلم حرب للمتعالي، كما أن السيل حرب للمكان العالي»[4].

=والطبراني في الكبير رقم ٧٢٤ و٨١٩ و٨٢٠ و٨٢١ و٨٢٢ و٨٥٢، وابن الجعد في مسنده برقم ١٤٨٢، وانظر: صحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني ١٠٣٣/٢ رقم ٥٩٥٧، والسلسلة الصحيحة رقم ٣٥٧.

(١) البقرة: ٣٤.

(٢) يونس: ٧٨.

(٣) الأعراف: ١٤٦.

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٦٢٦/٧.

والكبر يعمي فطرة صاحبه فيجادل بغير حجة ولا برهان، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ ﴾[1].

والمتكبر يقوده كبره عن الحق إلى طلب المعجزات والأدلة الكثيرة، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَٰرَ خِلَٰلَهَا تَفْجِيرًا أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِىَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ ۗ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا ﴾[2].

ومع هذه المطالب التي طلبها هؤلاء الملأ المتكبرون فلو تحققت لن تقنعهم، لأن المتكبر المعاند لا يقنعه ألف دليل ودليل ولن يهتدي إلى الحق ولو رآه بعينه أو لمسه بيده أو أحسه وأدرك صحته[3].

وقد ردّ الله على هؤلاء المتكبرين الذين يطالبون بالمعجزات عناداً واستكباراً لا طلباً للحق بقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾[4]. وقال سبحانه: ﴿ وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّوا۟ فِيهِ يَعْرُجُونَ لَقَالُوٓا۟ إِنَّمَا سُكِّرَتْ

---

(١) غافر: ٥٦.

(٢) الاسراء: ٨٩-٩٣.

(٣) انظر: وجود الله/ القرضاوي: ٨٣.

(٤) الأنعام: ٧.

أَبْصَرُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ ﴾[١].

فمهما بلغت الآيات فالكبر يطمس الفطرة ويعمي البصيرة حتى أن المتكبر يتهم حواسه التي يبصر بها ويسمع بها حتى لا يخضع للآيات البينات ﴿ وَمَا تُغْنِى ٱلْأَيَـٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾[٢].

والكبر من أعتى الحجب على الفطرة، ولقد عدّه شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ زيادة في الكفر والشرك فقال: « فالمستكبر الذي لا يقر بالله في الظاهر كفرعون أعظم كفراً من غيره، وإبليس الذي يأمر بهذا كله ويحبه ويستكبر عن عبادة ربه وطاعته أعظم كفراً من هؤلاء » [٣].

ومما سبق يتبين أن الكبر يجمع في صاحبه جميع خصال الشر ويطمس النور من قلبه، بل يتعدى ذلك إلى قتل من يدعوه إلى الخير، كما قال تعالى: ﴿ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾[٤].

فالكبر يتحول إلى تكبر عن الحق ثم يتعدى ذلك إلى أنواعٍ عدة من الشرور، فهو يذهب بصاحبه كل مذهب حتى لا يُبقي له أي طريق إلى الحق والنور.

خامساً: الغفلة والإعراض:

الغفلة عن الله تعالى ونسيان أوامره وعدم امتثالها، واقتراف النواهي

---

(١) الحجر: ١٤-١٥.

(٢) يونس: ١٠١.

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٦٣٣/٧.

(٤) البقرة: ٨٧.

والمعاصي بأنواعها سبب لإفساد الفطرة وخفائها ، ومع دخوله تحت السبب الأول ـ الشيطان ـ إلا أن إفراده هنا للإشارة إلى أهميته ولعموم البلوى به في هذا الزمن.

وقد حذر الله المؤمنين من نسيانه تعالى فقال: ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ ﴾[1]. قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ في تفسير هذه الآية: « إن الآية تقتضي أن نسيان الله كان سبباً لنسيانهم أنفسهم، ونسيانهم أنفسهم يتضمن إعراضهم وغفلتهم، وعدم معرفتهم بما كانوا عارفين به من قبل ذلك من حال أنفسهم، كما أنه يقتضي تركهم لمصالح أنفسهم، فهو يقتضي أنهم لا يذكرون أنفسهم ذكراً ينفعها ويصلحها، وأنهم لو ذكروا الله لذكروا أنفسهم»[2]. وقد وصف الله بها المنافقين فقال : ﴿ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾[3].

والغفلة إذا أصابت الإنسان لا تجعل قلبه متسعاً للهداية وطلب الحق بل تشغله بالدنيا ولهوها فتصبح الحياة عاطلة هينة رخيصة.

والغفلة ليست مجرد نسيان طارئ أو سهو وإنما هي داء يجر صاحبه للتمادي في الضلال والفساد حتى يطبع على قلب ذلك الإنسان ـ والعياذ بالله ـ .

وقد حذر الله تعالى من اتباع الغافلين فقال سبحانه: ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا ﴾[4]. وشبههم

(١) الحشر: ١٩.

(٢) المصدر السابق: ١٦/٣٤٨ - ٣٤٩.

(٣) التوبة: ٦٧.

(٤) الكهف: ٢٨.

بالأنعام وفضلها عليهم فقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴾[1].

ولا غرابة في هذا التشبيه فالغفلة تصيب أفكار الغافلين بالشلل وقلوبهم بالعقم وتعطل المعرفة والإدراك لديهم، فكل همهم ملء البطون وإشباع الشهوات والتمتع كما تتمتع الأنعام، وكانوا أضل من الأنعام لانها لم تُمنح عقلاً وقدرات كما منحوا، ومع ذلك أدت مهمتها التي خلقت لها من لحم وركوب ونحوه، بخلاف الغافلين فلم يؤدوا ما خلقوا له وهو العبادة[2].

ومما يؤكد أن الغفلة حجاب كثيف على الفطرة أن الله جعل مصير أهلها النار فقال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱطْمَأَنُّوا۟ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ أُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾[3].

---

(١) الأعراف: ١٧٩.

(٢) انظر: وجود الله/ للقرضاوي: ٨١.

(٣) يونس: ٧-٨.

المطلب الثالث

شواهد على أن ما خالف الإسلام يخالف الفطرة

إن مسايرة الفطرة البشرية ضرورة قاطعة تفرضها طبيعة التكوين التي جاء عليها الإنسان، بل إن معيار الصلاح والنجاح أو الفساد والإخفاق الذي تقاس بـــه النظم والشرائع إنما يكون في مراعاة تلك الفطرة مراعاةً تامة وفي مسايرتها عـــلى أتم وجه وأكمله، فأي نظام أو شريعة لا تعبأ بالفطرة الانسانية مصيرها الفشل.

وهـــذا الفشـــل هو الخواء الذي يصيب الفرد والجماعة فينتج عنه التذمر وســـوء الأمـــراض والعُقـــد التي تتجلى في ظواهر كثيرة من أصناف الشذوذ والانحـــراف والقلـــق فيظل الفرد طيلة عمره مكدوراً منكوداً لا يبرحه التأزم والاحساس بالضنك[1].

وطبيعة الإنسان التي لابد من مراعاتها تتكون من عنصرين أساسيين هما:

أ ـــ العنصر الأرضي، وهو الجسد ويمثله الطين.

ب ـــ العنصر العلوي، الذي منحه الله تعالى للإنسان، وهو الروح.

---

(١) انظر: الإنسان في الإسلام لأمير: ٢٨.

قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[1].

ولكل من هذين العنصرين شهواته ورغباته ومطالبه فلابد أن يكون هناك اتزان في تلبية هذه المطالب والحاجات دون انحياز أو انسياق إلى أحدهما دون الآخر.

وقد انقسمت النظم والنظريات البشرية تجاه هذين العنصرين إلى قسمين:

۞ **القسم الأول:** غلّب جانب الروح واعتنى به على حساب الجسد، فصوّر الجسد على أنه سجن للروح فعمل على تعذيبه وعدم الاعتناء بحقوقه طلباً لصفاء الروح ونقاءها ، فأثر ذلك على الجسد وأدى ذلك التأثير إلى تأثر الإنسان نفسياً وعقلياً وجسمياً.

۞ **القسم الثاني:** اعتمد على تطور الوسائل العلمية التشخيصية الحسية المعاصرة، فنظر إلى الإنسان على أنه لا يعدو أن يكون جسماً مادياً، وأن الحالات النفسية والعمليات العقلية ما هي إلا تفاعلات كيميائية وكهربائية داخل الجسم، وليس هناك روحٌ تتصف بالقيم والفضائل والمبادئ فأدى هذا إلى أن يسعى الإنسان إلى إشباع رغباته وغرائزه بطريقة مادية لا تخضع لأي قيمة أو فضيلة[2].

وكلا القسمين جهلا الطبيعة الإنسانية فوقعا في الإفراط أو التفريط . لأنه لا يمكن لأي نظام أو شريعة تجهل الطبيعة الإنسانية أن تلبي رغباتها وتسايرها.

---

(١) ص: ٧١-٧٣.

(٢) انظر: الإنسان للمطرودي: ١٤١-١٥٢. ومدارج السالكين لابن القيم ٣/٤٤٦-٤٤٧.

وجهل النظم البشرية بعنصري الطبيعة الإنسانية دلّ عليه القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[1]. أما الإسلام فقد راعى الطبيعة الإنسانية بعنصريها، فأخذ الكائن البشري كله، أخذه على ما هو عليه، بفطرته التي خلقه الله عليها، لم يغفل شيئاً من هذه الفطرة ولم يفرض عليها شيئاً، بل تناولها بدقة بالغة فعالج كل جانب منها وضبطه الضبط الصحيح.

وفي الوقت ذاته عالج الجوانب مجتمعة، ولم يعالج كلاً منها على حدة فتصبح نشازاً لا تناسق بينها، ولم يعالج بعضها ويهمل الآخر فتصبح ناقصة في بعض جوانبها.

ولم يعط كل جانب من الإنسان غذاءه فحسب، بل أعطاه إياه بالقدر المضبوط الذي لا يجيعه ولا يتخمه، وبذلك ينطلق الإنسان وقد أخذ حظه من الغذاء الصالح بمقاديره الصالحة، نشيطاً منتجاً متحركاً على الدوام[2].

وبهذا كان الإسلام بحق هو النظام والشريعة والدين الذي جاء « موافقاً لطبيعة الإنسان ، مراعياً رغباته غير متنكر لضروراته، يكرم دوافع جسده، وإلحاحات شهوته لا يعاديها ولا يستقبحها، ولا يدمر نفس الإنسان، ولا يحارب فطرته، باسم الروحانية والسمو والتطهر والملائكية، والترفع على الشهوات الهابطة، إن الإسلام جاء ليأخذ بيد هذه الدوافع ليجندها ويوظفها في سبيل عمارة الأرض، وبقاء البشرية ودوام الحياة، يعترف بإنسانية الإنسان وبحاجاته الفطرية، ويوجهها إلى الله ويربطها بطاعته، وهي تدرك أوطارها وتلبي

---

(١) الإسراء: ٨٥.

(٢) انظر: منهج التربية لمحمد قطب: ١/١٨-١٩.

آمالهـــا، يجمع في آنٍ واحد بين رغبات الجسد وأشواق الروح وغايات الحياة، بتناسق وتوافق بديع »[١].

ولهـــذا وصـــف الله تعالى الإسلام بأنه نفس الفطرة فقال تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ ﴾[٢]، ولـــيس هذا الوصـــف من باب المبالغة لأن الآية ليس فيها شيء من أدوات المبالغة ولا من قرآئـــنها، بل هو وصف دقيق للدين الذي أنزله وكمله وأمر الناس بإقامة الوجه له مائلين عما سواه، فهو وصف محيط شامل لتمام انطباق دين الله على الفطرة الـــتي فطـــر الناس عليها حتى كأنما هو هي لا تخالفه في شيء ولا يند عنه منها شيء[٣].

والســـبب في كون الإسلام هو الشريعة والدين الذي يوافق الفطرة دون سائر النظم والفلسفات يتلخص فيما يلي[٤]:

١ ـــ أن شـــريعة الإســـلام من عند الله تعالى، فالإسلام دين إلهي وليس وضعاً بشرياً والأدلة على ذلك كثيرة منها:

قولـــه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾[٥]. وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[٦]

وقولـــه ـــ جل وعلا ـــ: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا

---

(١) دعوة الفطرة لأبي هلالة: ٣٦-٣٧.

(٢) الروم: ٣٠.

(٣) انظر: مجلة الرسالة عدد ٩١٣/ دين الفطرة ص ١٧ الغمراوي.

(٤) انظر: الثبات والشمول للسفياني ١٠٩ - ١٤٧، وشريعة الكمال للحارثي ١٥-٥٣.

(٥) آل عمران: ١٩.

(٦) الجاثية: ١٨.

بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾ (١).

قال ابن كثير ــ رحمه الله ــ: « جعل الله هذا الكتاب العظيم الذي أنزله آخر الكتب وخاتمها ، أشملها وأعظمها وأحكمها حيث جمع فيه محاسن ما قبله وزاده من الكمالات ما ليس في غيره » (٢).

٢ ــ أنها شريعة ثابتة خالدة، صالحة لكل زمان ومكان، فلا تُنسخ ولا تبدّل ولا تحرّف، وقد تكفل الله بحفظها دون غيرها.

قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾(٣). وقال سبحانه: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾(٤).

وحذر الله من أي نظام أو شريعة غيرها فقال سبحانه: ﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾(٥).

وسبب هذا التحذير أن « البشر وهم يضعون الأحكام لا يدركون طبيعتهم ولا حقيقة الفطرة ولا حقيقة الإنسان ولا حقيقة الكون ومن ثم

---

(١) المائدة: ٤٨.

(٢) تفسير ابن كثير: ١١٨٦/٣.

(٣) الحجر: ٩.

(٤) الأنعام: ١١٥.

(٥) الأنعام: ١١٦.

تحملهم الظنون والأوهام فيضعون الأحكام التي تحكم الإنسان والمجتمع على غير علم ولا بصيرة ويلجأون أمام هذا الوهم والظن والجهل إلى تغيير هذه الأحكام وتبديلها حسب تغيّر نظرهم للإنسان وفطرته، ويصرّون على أن يدركوا حقيقة الفطرة وحقيقة الكون والحياة وهم لا يملكون القدرة على ذلك، فلا يزالون يخرجون من قانون إلى قانون ومن فكرة إلى فكرة ومن مذهب إلى مذهب يتخبطون وتتخبط معهم مجتمعاتهم وتضطرب أفئدتهم ونفوسهم فلا يزالون منحرفين تلعب بهم رياح المذاهب المختلفة المتناقضة المضطربة المتبدلة المتغيرة لا تأوي بهم إلى قرار ولا تخرجهم من حيرة ولا تمنعهم من شقوة »[١].

٣ ـ أنها شريعة كاملة شاملة، فهي شاملة لسائر البشر بخلاف الشرائع السماوية التي قبلها ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا ﴾[٢].

وكاملة في مضمونها وافية بجميع المتطلبات التشريعية للناس في جميع شؤونهم وعلاقاتهم وأوقاتهم وأطوارهم فما من جزئية في حياة الإنسان إلا تعرضت لنوع من التنظيم ووجه من وجوه التدبير والتقدير.

وقد دلّ القرآن الكريم على كمالها، قال تعالى: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا ﴾[٣]. وقال سبحانه: ﴿ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ ﴾[٤] وقال سبحانه: ﴿ مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ ﴾[٥]. وغيرها من الأدلة. وهذه الأمور الثلاثة هي

---

(١) الثبات والشمول للسفياني: ١١٢.

(٢) سبأ: ٢٨.

(٣) المائدة: ٣.

(٤) النحل: ٨٩.

(٥) الأنعام: ٣٨.

الأساس في جعل الإسلام الدين الموافق للفطرة البشرية دون ما سواه من الأديان والقوانين، فهو دين من عند الله تعالى، والله تعالى هو خالق البشر وهو العالم بما يَصْلح لهم وبما يُصلحهم ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾[1]. وهناك أمران مهمان يشهدان بأن الإسلام هو دين الفطرة وهما:

شهادة الواقع، وشهادة المنصفين من الأعداء.

فأما شهادة الواقع فنجملها فيما يلي[2]:

١ ــ تغيير الإسلام لواقع من دخل فيه عبر التاريخ من العرب وغيرهم، سواءاً كان التغيير في أخلاقهم أو علاقاتهم أو عاداتهم أو نفسياتهم أو عقائدهم أو شرائعهم حتى أسّس بهم أرقى وأعدل أمّة في التاريخ.

٢ ــ سرعة انتشار الإسلام في العالم وشدة تأثيره على الأمم المغلوبة وسرعة اعتناقها له وكذا الأمم الغالبة كالتتار الذين كانوا غارة وحشية على الحضارة الإنسانية ومنها الحضارة الإسلامية التي بهرتهم بشرعها وعدلها فاعتنقوها وغيّر الإسلام سلوكهم ووحشيتهم.

٣ ــ عدم عجز الشريعة الإسلامية عبر تاريخها المجيد ــ مع توسع الدولة الإسلامية ــ عن تلبية احتياجات المسلمين، « فالفقه الإسلامي قد عاش قروناً متطاولة متلاحقة، ولاقى مختلف العادات والتقاليد وعاصر الرخاء والشدة والحضارة والتخلف، وواجه الأحداث في جميع هذه الأطوار، فكانت له ثروة فقهية ضخمة، وقد حكمت الشريعة الإسلامية في أزهى العصور فما قصرت

---

(١) الملك: ١٤.

(٢) انظر: شريعة الكمال للحارثي: ٤١-٤٧.

عن الحاجة ولا تخلفت بأهلها في أي حين » [١].

وأما شهادات الأعداء فذكرُها هنا من باب قوله تعالى: ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ ﴾[٢]. وهؤلاء الأعداء منهم من أسلم بعد معرفته بحقائق الإسلام، ومنهم من أصرّ على ضلاله، ومن أقوالهم في الإسلام[٣]:

۞ قول المستروبلز: « إن الديانة الحقة التي وجدها تسير مع المدنية كيفما سارت هو الدين الإسلامي، ولو طُلب مني تحديد تعريف الإسلام في عبارة واحدة لقلت: ا لإسلام هو المدنية المرتقبة » .

۞ ويقول غوستاف: « والحق أن سنوات حكم النبي العشر في المدينة، مضافاً إليها في الراجح الثلاثون سنة التي أعقبت وفاته كانت قوام العصر الذي صارت فيه الجماعة الإنسانية أقرب ما يرجى من الكمال » .

۞ ويقول صاحب كتاب « روح السياسة العالمية » : « إن سبيل تقدم الممالك الإسلامية ليس في اتخاذ الأساليب الغربية التي تدعي أن الدين ليس له أن يقول شيئاً عن حياة الفرد اليومية، وعن القانون والنظم، وإن في نظام الإسلام كل استعداد داخلي للنمو... وإني أشعر بكوني على حق حين أقرر أن الشريعة الإسلامية تحتوي بوفرة على جميع المبادئ اللازمة للنهوض ».

۞ ويقول البارون ميتشل ــ أيضاً ــ : « لقد ساعد العالم الإسلامي في سبيل إفراغ الإنسانية الصحيحة على البشرية البائسة مساعدة يجب أن ينظر إليها بعين التقدير السامي، باعتبارها أسمى مما تم في أوروبا الرومانية والجرمانية

---

(١) المصدر السابق: ٤٤.

(٢) الأحقاف: ١٠.

(٣) انظر: المصدر السابق: ٤٧-٥١.

والبيزنطية ».

وهاتان الشهادتان ـــ من الواقع والأعداء ـــ مع ما قبلها من الأمور تبين أن الفطرة التي فطر الله الخلق عليها « لا يمكن الوفاء بحقها إلا بالدين الحق الذي جاء به محمد ـــ ﷺ ـــ بعقيدته التي يجد فيها العقل البشري الحل الصحيح المقنع لكل تساؤلاته عن مسائل الوجود والكون والحياة، وبشريعته التي يجد فيها الإنسان الحق واستهداف الخير في كل جزئية منها » [(١)] وكل مخالفة لتلك الشريعة صغيرة كانت أو كبيرة هي مخالفة للفطرة السليمة، وشواهد ذلك كثيرة جداً أذكر بعضاً منها[(٢)]:

١ ـــ التيسير ورفع الحرج والمشقة:

اليسر في الإسلام عائدٌ إلى الفطرة، ومن الفطرة حُب الإنسان للرفق والسهولة، قال تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ﴾[(٣)] قال الله: (**قد فعلت**)[(٤)] وقال سبحانه: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾[(٥)].

وقد راعى الإسلام هذا الأمر الفطري في الإنسان لذلك مقت الغلو والتشديد ونفى الحرج والمشقة في الدين وأمر بالمستطاع، والأدلة على ذلك كثيرة جداً منها:

---

(١) مصادر المعرفة للزنيدي: ٣٤٩.

(٢) الشواهد المتعلقة بالعقيدة ستأتي في المبحث التالي.

(٣) البقرة: ٢٨٦.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه بلفظه، كتاب الإيمان، باب بيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق، ١/١١٦، حديث رقم ١٢٦.

(٥) النساء: ٢٨.

قوله تعالى: ﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[١].

وقال تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾[٢] وقال سبحانه: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾[٣].

وقال ـ ﷺ ـ: (**إن الله لم يبعثني معنتاً ولا متعنتاً ولكن بعثني معلماً ميسراً**)[٤] وقال ـ عليه الصلاة والسلام ـ لمعاذ بن جبل وأبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنهما ـ لما بعثهما إلى اليمن: (**يسّرا ولا تعسّرا وبشرا ولا تنفرا**)[٥].

وقال ـ ﷺ ـ: (**إن الدين يسرٌ ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه فسددوا وقاربوا وأبشروا**)[٦].

وكان ـ عليه الصلاة والسلام ـ إذا خيّر بين أمرين اختار أيسرهما ما لم

---

(١) المائدة: ٦.

(٢) البقرة: ١٨٥.

(٣) البقرة: ٢٨٦.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه بلفظه، كتاب الطلاق، باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية، ١١٠٤/٢، حديث رقم ١٤٧٨.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظه، كتاب الجهاد والسير، باب ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب وعقوبة من عصى إمامه ١١٠٤/٣، وكتاب المغازي، باب بعث أبي موسى ومعاذ بن جبل إلى اليمن ١٥٧٨/٤، وكتاب الأدب، باب قول النبي -ﷺ-: يسروا ولا تعسروا ٢٢٦٩/٥، وكتاب الأحكام، باب أمر الوالي إذا وجّه أميرين إلى موضع أن يتطاوعا ولا يتعاصيا ٢٦٢٤/٦، ومسلم في صحيحه بلفظه، كتاب الجهاد والسير، باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير ١٣٥٩/٣، حديث رقم ١٧٣٣وكتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام ١٥٨٦/٣، حديث رقم ١٧٣٣.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظه، كتاب الإيمان، باب الدين يسر، ٢٣/١.

يكـــن إثماً [١]، وكره ـــ عليه الصلاة والسلام ـــ أن يشق على أمته في مواضع كثيرة[٢].

والأمثلة التطبيقية لهذا اليسر والرفق في شريعة الإسلام كثيرة جداً حتى قال ابـــن العـــربي : «لو ذهبت إلى تعديد نعم الله في رفع الحرج لطال المرام »[٣]. وكـــيف تُعدّ ورسالة الإسلام التي بُعث بها محمد ـــ ﷺ ـــ كلها رفع للحرج ووضـــع للأغلال قال تعالى: ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾[٤]. ولقـــد عدّ السلف الرخصـــة والتيسير هي العلم فقالوا: « إنما العلم أن تسمع بالرخصة من ثقة أما التشديد فيحسنه كل أحد » [٥].

« ورفع الحرج والسماحة والسهولة راجع إلى الاعتدال والوسط فلا إفراط ولا تفـــريط، فالتـــنطع والتشـــديد حرج في جانب عسر التكليف، والإفراط والتقصـــير حـــرج فـــيما يـــؤدي إليه من تعطيل المصالح وعدم تحقيق مقاصد

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب صفة النبي -ﷺ- ١٣٠٦/٣، وكتاب الأدب، بـــاب قـــول الـــنبي -ﷺ-: يسروا ولا تعسروا ٢٢٦٩/٥، وكتاب الحدود، باب إقامة الحدود والانـــتقام لحـــرمات الله ٢٤٩١/٦، ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب مباعدته -ﷺ- للآثام، واختياره من المباح أسهله،وانتقامه لله عند انتهاك حرماته ١٨١٣/٤، حديث رقم ٢٣٢٧.

(٢) ومن أمثلة كراهيته -ﷺ- أن يشق على أمته قوله: [لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة] وقوله [لولا أن أشق على أمتي ما تخلفت عن سرية ولكن لا أجد حمولة ولا أجد ما أحمـــلهم عليه ويشق علي أن يتخلفوا] وقوله [لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه] وقوله: [إني لأقوم إلى الصلاة وأنا أريد أن أطوّل فيها فأسمع بكاء الصبي فأتجوز كراهية أن أشق على أمه] وقوله: [إني دخلت الكعبة ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما دخلتها إني أخاف أن أكون قد شققت على أمتي].

(٣) أحكام القرآن لابن العربي: ٣٠٩/٣.

(٤) الأعراف: ١٥٧.

(٥) التمهيد لابن عبدالبر: ١٤٧/٨.

الشرع»[١].

وبهذا يتبين أن تكليف الإنسان ما لا يطيق مخالفة لدين الله تعالى، كما أنها مخالفة للفطرة التي تحب اليسر والسهولة في التكليف.

٢ ــ تلبية دافع الجنس لدى الإنسان:

إن الدافع الجنسي من الدوافع الفطرية التي يجدها كل إنسان سويّ في تكوينه ، وكبت هذا الدافع باسم الرهبنة أو التبتّل مخالفة للفطرة والإسلام.

فالإسلام « يقر بهذا الدافع ويأمر برعايته وتوجيهه واستثماره، فلا ينكره ولا يحقره ولكن يعمل على وضع القواعد المشروعة والمبادئ الأخلاقية الثابتة التي تعمل على انجاحه، وتضمن استمراريته، المقرونة بالمودّة والرحمة والألفة والمعاشرة بالمعروف لبناء الأسرة الصالحة وفق الغاية المطلوبة من الفرد في إصلاح ذاته وأسرته ومجتمعه والذي يحقق نقاء النسل وعدم اختلاطه » [٢].

والإسلام سلك في تلبية هذا الدافع مسلكاً وسطاً بين الرهبانية والإباحية، والنصوص في ذلك كثيرة منها نصوص تمنع الإباحية وأخرى تنهى عن الرهبنة ومنها:

قوله تعالى في تحريم الزنا الذي هو أحد صور الإباحية، ﴿ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا ﴾[٣]. وقوله تعالى : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾[٤]وقوله سبحانه: ﴿ وَلْيَسْتَعْفِفِ

---

(١) رفع الحرج لابن حميد: ١٣.

(٢) الإنسان/للمطرودي: ٢٧١.

(٣) الاسراء: ٣٢.

(٤) النور: ٢.

﴿ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ (١).

وحـــرّم الإسلام كل سبيل أو تصرّف يؤدي إلى الفاحشة أو يسهل فعلها فمنع الاختلاط و الخلوة والتبرج وأمر بغض البصر.

وفي الوقت ذاته رغب في الزواج وندب إليه وجعله سُنّة الإسلام.

ومـــنع الرهبانـــية والتبتل، ومن الأدلة على ذلك قولـــه ـــ عليه الصلاة والســـلام ـــ: (**أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم لـــه لكني أصوم و أفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني**)(٢).

إلى غير ذلك من النصوص التي تبيّن إجابة الإسلام لهذا الدافع الفطري وفق ما أراد الله تعالى من غير رهبنة ولا إباحية.

٣ ـــ دافع الخلود والبقاء:

من الدوافع الفطرية لدى الإنسان حُبه للخلود والبقاء، ولذلك نجده يسلك المسالك العديدة لتلبية هذا الدافع، حتى أن عدوه اللعين استغل هذا الدافع، قال تعالى: ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴾(٣) وقد لبّى الإسلام هذا الدافع فبيّن « أن الإيمان با لله تعالى وامتـــثال تشـــريعه هو الطاقة التي تمنح الخلود الحقيقي، خلوداً مؤقتاً في الحياة الدنـــيوية مليـــئاً بالسعادة والطمأنينة والرضا والأمن ، وخلوداً دائماً في الحياة

---

(١) النور: ٣٣.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظه، كتاب النكاح ، باب الترغيب في النكاح ١٩٤٩/٥، ومسلم في صـــحيحه بنحوه كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد مؤنة ٢/ ١٠٢٠، حديث رقم١٤٠١.

(٣) طه: ١٢.

الأخـــروية، فيها النعيم المقيم، فالموت الدنيوي ما هو إلا عملية انتقال من الدار الفانية إلى الدار الباقية »[١]. قال تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾[٢].

وقال سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى وَٱدْخُلِى جَنَّتِى ﴾[٣].

فالإســـلام تعـــامل مع هذا الحب للخلود على أنه من فطرة الإنسان فلم يهمله وينكره ويدعو إلى نبذ الدنيا وإهمالها بإطلاق، وأيضاً لم يجعلها هي الحياة الباقـــية فقط لما في ذلك من الأثر على أصحاب هذا الاعتقاد من محاولة إشباع رغباتهم قبل الموت بأي وسيلة ولما فيه من إصابة المحرومين في هذه الدنيا بالجزع والقنوط ونحوه . بل وازن الإسلام بين هذين الأمرين بما يوافق فطرة المخلوقين ويحفـــظ مصالحهم فطالبهم بالعمل في الدنيا وبذل الجهد ولكنه ربط ذلك كله بالآخرة وجعل الربح الحقيقي والفوز العظيم في تلك الدار الخالدة.

ولاشك أن هذا التوازن له أثره الكبير في ضبط الناس واستقامتهم وحفظ مصـــالحهم قـــال تعـــالى : ﴿ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾[٤].

وذم تعـــالى مـــن أراد الدنيا وحدها فقال تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ

---

(١) الإنسان/للمطرودي: ٢٨٩.

(٢) النحل: ٩٧.

(٣) الفجر: ٢٧-٣٠.

(٤) القصص: ٧٧.

ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[1].

وأثنى على من جمع بين الدارين فقال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا۟ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾[2]. وبهذا التوازن يلبي الإسلام هذا الدافع، فيجعل الإنسان يعمل في الدنيا بجد وعزيمة وإخلاص بعيداً عن القنوط واليأس راجياً بذلك كله مرضاة ربه تعالى.

٤ ـ دافع التملك والسيطرة:

وهذا الدافع الفطري وجّهه الإسلام وسمى به بلا إفراط ولا تفريط كما فعلت الرأسمالية والاشتراكية، فقد أثبت الإسلام هذا الدافع وأشار إليه في عدة مواضع منها قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ﴾[3].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾[4]. وقال سبحانه: ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾[5].

---

(١) هود: ١٤-١٥.

(٢) البقرة: ٢٠١-٢٠٢.

(٣) آل عمران: ١٤.

(٤) المعارج: ١٩-٢١.

(٥) الفجر: ٢٠.

ومن توجيه الإسلام لهذا الدافع بيانه أن ملك الإنسان ليس ملكاً مطلقاً وإنما هو مستخلف في ذلك قال تعالى: ﴿ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَأَنفَقُواْ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾[١].

وهذا التوجيه يجعل نفس الإنسان تزكو وتشعر أن جميع ما أوتيت وملكت إنما هو نعمة تستحق الحمد والشكر قال تعالى : ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾[٢].

وخلاصة موقف الإسلام من هذا الدافع أنه لم ينكره ويحاربه كما فعلت الشيوعية و لم يجعله مطلقاً بلا ضوابط كما فعلت الرأسمالية بل بيّن أن « حُبّ التملك ليس هدفاً في ذاته، ولكنه وسيلة لهدف أسمى وأعظم وهو عمارة الأرض فتكون هادفة إلى الخير وراعية له وباذلة الجد في العمل الصالح لامتلاك الخيرات والطيبات واستثمار الأرض ومنافعها وسننها وقوانينها في التغيير والتبديل حتى تتلاءم معه، وإن لم يقدر على ذلك عمد إلى مجاراتها »[٣].

فالإسلام يرضي غريزة حب التملك التي لدى الإنسان ولكنه مع ذلك يدعو إلى امتثال أوامر الله ــ جل وعلا ــ في ذلك كله.

٥ ــ تكريم الإنسان واحترام إرادته:

حب الفضيلة والكرامة من الأمور التي يحرص عليها كل ذي فطرة سوية، والإسلام حرص على تكريم الإنسان واحترام إرادته و لم يفرق في ذلك بين

---

(١) الحديد: ٧.

(٢) الأحقاف: ١٥.

(٣) الإنسان/ المطرودي: ٣٠٠.

جنس ولون، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾[١].

والشواهد على احترام الإسلام لكرامة وإرادة الإنسان كثيرة جداً منها:

تحرير الإنسان من عبادة المخلوقات إلى عبادة الخالق سبحانه، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾[٢].

واستخلافه لعمارة الأرض ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[٣] وقوله سبحانه: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾[٤].

ومن شواهد احترام كرامته أيضاً النهي عن المثلة في الحروب ولو كان الأعداء يمثلون بالقتلى، وجعل الرضى أساساً لنشأة العقود، ومنع الإكراه في التصرفات والأفعال منعاً مطلقاً، والعفو عما كان سببه الإكراه والنسيان، قال ﷺ: **(رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهو عليه)**[٥].

---

(١) الإسراء: ٧٠.

(٢) النحل: ٣٦.

(٣) البقرة: ٣٠.

(٤) هود: ٦١.

(٥) أخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي ١/٦٥٩، وابن حبان في صحيحه، كتاب إخباره عن مناقب الصحابة، باب فضل الأمة، ذكر الإخبار عما وضع الله بفضله عن هذه الأمة ١٦/٢٠٢، والطبراني في الصغير رقم ٧٦٥، وفي الكبير ١٤٣٠ و١١٢٧٤، والحاكم في المستدرك، كتاب الطلاق ٢/٢١٦، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الإقرار، باب من لا يجوز إقراره، ٦/٨٤، وكتاب الخلع والطلاق، باب ما جاء في طلاق المكره ٧/٣٥٧، وكتاب الأيمان، باب جامع الأيمان من حنث ناسياً ليمينه أو مكرهاً عليه ١٠/٦٠، والطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره ٣/٩٥. وانظر: صحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني: ١/٦٥٩ رقم ٣٥١٥.

بـــل تجاوز احترام إرادة الإنسان في الإسلام مجرد العفو عن المكره، فاعتبر الإكراه والغصب جريمة في حد ذاتها تستحق العقاب.

إلى غـــير ذلـــك من الشواهد التي كرّم الله بها الإنسان، وحفظ بها حرمته وإرادته وجعل أي اعتداء على ذلك كله مخالفة للإسلام.

ومـــن خـــلال الأمور السابقة مجتمعة يتبين أن الإسلام هو الدين والنظام الوحيد الذي لبّى احتياجات ودوافع الفطرة بلا إفراط ولا تفريط.

فأي مخالفة للإسلام في التعامل مع هذه الدوافع هي مخالفة للفطرة السوية.

المبحث الثاني

دلالة الفطرة على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: دلالة الفطرة على معرفة الله تعالى

المطلب الثاني: دلالة الفطرة على توحيد الألوهية

المطلب الثالث: دلالة الفطرة على إثبات صفات الكمال لله تعالى

المطلب الأول

دلالة الفطرة على معرفة الله تعالى

إن معـــرفة الله تعالى والإقرار بوجوده ـــ سبحانه وتعالى ـــ أمرٌ ضروري فطـــري مســـتقر في قلـــوب جميع الإنس والجن، فكل واحد منهم يُقر بذلك ويعترف به، كيف لا « ووجوده سبحانه وربوبيته وقدرته أظهر من كل شيء عـــلى الإطلاق، فهو أظهر للبصائر من الشمس للأبصار، وأبين للعقول من كل مـــا تعقله وتقر بوجوده فما ينكره إلا مكابر بلسانه وقلبه وعقله وفطرته وكلها تكذّبه »[١] .

ودلالـــة الفطرة على معرفة الله تعالى أقوى من دلالة العلوم العقلية عليه، ذلك لأنَّ بعضها ضروري إلا أنه قد يغفل كثير من الناس عنها أو لا يستطيعون تصورها[٢].

والشواهد على أن الفطرة تدلّ على معرفة الله تعالى كثيرة جداً منها[٣]:

١ـــ لجوء الإنسان إلى الله تعالى حال الكرب والشدة سواءاً كان مؤمناً

---

(١) مفتاح دار السعادة/ ابن القيم: ٢١٩.

(٢) انظر: الدرء لابن تيمية: ٤٨٩/٨.

(٣) ســـبقت الإشارة إلى بعض هذه الأدلة للدلالة على وجود الفطرة، وهنا يستدل بها من وجه آخر وهو دلالة الفطرة على معرفته تعالى. انظر: ص ٤٣-٦٣.

أو كافراً:

وهذا اللجوء إلى الله تعالى تابع للشعور بوجوده تعالى والإقرار بذلك، فإنه لا يتصور أن يشعر العبد بحاجته إلى الله تعالى إلا إذا شعر بوجوده ، وإذا كان شعوره بحاجته إلى ربه أمراً ضرورياً لا يمكن دفعه فشعوره بالإقرار به سبحانه أولى أن يكون ضرورياً[١]. قال تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُۥ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾[٢].

وقال سبحانه:﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ۖ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا ﴾[٣].

وقال تعالى:﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ ﴾[٤].

وقال ــ ﷺ ــ لأبي عمران بن حصين: (**كم تعبد اليوم إلهاً؟** قال سبعة، ستةٌ في الأرض وواحد في السماء. قال: **فأيهم تعد لرغبتك ورهبتك؟** قال: **الذي في السماء**)[٥].

---

(١) انظر: الدرء لابن تيمية: ٨/٥٣٢ - ٥٣٣.

(٢) يونس: ١٢.

(٣) الإسراء: ٦٧.

(٤) الزمر: ٨.

(٥) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد ٤٣، والترمذي في سننه، كتاب الدعوات، باب جامع الدعوات عن النبي -ﷺ- ٥/٥١٩، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٤/٣٢٣، والبزار في مسنده برقم ٣٥٨٠، والطبراني في الكبير برقم ٣٩٦، والطبراني في الأوسط برقم ١٩٨٥، والروياني في مسنده برقم ٨٥.

٢ــ أن الرسل ــ عليهم الصلاة والسلام ــ بعثوا إلى أقوامهم لأجل توحيد الألوهية:

قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴾[١] قال شيخ الإسلام ــ رحمه الله ــ : « ليس في الرسل من قال أول ما دعا قومه: إنكم مأمورون بطلب معرفة الخالق، فانظروا واستدلوا حتى تعرفوه، فلم يكلّفوا أولاً بنفس المعرفة، ولا بالأدلة الموصلة إلى المعرفة، إذ كانت قلوبهم تعرفه وتقربه، وكل مولود يولد على الفطرة، لكن عرض للفطرة ما غيّرها، والإنسان إذا ذُكّر ذَكَر ما في فطرته ولهذا قال الله في خطابه لموسى ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ ﴾[٢] ما في فطرته من العلم الذي به يعرف ربّه ويعرف إنعامه عليه وإحسانه إليه، وافتقاره إليه، فذلك يدعوه إلى الإيمان » [٣].

وتقرير هذا الشاهد كالتالي:

أ ــ لو لم يكن الإقرار بالله تعالى وبربوبيته أمراً فطرياً لدعى الرسل أقوامهم إلى ذلك أولاً لأن ا لأمر بتوحيده تعالى في عبادته فرع عن الإقرار به وبربوبيته فلابد أن يكون بعده[٤].

ب ــ لو لم يكن الإقرار بالله تعالى وبربوبيته فطريّاً لساغ لمعارضي الرسل عند دعوتهم لهم بقول الله تعالى: ﴿ فَٱعْبُدُونِ ﴾ أن يقولوا نحن لم نعرفه أصلاً

---

(١) الأنبياء: ٢٥.

(٢) طه: ٤٤.

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣٣٨/١٦.

(٤) انظر: الدرء لابن تيمية ١٢٩/٣-١٣٠.

فكيف يأمرنا، ولّما لم يحدث ذلك منهم دلّ على أنَّ معرفتهم بالله تعالى مستقرة في فطرهم[١].

ج ــ لو لم يكن الإقرار بالله تعالى وبربوبيته فطريّاً لما وُصِفَ الرسول ﷺ ــ بأنه مذكّر والقرآن بأنه تذكرة وذكرى، لأن هذه الأوصاف تدل على معرفة سابقة بشيء معين، وهو ما فطر عليه من الإقرار بالله تعالى وبربوبيته[٢].

٣ ــ إلزام القرآن الكريم من أشرك في الألوهية بما أقر به من توحيد الربوبية مما يدل على أنه فطري:

قال تعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾[٣]. قال ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ في تفسير هذه الآية: « ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فذلك إيمانهم وهم يعبدون غيره »[٤]. وقال ــ سبحانه ــ: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴾[٥].

وهذه الأسئلة المتعلقة بتوحيد الربوبية في هذه الآية وغيرها من الآيات

---

(١) انظر: المصدر السابق ٨/٤٤٠.

(٢) انظر: ص ٤٥-٤٧ من هذه الرسالة.

(٣) يوسف: ١٠٦.

(٤) انظر: طرق هذا الأثر عن ابن عباس في: تفسير ابن جرير ٧/٣١٢ - ٣١٤ وفتح الباري لابن حجر: ١٣/٥٠٠ و٥٠٣.

(٥) يونس: ٣١-٣٢.

الاستفهام فيها كلها تقرير لأنه أمر مستقر في فطرهم وما ذكرت هذه الاستفهامات إلا لتوبيخهم والإنكار عليهم لأن المقر بالربوبية يلزمه الإقرار بالألوهية ضرورة، وهذا ما لم يحدث منهم[١]. قال تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[٢]. ولو لم يكونوا مقرين بربوبيته تعالى لما قررهم في هذه الآية.

قال شيخ الإسلام ــ رحمه الله ــ : « وأما الرب فهو معروف بالفطرة ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[٣] فالمشركون من عباد الأصنام وغيرهم من أهل الكتاب معترفون بالله مقرون به أنه ربهم وخالقهم ورازقهم وأنه رب السموات والأرض والشمس والقمر وأنه المقصود الأعظم »[٤].

وقال أيضاً ــ رحمه الله ــ: « وهذا استفهام إنكار بمعنى النفي والإنكار على من لم يُقر بهذا النفي، والمعنى ما في الله شك، وأنتم تعلمون أنه ليس في الله شك ولكن تجحدون انتفاء الشك جحوداً تستحقون أن ينكر عليكم هذا الجحد.

فدل ذلك على أنه ليس في الله شك عند المخاطبين، وهذا يُبيّن أنهم مفطورون على الإقرار، وإلا فالأمر النظري مستلزمٌ للشك قبل العلم، لا سيما إذا كانت طرقه خفية طويلة... »[٥].

---

(١) انظر: أضواء البيان للشنقيطي ٢/٤٢٩-٤٣٠.

(٢) إبراهيم: ١٠.

(٣) إبراهيم: ١٠.

(٤) مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية: رسالة في الكلام على الفطرة: ٢/٣٣٧.

(٥) الدرء لابن تيمية: ٨/٤٤١.

٤ ــ التصريح بأن المولود يولد على الفطرة، ومن مقتضياتها الإقرار بوجوده تعالى وربوبيته:

قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[1].

وقال ــ ﷺ ــ: (**كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه**). وقال ــ عليه الصلاة والسلام ــ: (**خلقت عبادي حنفاء كلهم فاجتالتهم الشياطين**...) الحديث. وقد سبق بيان أن الفطرة والحنيفية هما الإسلام، وأول مقتضيات هذا المعنى هو الإقرار بوجوده تعالى وربوبيته سبحانه ومحبته والذل له والخضوع[2].

٥ ــ أخذ الميثاق على بني آدم دليلٌ على أنهم فطروا على معرفة الله تعالى:

قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا ۛ أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّن بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[3].

فقولهم في الآية السابقة: بلى، معناه: أنت ربّنا، وهذا إقرارٌ منهم بربوبيته

---

(١) الروم: ٣٠.

(٢) انظر: ص ١٣٢-١٦٦ من هذه الرسالة.

(٣) الأعراف: ١٧٢-١٧٤.

تعالى لهم وهذا الإقرار هو شهادة على أنفسهم، أي إنطاقهم بالإقرار بربوبيته، وجعلهم شهداء على أنفسهم بما أقروا به من ربوبيته[١].

٦ــ قولــــه عليه الصلاة والسلام: (يأتي الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ حتى يقول: من خلق ربك؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته).

فهذا الأمر بالاستعاذة والانتهاء دليل على أن معرفة الله تعالى واستغناءه عن خلقه أمرٌ فطري ضروري.

قــال ابن حجر نقلاً عن الطيــبي ــ رحمهما الله ــ: إنما أمر بالاستعاذة والإشتغال بأمر آخر، ولم يأمر بالتأمل والاحتجاج لأن العلم باستغناء الله -جل وعــلا- عن الموجد أمرٌ ضروري، لا يحتاج للاحتجاج والمناظرة، والاسترسال في ذلك لا يزيد صاحبه إلا شكاً وحيرة[٢].

وقال شيخ الإسلام ــ رحمه الله ــ في كلامه على هذا الحديث: « وإنما وجب انتهاؤه لأنه من المعلوم بالعلم الضروري الفطري لكل من سلمت فطرته من بني آدم أنه سؤال فاسد، وأنه يمتنع أن يكون لخالق كل مخلوق خالق، فإنه لو كان له خالق لكان مخلوقاً، ولم يكن خالقاً لكل مخلوق، بل كان يكون من جملة المخلوقــات، والمخلوقــات كــلها لابد لها من خالق، وهذا معلوم بالضرورة والفطرة، وإن لم يخطر ببال العبد قطع الدور والتسلسل، فإن وجود المخلوقات كلها بدون خالق معلوم الامتناع بالضرورة » [٣].

---

(١) انظر: الدرء لابن تيمية ٤٨٦/٨ - ٤٨٧، والروح لابن القيم: ٥٥٥/٢-٥٥٩.

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر ٣٩٣/٦ و٢٨٧/١٣.

(٣) الدرء لابن تيمية: ٣١٤/٣.

٧ــ أنه لم يوجد من أنكر توحيد الربوبية مما يدل على فطريته:

« فجمهور العقلاء مطمئنون إلى الإقرار بالله تعالى، وهم مفطورون على ذلك، ولهذا إذا ذُكِر لأحدهم اسمه تعالى، وجد نفسه ذاكرة له مقبلة عليه كما إذا ذكر له ما هو معروف عنده من المخلوقات »[١]، ولهذا لم يذهب إلى نقيض توحيد الربوبية طائفة معروفة من بني آدم، بل القلوب مفطورة على الإقرار به أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات، وأشهر من عرف تجاهله وتظاهره بإنكار الخالق تعالى فرعون ، وقد كان مستيقناً في الباطن ، كما قال له موسى ــ عليه السلام ــ : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ ﴾[٢].[٣]

وممن أنكره تعالى ــ أيضاً ــ الدهرية ويسمون الآن الشيوعيين والملاحدة، ويزعمون أن العَالَم يُسيّر نفسه بنفسه،ويقولون ماحكاه القرآن عنهم:﴿ وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ﴾[٤].

وهؤلاء جميعاً ينكرون بأفواههم في الظاهر ما تُقر به فطرهم في الباطن، كما قال تعالى عنهم: ﴿ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾[٥].[٦]

ومما يؤكد عدم إنكار أحد لتوحيد الربوبية ما أثبته الباحثون الغربيون من

---

(١) المصدر السابق: ٨/٣٧ -٣٨.

(٢) الإسراء: ١٠٢.

(٣) انظر: المصدر السابق ٨/٣٨، وشرح الطحاوية لابن أبي العز ١/٢٥ -٢٦.

(٤) الجاثية: ٢٤.

(٥) النمل: ١٤.

(٦) انظر: دعوة التوحيد للهراس: ٢٧.

وجود عقيدة الخالق العظيم عند سائر الأمم والشعوب في القديم والحديث، وأنَّ وثنية تلك الأمم ما هي إلا أمرٌ طارئ على تلك العقيدة.

فقد وجد هؤلاء الباحثون عقيدة الإقرار بخالق عظيم موجودة عند القبائل الهمجية في أستراليا وأفريقيا وأمريكا، ووجدوها عند الأجناس الآرية القديمة وعند الساميين قبل الإسلام، وعند قبائل البوشمان في جنوب أفريقيا، وعند الأقزام المنتشرين في أواسط أفريقيا الاستوائية وهم على درجة كبيرة من التخلف والهمجية ويعتقدون بوجود كائن أعلا يدعى « كانج » بمعنى السيد، ويسمى أيضاً « كوبة كاكانج تنج » بمعنى حامي الموجودات وهو عندهم يسكن السماء ولا يُرى وقادر على كل شيء، وعند قبائل « الهوتنتوت » الإفريقية ويسمونه « أبا الآباء » ، وعند قبائل البانتو والهنود الحمر في الشمال الغربي للمحيط الهادي وفي أمريكا الجنوبية، وقد توصل هؤلاء الباحثون إلى أن فكرة ـ الإله الأعظم ـ توجد عند جميع الشعوب الذين يعدون من أقدم الأجناس الإنسانية [١].

وهذا كله يؤكد فطرية توحيد الربوبية عند سائر الخلق، وأنه لا صحة لما ذهب إليه بعض الباحثين الغربيين، من الزعم بوجود جماعة إنسانية أولى ينعدم فيها كل اعتقاد ديني، لأن جميع ما قدّمه هؤلاء من شواهد وأمثلة وأدلة لم يوافق عليها أكثر الباحثين، ولم تقف أمام النقد العلمي النزيه[٢]. فجميع الأمم والحضارات كانت تنزع إلى فكرة الإله الواحد العظيم حتى ولو تعددت آلهتها « ولم يشذ عن فكرة التوحيد في الأمم القديمة إلا الرومان واليونان

---

(١) انظر: الدين/لدراز ١٠٧ – ١٠٨، والفطرة ووظائفها لفرج ١٤٢ – ١٤٧.

(٢) انظر: مقال في الإنسان والتوحيد لسيد أحمد فرج: ١١٢.

ـــ مرجع الحضارة الأوربية والأمريكية المعاصرة ـــ »[١].

٨ ـــ إجمـــاع من أقر بالخالق على أنه لا إله مساوي له في جميع صفاته، يؤكد فطرية توحيد الربوبية عند سائر الخلق:

قال شيخ الإسلام ـــ رحمه الله ـــ: « ومعلوم أنَّ أحداً من الخلق لم يزعم أن الأنبياء والأحبار والرهبان والمسيح ابن مريم شاركوا الله في خلق السماوات والأرض، بل ولا زعم أحدٌ من الناس أن العالم له صانعان متكافئان في الصفات والأفعال.

بـــل ولا أثبت أحدٌ من بني آدم إلهاً مساوياً لله في جميع صفاته، بل عامة المشـــركين بالله مقرون بأنه ليس شريكه مثله، بل عامتهم يقرون بأن الشريك مملوك له »[٢].

ولم يـــنقل أرباب المقالات ـــ الذين جمعوا ما قيل في الملل والنحل والآراء والديانـــات ـــ عن أحد ممن يقر بالخالق القول بأن للعالم صانعين متكافئين في الصـــفات والأفعال، وغاية ما نقلوا قول الثنوية من المجوس القائلين بالأصلين: الـــنور والظلمة، وأن النور خَلَق الخير والظلمة خلقت الشر، لكنهم لا يسوون بيـــنهما، فهم متفقون على أن النور خير من الظلمة وهو الإله المحمود والظلمة شريرة مذمومة، وتنازعوا هل الظلمة قديمة أم محدثة، مما يؤكد أنهم لم يثبتوا ربين متماثلين.

كمـــا نقلوا قول النصارى القائلين بالتثليث، لكن هؤلاء النصارى متفقون عـــلى أن صانع العالم واحد فهم يقولون: باسم الأب والابن وروح القدس إله

---

(١) المصدر السابق: ١٢٨.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية : ٩٦/٣.

واحد [١].

« وأما قول من قال من الناس إن بعض الحوادث مخلوقة لغير الله، كالقدرية الذين يقولون إن العباد خلقوا أفعالهم، فإنهم يقرون بأن العباد مخلوقون، والله تعالى هو خالقهم وخالق قدرتهم وكذلك أهل الفلسفة والطبع والنجوم الذين يجعلون بعض المخلوقات مبدعة لبعض الأمور يعتقدون أن هذه الفاعلات مخلوقة حادثة » [٢].

ويضاف إلى هذا الإجماع ما أثبته ماكس موللر في كتابه « أصل الدين وارتقاؤه » من خلال « النصوص الدينية السنسكريتية، وهي أبعد الديانات عهداً وأقدمها تاريخاً بأن الإنسان أول ما عَبَد عبد الخالق ـــ جل وعلا ـــ على صفته غير المحدودة، وأما هذه الأوثان والأصنام فليست إلا بنات الخيال استدعتها محبة الإنسان للمس كل ما يشعر به في نفسه » [٣]. والمقصود أنه لم توجد طائفة من البشر ـــ حتى ولوكانت أشركت في توحيد الربوبية ـــ تقول بوجود ربيّن متماثلين في جميع الصفات والأفعال. مما يؤكد فطرية توحيد الربوبية[٤].

٩ـــ ومما يشهد لفطرية معرفة الله تعالى أن « من خُلق مجنوناً مطبقاً مصطلماً لا يفهم شيئاً ما يحلف إلا به، ولا يلهج بلسانه بأكثر من اسمه

---

(١) انظر: الدرء لابن تيمية ٣٤٦/٩، والإيمان لابن تيمية: ٧٢، وشرح الطحاوية لابن أبي العز ٢٧/١ ، ودعوة التوحيد للهراس: ٢٧ -٢٨.

(٢) تقريب التدمرية لابن عثيمين: ١٢٧.

(٣) مجلة الأزهر/ الجزء ٧/ المجلد ٩/ موضوع: العالم كله يتلمس دين الفطرة، لمحمد وجدي: ٤٣٤.

(٤) انظر: الدرء لابن تيمية ٣٤٧/٩.

المقدس »[١].

وكذا سائر المخلوقات ، ومنها الجمادات فقد فطرها الله على تسبيحه وتنزيهه نطقاً لا يفهمه إلا الذي أنطقها قال تعالى: ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ۗ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾[٢].

وقال سبحانه: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍ ۖ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ ﴾[٣].

وقال ـ جل وعلا ـ: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ ۗ ﴾[٤].

والآيات في هذا المعنى كثيرة.

فإذا كانت هذه المخلوقات قد فطرت على معرفة ربها وتسبيحه وتنزيهه، والإنسان أشرف منها ـ بنص قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾[٥]. وقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ وهو يطوف بالكعبة: (**ما أطيبك وأطيب ريحك ما أعظمك وأعظم حرمتك والذي**

---

(١) مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية: ٢/٣٣٧.

(٢) الإسراء: ٤٤.

(٣) النور: ٤١.

(٤) الحج: ١٨.

(٥) الإسراء: ٧٠.

نفس محمد بيده لحرمة المؤمن أعظم عند الله حرمة منك)[١]. ــ فلأن يفطر على معرفة ربه بطريق الأولى والأحرى، لما ركب الله فيه من العقل والتمييز والفطنة، لا سيما وقد نطق الكتاب والسنة بأنه فطره على الإسلام[٢].

١٠ــ برهانٌ عقلي[٣]على فطرية معرفة الله تعالى وهو:

أنه لا ريب أن الإنسان قد يحصل له من الاعتقادات والإرادات ما يكون حقاً، وتارة ما يكون باطلاً، لأنه حساس متحرك بالإرادة وعلى هذا لا يخلو:

إما أن تكون نسبة نفسه إلى النوعين نسبة واحدة، وهذا خلاف المعلوم بالضرورة، لأنّا نعلم أنه إذا عُرض على كل أحد أن يصدق وينتفع وأن يكذب ويتضرر، مال بفطرته إلى أن يصدق وينتفع.

وإما أن تكون نفسه مرجحة لأحد النوعين، وفي هذه الحالة ترجيح الكذب الضار ــ مع فرض تساوي المرجحين ــ أولى بالإمتناع من تكافئهما، فتعين أن يترجح الصدق والنفع وهو المراد باعتقاد الحق وإرادة الخير.

وحينئذ فالاعتراف بالخالق والإيمان به هو الحق أو نقيضه، والثاني فاسد قطعاً، فتعين الأول، فوجب أن يكون في الفطرة ما يقتضي معرفة الخالق والإيمان به.

---

(١) أخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب الفتن ، باب حرمة دم المؤمن وماله ١٢٩٧/٢، والطبراني في مسند الشاميين برقم ١٥٦٨.

(٢) انظر: مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية ٣٣٨/٢ - ٣٤٠.

(٣) هذا البرهان وما يليه من البراهين العقلية وغيرها من البراهين التي لم أذكرها وردّت مفصلة في : الدرء لابن تيمية ٤٥٦/٨ - ٤٦٨، وشفاء العليل لابن القيم: ٥١٦ - ٥١٩، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ٣٤/١-٣٥، ومنهج ابن تيمية في تقرير التوحيد، للبريكان ٢٩٢/١ - ٢٩٣، وقضية التوحيد، للجليند: ٦٢-٦٤.

١١- برهان عقلي آخر وهو:

أنه من المعلوم أن كل نفس قابلة للعلم وإرادة الحق، ومعلوم أن مجرد التعليم والتحضيض لا يوجب العلم والإرادة، لولا أن في النفس قوة تقبل ذلك، وإلا فلو علّم أحدٌ البهائم والجمادات وحضضها، لم يحصل لها ما يحصل لبني آدم مع أنّ السبب في الموضعين واحد، فعلم أن ذلك لاختلاف القوابل.

ومعلومٌ أنَّ إقرار النفس بالخالق ممكن من غير سبب منفصل من خارجها، وتكون الذات كافية في ذلك، فإذا كان المقتضى لذلك قائماً في النفس وقُدّر عدم المعارض، فإن المقتضى السالم يوجب مقتضاه، فعلم أن الفطرة السليمة إذا لم يحصل لها ما يفسدها كانت مقرة بالخالق عابدة له.

١٢ــ ومن البراهين العقلية أيضاً:

أن النفس لا تخلو من الشعور والإرادة، بل هذا الخلو ممتنع، فإن الشعور والإرادة من لوازم حقيقتها، ولا يتصور أن تكون النفس إلا شاعرة مريدة، وما دامت النفوس لا تكون إلا كذلك، فلا يمكن أن تكون خالية من الشعور بخالقها والإقرار بوجوده. ولابد لها من مراد تحبه وتطلبه ومراداتها كثيرة متنوعة، إلا أ نها كلها تنتهي إلى مراد واحدٍ مرادٌ لنفسه وهو الله الذي لا إله إلا هو، الذي تألهه النفوس وتحبه القلوب وتعرفه الفطر وتُقر به العقول، وتشهد بأنه ربها ومليكها وفاطرها.

١٣ــ أنه لو فرض جدلاً أنَّ معرفة الله تعالى نظرية وَطُلِبَ إقامة الأدلة على الإقرار بوجود الله وربوبيته، فإنه لابد من وجود علوم ضرورية فطرية أولية تنتهي إليها العلوم النظرية، ولا يمكن إثباتها بعلوم نظرية كذلك، لما يلزم من الدور القبلي والتسلسل في المؤثرات.

وهـــذه العلوم الضرورية شرط وجودها صحة الفطرة وسلامتها، والفطرة الســـليمة تقتضـــي الإقرار بوجود الله وربوبيته[١]، أي أن معرفته تعالى فطرية ضرورية.

وهذه البراهين والشواهد السابقة على أن معرفة الله فطرية ما هي إلا بعض من الشواهد الكثيرة التي تثبت ذلك وتؤكده.

❖ اعتراضات على فطرية معرفة الله تعالى:

أولاً: إذا كـــان الخلق مفطورين على الإقرار بالله وبربوبيته، فلماذا أنكر ذلك بعضهم؟ ويجاب عن هذا بما يلي:

أ ـــ الإقـــرار بـــالله وبربوبيـــته يكون فطرياً لدى من سلمت فطرته من العـــوارض والموانع كما دل على ذلك قوله ـــﷺـــ: **(كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه)**.

ب ـــ أن مـــن نُقل عنه الإنكار لربوبية الله تعالى قليلٌ جداً مقارنة بمن أقر بذلـــك، ومع هذا فإنكارهم ليس دليلاً على عدم فطريّة توحيد الربوبية، لأنهم مقـــرون بـــه في قـــرارة أنفســـهم، كمـــا قال تعالى عنهم: ﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾[٢]. ومنهم من هو مقرٌ بالخالق مع إشراكه في توحيد الربوبية[٣].

ثانياً: كيف يكون الإقرار بالله تعالى وبربوبيته فطرياً مع أنّ كثيراً من نظار

---

(١) انظر: الدرء لابن تيمية ٣/٣٠٩.

(٢) النمل: ١٤.

(٣) انظر: الشاهد السابع والثامن على فطرية معرفة الله ص ٢٣٤-٢٣٧ من هذه الرسالة.

المسلمين وغيرهم أنكروا ذلك مع دعواهم أنهم الذين يقيمون الأدلة العقلية على وجود الله تعالى؟[١]. ويجاب بما يلي:

أ ـ أن أول من عُرف في الإسلام بإنكار هذه المعرفة الفطرية الضرورية هم أهل الكلام من الجهمية والقدرية وهم من أضل الطوائف وأجهلهم.

ولم يصدر هذا القول عن أئمة المسلمين وعلمائهم، بل هم متفقون على أن الإقرار بالخالق فطري ضروري و « هو قول أكثر الناس، حتى عامة فرق أهل الكلام، قال بذلك طوائف من المعتزلة والشيعة وغيرهم ، وكون المعرفة يمكن حصولها بالضرورة لم ينازع فيه إلا شذوذ من أهل الكلام، ولكن نازع كثير منهم في الواقع، وزعم أن الواقع أنها لا تحصل لأكثر الناس إلا بالنظر، وجمهور الناس نازعوه في هذا ، وقالوا: بل هي حاصلة لأكثر الناس فطرة وضرورة »[٢].

ب ـ أن الإنسان قد يقوم بنفسه من العلوم والإرادات وغيرها من الصفات ما لا يعلم أنه قائم بنفسه فإن قيام الصفة بالنفس غير شعور صاحبها بأنها قامت به ، فكثير من الناس يكون في نفسه حب الرياسة وحب المال، ويكون ذلك كامناً بحيث لا يشعر به حال وجود هذا المحبوب ، فإذا فقده ظهر منه الجزع والسخط مما يدل على وجود المحبة المتقدمة له.

وهؤلاء الذين أنكروا ما في فطرهم وقلوبهم من معرفة الله تعالى قد يكون إنكارهم هذا سبباً إلى امتناع معرفة ذلك في نفوسهم، فقد يزول من قلب أحدهم ما كان فيه من معرفة الله تعالى والإقرار بوجوده، فإن الفطرة قد تفسد

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٦/٣٤٠.

(٢) الدرء لابن تيمية: ٩/٤٤ - ٤٥.

وقد تزول، وقد تكون موجودة ولا ترى، قال تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾[١]. [٢]

ج ــ أن كون هؤلاء النظار يقيمون الأدلة العقلية على وجود الله تعالى، لا ينفي كون العلم بوجوده تعالى فطرياً ضرورياً، لأن غاية الاستدلال العقلي على وجوده تعالى هي مجرد الكشف عن وجه تلك الضرورة، وبيان المقدمات الضرورية التي تستند إليها، وبيان أنه لا يمكن الاستدلال لتلك المقدمات، إذ يلزم من الاستدلال عليها إما التسلسل أو الدور وكلاهما ممتنع، ــ كما سبق بيان ذلك ــ ومن انحرفت فطرته فشك في وجود الله فإنما تقام عليه الحجة ببيان وجه الضرورة في المقدمات الدالة على وجود الله إذ لا يمكن الشك في تلك المقدمات ودلالتها الضرورية على وجود الله إذا تصورها حق التصور، وهذا ليس في حقيقته استدلالاً نظرياً، وإنما هو كشف عن وجه الضرورة في المقدمات الضرورية التي قد يحصل اللبس في تصورها ووجه كونها ضرورية[٣].

قال شيخ الإسلام ــ رحمه الله ــ: « كل من تُطلب معرفته بالدليل، فلابد أن يكون مشعوراً به قبل هذا، حتى يطلب الدليل عليه وعلى بعض أحواله.

وأما ما لا تشعر به النفس بوجه فلا يكون مطلوباً لها. وإذا كان مطلوباً لها فلا يمكن أن يستدل عليه بشيء، حتى يعلم أنه يلزم من تحقق الدليل تحققه» [٤].

ثالثاً: كيف تكون معرفة الله فطرية، مع أن المعرفة لا تحصل مبتدأة في

---

(١) الحج: ٤٦.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٦/٣٤٠ - ٣٤٨.

(٣) انظر: المعرفة في الإسلام للقرني: ٥٠٥.

(٤) الدرء لابن تيمية: ٨/٥٣٢.

النفس، بل لابد لها من طريق؟ والجواب هو[1]:

أ ـــ أن القول بأن المعرفة لا تحصل مبتدأه في النفس بل لابد لها من طريق ليس قضية مسلمة، حتى توردونها على من قال بأنها تحصل مبتدأة، بل هو من مسائل النزاع فمن قائل أن المعرفة فطرية ومن قائل أنها نظرية.

ب ـــ أن أصحاب هذا القول لا دليل لديهم يردون به على من قال أن المعرفة تحصل مبتدأة في النفس، وإن أقاموا على ذلك دليلاً، فهو قائم على استقراء فاسدٍ أو ناقص.

ج ـــ أن أهل الكلام أثبتوا علوماً ضرورية، منها علم الإنسان بوجود نفسه، فإذا كان هذا ضرورياً فالعلم بربوبية الخالق سبحانه أولى أن يكون ضرورياً في حق من سلمت فطرته ـــ وإن زعم المتكلمون أنها تحتاج إلى طريق ـــ، لأن القلوب مفطورة على الإقرار به سبحانه أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات.

رابعاً: كيف تكون المعرفة فطرية وقد جاء القرآن الكريم بالأمر بالنظر في ملكوت الله وتأمل خلقه سبحانه مستدلاً بذلك كله على وجوده وربوبيته، فلو كانت فطرية ما سيقت هذه الأدلة؟

ويجاب عن هذا بما يلي:

أ ـــ السلف حينما قالوا بفطرية معرفة الله لم ينكروا مطلق النظر، فهم يعلمون أكثر من غيرهم قدر ما ورد في القرآن من ذلك، ولم يغب عنهم ما في القرآن من ذكر منكري الخالق تعالى وإنما أنكرو على من أوجب النظر على كل

---

(١) انظر: هذا الاعتراض والإجابة عليه في الدرء لابن تيمية: ٣٧/٨ - ٣٨.

الناس وجعله الطريق لتحصيل أصل المعرفة بالخالق تعالى[١].

قال شيخ الإسلام ـــ رحمه الله ـــ: « القرآن العزيز ليس فيه أن النظر أول الواجبات ولا فيه إيجاب النظر على كل أحد، وإنما فيه الأمر لبعض الناس » [٢].

وقال ـــ أيضاً ـــ: « المعرفة وإن كانت ضرورية في حق أهل الفطرة السليمة، فكثير من الناس يحتاج فيها إلى النظر، والإنسان قد يستغني عنه في حال، ويحتاج إليه في حال » [٣].

وقال ابن حزم ـــ رحمه الله ـــ: « وأما قولهم إن الله ـــ عز وجل ـــ قد ذكر الاستدلال في غير موضع من كتابه، وأمر به، وأوجب العلم به، والعلم لا يكون إلا عن استدلال فهذه أيضاً أقحموها، وهي قولهم: « أمر به » فهذا لا يجدونه أبداً، ولكن الله تعالى ذكر الاستدلال وحض عليه، ونحن لا ننكر الاستدلال، بل هو فعل حسن مندوب إليه محضوض عليه كل من أطاقه لأنه تزود من الخير، وهو فرض على كل من لم تسكن نفسه إلى التصديق ـــ نعوذ بالله عز وجل من البلاء ـــ، وإنما ننكر كونه فرضاً على كل واحد لا يصح إسلام أحد دونه، هذا هو الباطل المحض » [٤].

ب ـــ أن النظر المأمور به في القرآن الكريم هو الذي درج عليه السلف، وهو النظر في آيات الله في الأنفس والآفاق من غير حاجة إلى ترتيب المقدمات على قانون أهل المنطق، بل وفق طريقة سهلة واضحة ميسورة لكل الناس على

---

(١) انظر: الأدلة العقلية النقلية للعريفي: ١٩٢.

(٢) الدرء لابن تيمية: ٨/٨.

(٣) المصدر السابق: ٣/٣٠٣ - ٣٠٤.

(٤) الفصل في الملل لابن حزم: ٤/٧٣.

مختلف عقولهم ومستوياتهم[١].

ج ــ أن البراهين والأدلة التي ذكرها الله في القرآن الكريم على توحيد الربوبية عند تأملها نجدها غير مقتصرة عليه، بل هي مسوقة أصلاً لتقرير قضيتين:

١ــ إفراد الله تعالى بالعبادة ٢ ــ الإيمان بالبعث والجزاء

وهذا الأمر في غالب دلائل الربوبية الواردة في القرآن، مما يؤكد أن معرفة ذلك أمرٌ فطري لا يحتاج إلى نظر واستدلال.

وهنا لابد من التنبيه على أن الإقرار بالخالق تعالى وبربوبيته، لا يكفي لإسلام صاحبه مع كونه فطرياً بل لابد من المقصود الأعظم وهو إفراد الله تعالى بالعبادة.

قال شيخ الإسلام ــ رحمه الله ــ: « الإقرار بالصانع بدون عبادته بالمحبة له والذل له وإخلاص الدين له، لا يكون نافعاً، بل الإقرار مع البعض[٢]أعظم استحقاقاً للعذاب، فلابد أن يكون في الفطرة مقتضٍ للعلم ومقتضٍ للمحبة، والمحبة مشروطة بالعلم، فإن ما لا يشعر به ا لإنسان لا يحبه، والحب للمحبوبات لا يكون بسبب من خارج، بل هو جبلي فطري، وإذا كانت المحبة جبلية فطرية، فشرطها وهو المعرفة أيضاً جبلي فطري، فلابد أن يكون في الفطرة محبة الخالق والإقرار به.

وهذا أصل الحنيفية التي خلق الله خلقه عليها، وهو فطرة الله التي أمر الله بها » [٣].

---

(١) انظر: إيثار الحق على الخلق لابن الوزير: ٥٢.

(٢) كذا في الدرء ولعلها "البغض".

(٣) الدرء لابن تيمية: ٨/٤٥٠.

المطلب الثاني

دلالة الفطرة على توحيد الألوهية

توحيد الألوهية هو إفراد الله تعالى بالعبادة، وقد دلت الفطرة السليمة على وجوب إفراده سبحانه بالعبادة، وأنه المستحق لذلك وحده دون ما سواه من المخلوقين فالفطرة « مركوز فيها معرفته سبحانه ومحبته والإخلاص له والإقرار بشرعه وإيثاره على غيره، فهي تعرف ذلك و تشعر به مجملاًومفصلاً بعض التفصيل.

فجاءت الرسل تذكرها بذلك وتنبهها عليه وتفصّله لها وتبيّنه وتعرفها الأسباب المعارضة لموجب الفطرة المانعة من اقتفائها أثرها. وهكذا شأن الشرائع التي جاء بها الرسل، فإنها أمر بمعروف ونهي عن منكر، وإباحة طيب وتحريم خبيث، وأمر بعدل ونهي عن ظلم، وهذا كله مركوز في الفطرة، وكمال تفصيله وتبيينه موقوف على الرسل »[1].

ومن أوجه دلالة الفطرة على توحيد الألوهية مايلي:

١ــ أن توحيد الألوهية جزء من العهد والميثاق الذي أخذه الله على بني آدم وهم في ظهر أبيهم آدم ــ عليه السلام ــ قال ابن كثير ــ رحمه الله ــ

---

(١) شفاء العليل لابن القيم: ٥١٣، وانظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم ٢/٣١٩ - ٣٣١.

في بيان هذا العهد والميثاق: « والعهد الذي أخذ هو ما جبلهم عليه وفطرهم عليه، وأخذ عليهم في الأصلاب أنه ربهم ومليكهم، وأنه لا إله إلا هو، فأقروا بذلك، وشهدوا على أنفسهم به فخالفوه وتركوه وراء ظهورهم، وعبدوا مع الله غيره بلا دليل ولا حجة، لا من عقل ولا شرع، وفي الفطر السليمة خلاف ذلك، وجاءت الرسل الكرام من أولهم إلى آخرهم بالنهي عن ذلك »[١].

٢ ــ أن الرسول ــ ﷺ ــ في حديث الفطرة عدّ تهويد المولود وتنصيره من قِبل الأبوين تغييراً للفطرة مع أن اليهود والنصارى مقرون بوجود الله تعالى، فدلّ على أن الفطرة ليست مقتصرة على توحيد الربوبية بل تتعداه إلى الألوهية[٢].

٣ ــ أن كل حي سوى الله تعالى فقير محتاج إلى جلب ما ينفعه ودفع ما يضره، وهذا يتحقق بأمرين هما:

أ ــ حصول المطلوب المحبوب الذي ينتفع به ويلتذ.

ب ــ المعين على حصول المطلوب والمانع من المكروه.

ولا يقوم وجود العبد ولا صلاحه إلا بهذه الأمور. وعلى هذا فإن الله تعالى هو المحبوب المطلوب لذاته وهو المعين على حصول المطلوب وعلى دفع ومنع المكروه. وما سواه سبحانه فمكروه. فلابد أن يكون هو الإله المعبود دون غيره سبحانه[٣].

---

(١) تفسير ابن كثير: ٤٤٩/٣.

(٢) انظر الدرء لابن تيمية: ٤٦٧/٨ - ٤٦٨.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢١/١ - ٢٢ و٤٥ -٤٧، وشفاء العليل لابن القيم: ٥١٨، والدرء لابن تيمية: ٣٧٦/٩ - ٣٧٧.

٤ ــ أن حقيقة العبد هي روحه وقلبه، ولا صلاح لها إلا بعبادة الله الذي لا إله إلا هو، فلا تطمئن إلا بذكره، ولا تسكن إلا إليه ولا تلتذ ولا تتنعم إلا به، ولو حصل للعبد لذات أو سرور بغير الله فلا يدوم ذلك ، لأنه لابد له من إلهه في كل حال وكل وقت وأن يكون معه أينما كان، وهذا لا يكون إلا في حق الله تعالى.ولهذا قال إبراهيم ــ عليه السلام ــ ﴿ لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ ﴾[1]. وهذا الشاهد مبني على أصلين:

أ ــ أن الإيمان بالله تعالى وعبادته ومحبته وإجلاله هو غذاء الإنسان وقوته وصلاحه ولهذا لا يطمئن قلب الإنسان إلا به سبحانه.

ب ــ أن أعظم نعيم يلتذ به أهل الجنة هو لذة النظر إلى وجهه الكريم سبحانه ، وسبب كونه أعظم نعيم مع ما هم فيه من كمال النعيم واللذة، أن اللذة تتبع الشعور بالمحبوب فكلما كان الشيء أحب إلى الإنسان كان حصوله ألذ له وتنعمه به أعظم. ولهذا كان عذاب الحجاب أعظم أنواع العذاب ولذة النظر إلى وجهه سبحانه أعلى اللذات. وهذان الأصلان ثابتان في الكتاب والسنة وعليهما أهل العلم والإيمان ويتكلم فيهما مشايخ الصوفية العارفون، وعليها أهل السنة والجماعة وعوام الأمة وذلك من فطرة الله التي فطر الناس عليها[2].

٥ ــ أن المخلوق لا يملك للعبد نفعاً ولا ضراً ولا غير ذلك، بل المالك الحقيقي هو الله تعالى. فما بالمخلوق من نعمة فمنه سبحانه ولا يكشف الضر إلا هو قال تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ

---

(١) الأنعام: ٧٦.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١/٢٣ - ٢٧ و٥٥ - ٥٨.

فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ﴾[١]. وقد استعمل القرآن الكريم هذا الاستدلال في بيان إفراده سبحانه وتعالى بالعبودية وبطلان عبادة ما سواه لجلائه ووضوحه في نفوس الناس وفطرهم، فخاطب المشركين في مواضع عديدة يبين فيها ضعف وعجز ما سوى الله وأنه وحده المستحق للعبادة. وهذا من أظهر شواهد الفطرة على إفراده سبحانه بالعبادة[٢].

٦ ــ أن تعلق العبد بما سوى الله مضرة عليه ، إذا أخذ منه القدر الزائد على حاجته في عبادة الله، وهذا الضرر في حالة حصول هذا المتعلق به وفي حالة فقده، فإن فقده تعذب بالفراق وتألم، وإن وجده وحصّله أصابه من الألم أكثر مما يحصل له من اللذة، وهذا معلوم بالاعتبار والاستقراء. فكل من أحب شيئاً دون الله لغير الله فإن مضرته أكثر من منفعته، فصارت المخلوقات وبالاً عليه إلا ما كان لله وفي الله فإنه كمال وسعادة وجمال واطمئنان للعبد. ومن كان هذا حاله وحال ما كان له كان أولى بالعبادة والمحبة مما سواه[٣].

٧ ــ أن اعتماد العبد على المخلوق وتوكله عليه يوجب له الضرر من جهتين هما: الخذلان والخيبة. وهذا معلوم بالاعتبار والاستقراء، فما علق العبد رجاءه وتوكله على غير الله إلا خذله وسبب له الخيبة، قال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا كَلَّاۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾[٤]. وعكسه تماماً من عبد الله واستعان به، فإنه يصلح حاله في الحال والمال في الدنيا والآخرة، ومن كان هذا حال عبادته كان أولى بالعبادة

---

(١) النحل: ٥٣.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١/٢٧ - ٢٨.

(٣) انظر: المصدر السابق: ١/٢٨ - ٢٩.

(٤) مريم: ٨١-٨٢.

من كل ما سواه[١].

٨ ــ أن المخلوقين لا يتصور أن يعملوا إلا لحظوظهم من جلب منفعة أو دفع مضرة، فخدم الملوك وأعوانهم مثلاً يحبون ويخدمون طلباً للعوض إذا لم يكن العمل لله، ونحو ذلك. والمقصود أن المخلوق لا يقصد بعمله منفعتك بالقصد الأول، بل إنما يقصد منفعته بك وإن كان ذلك قد يكون عليك فيه ضرر إذا لم يراع العدل بالعبد، فإذا دعوته فقد دعوت مَنْ ضره أقرب من نفعه، قال تعالى: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾[٢].

أما الله ــ سبحانه وتعالى ــ فغني حميد كريم رحيم، فهو سبحانه محسن إلى عباده مع غناه عنهم يريد بهم الخير ويكشف عنهم الضر وينفعهم ببعضهم، ويريد بهم كل الخير بلا مضرة، وكل ذلك لا لجلب منفعتهم إليه، ولا لدفع مضرتهم عنه، بل كل ذلك رحمة وإحساناً منه سبحانه وتعالى.

ومن كان هذا حاله فهو الإله الحق، والمستحق أن يفرد بجميع أنواع العبادة، وأن يُذل له ويخضع له دون غيره[٣].

٩ ــ أن عبادة الله وحده بما يحب إما أن تكون أكمل للناس علماً وقصداً أو الإشراك به أكمل، والثاني معلوم الفساد بالضرورة، لأن إدخال الوسائط بينه وبين خلقه تنقص بحق ربوبيته وإلهيته وتوحيده، وظنٌ به ظن السوء، وهذا يمتنع في العقول والفطر جوازه، فتعيّن الأول، وهو أن يكون في

---

(١) انظر: المصدر السابق ١/٢٩.

(٢) الحج: ١٣.

(٣) انظر: المصدر السابق: ١/٢٩ - ٣١ و ٣٩-٤٢.

الفطرة مقتضٍ يقتضي توحيده وتألهه وتعظيمه[١].

١٠ ــ أنه يستحيل أن تأله الفطرة وتعبد غير الله تعالى، وذلك لأمور:

أ ــ أن ذلك مضادٌ لها ومخالف لسلامتها.

ب ــ أنه ليس أي مخلوق أولى بأن يكون إلهاً من غيره من الخلق.

ج ــ أن ذلك المخلوق إن كان ميتاً فالحي أكمل منه، فيمتنع أن يكون الناس مفطورين على عبادة ميت، وإن كان حيّاً فلا بُد له حتماً من إله يعبده وهذا يلزم منه الدور والتسلسل الممتنع، فلابد للخلق كلهم من إله كامل لا نقص فيه يعبدونه وحده ويكون مراداً لذاته، ولا يكون هذا إلا لله سبحانه[٢].

١١ ــ أن فطرية توحيد الربوبية ــ كما سبق تقريرها ــ تقتضي توحيد الألوهية وإفراد الله بالعبادة عقلاً وفطرة. قال ابن القيم ــ رحمه الله ــ: «قوله تعالى ــ حاكياً عن صاحب ياسين أنه قال لقومه محتجاً عليهم بما تقر به فطرهم وعقولهم ــ: ﴿ وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾[٣] فتأمل هذا الخطاب كيف تجد تحته أشرف معنى وأجلّه وهو أن كونه سبحانه فاطراً لعباده يقتضي عبادتهم له وأن من كان مفطوراً مخلوقاً فحقيق به أن يعبد فاطره وخالقه ولا سيما إذا كان مردّه إليه فمبدأه منه ومصيره إليه وهذا يوجب عليه التفرغ لعبادته ثم احتج عليهم بما تقربه عقولهم وفطرهم من قبح عبادة غيره وأنها أقبح شيء في العقل وأنكره فقال: ﴿ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ إِنِّىٓ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ

---

(١) انظر: الدرء لابن تيمية ٨/٤٥٨ - ٤٥٩، وشفاء العليل لابن القيم: ٥١٦.

(٢) انظر: الدرء لابن تيمية ٨/٤٦٥ - ٤٦٧، وشفاء العليل لابن القيم: ٥١٩.

(٣) يس: ٢٢.

مُّبِينٍ﴾[١]. أفـلا تراه كيف لم يحتج عليهم بمجرد الأمر بل احتج عليهم بالعقل الصحيح ومقتضى الفطرة »[٢].

وكـل مـا سبق من الأدلة والشواهد لبيان فطرية توحيد الربوبية هو شاهد ودليل على فطريّة توحيد العبادة، وذلك لأنه ـ كما سبق ـ لم تسق الأدلـة لأجل توحيد الربوبية فحسب، بل لما يستلزمه أيضاً من إفراد الله تعالى بالعبادة وحده.

والقـرآن الكـريم يؤكد هذا في أكثر من موضع، فتجده يذكر في الآية الربوبـية أو بعـض معانيها ثم يختمها باقتضاء ذلك لتوحيد العبادة ومن تلك الآيات:

۞ قولـه تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾[٣].

۞ وقال سبحانه: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾[٤]. وهـذا تأكـيد بأن فطـرية الربوبية تستلزم أن يكون في الفطرة أيضاً اقتضاء إفراده سبحانه بالعبادة

---

(١) يس: ٢٣ - ٢٤.

(٢) مفتاح دار السعادة لابن القيم: ٣٢٦/٢.

(٣) يونس: ٣.

(٤) يونس: ٣١ - ٣٢.

دون غيره.

وقد أجمل شيخ الإسلام ـــ رحمه الله ـــ ما تقدم من شواهد فطرية توحيد الألوهية بقوله: « جماع هذا أنك إذا كنت غير عالم بمصلحتك، ولا قادر عليها، ولا مريد لها كما ينبغي، فغيرك من الناس أولى أن لا يكون عالماً بمصلحتك، ولا قادر عليها ولا مريد لها، والله سبحانه الذي يعلم ولا تعلم، ويقدر ولا تقدر، ويعطيك من فضله العظيم »[1] فهو سبحانه المستحق للعبادة والألوهية دون ما سواه من المخلوقين وذلك فطرة وعقلاً.

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١/٣٣.

المطلب الثالث

دلالة الفطرة على إثبات الكمال لله تعالى

لقد دلت الفطرة على أن كل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه يثبت للمخلوق فالخالق أولى وأحق به، وكل نقص تتره عنه المخلوق فالخالق ـ سبحانه وتعالى ـ أحق وأولى أن ينزه عنه.

وثبوت هذا الأمر في فطر الناس كلهم كثبوت الإقرار بالخالق ـ سبحانه وتعالى ـ في فطرهم، فهم مفطورون على أنه أجل وأكبر وأعلى وأعظم وأكمل من كل شيء فلا يتصور إثبات الخالق في الفطر إلا على وجه يكون فيه موصوفاً بمنتهى الكمال وغايته فكماله ملازم لكونه خالقاً ـ سبحانه وتعالى ـ[1].

ومما يؤكد أنهم مفطورون على إثبات الكمال له تعالى «أنه ما من أحد ممن يعظم الصانع ـ سبحانه وتعالى ـ وصف الله بصفة يعتقد أنها آفةٌ وعيب ونقص في حقه، وإن كان بعض الملحدين يصفه بما يعتقده هو نقصاً وعيباً، فهذا من جنس نفاة الصانع تعالى، ولهذا كان نفاة الصفات إنما نفوها وهم يعتقدون أن إثباتها يقتضي النقص كالحدوث والإمكان ومشابهة الأحياء، ومثبتوها إنما

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٦/٧٢، وأول واجب على المكلف للغنيمان: ٤٠، الفكر التربوي للصنعاني للريمي: ١/٤٠.

أثبتوها لاعتقادهم أن إثباتها يوجب الكمال، وعدمها يستلزم النقص والعدم ومشابهة الجمادات، وكذلك مثبتة القدر ونفاته، بل بعض نفاة النبوة زعموا أنهم نفوها تعظيماً لله أن يكون رسوله من البشر، وأهل الشرك أشركوا تعظيماً لله أن يُعبد بلا واسطة تكون بينه وبين خلقه »[١]. وهكذا كل الأمم السالفة ــ إلا من شذ وندر ــ لم يقع بينهم خلاف في إثبات الكمال لله تعالى، وإنما وقع الخلاف في بيان صفات الكمال وتفصيلاتها، أما من حيث الأصل فالكل مستقرٌ في فطرهم الكمال التام الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه له سبحانه. « وكل من كان بالله أعرف، وله أعبد، ودعاؤه له أكثر، وقلبه له أذكر، كان علمه الضروري بذلك أقوى وأكمل، فالفطرة مُكمَلة بالفطرة المنزلة، فإن الفطر تعلم الأمر مجملاً، والشريعة تفصّله وتبينه، وتشهد بما لا تستقل الفطرة به »[٢].

وأوجه دلالة الفطرة على إثبات صفات الكمال لله تعالى، يمكن بيانها بمقدمات فطرية ضرورية لا تقبل المعارضة، ومنها:

١ــ أن أفعاله تعالى تدل على صفات كماله، وتسمى دلالة الأثر على المؤثر: فإذا عُرف أنه الخالق، فمن المعلوم بالضرورة أن الخالق لا يكون إلا قادراً، والخلق يستلزم العلم كما قال تعالى: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾[٣]. ودلالة الخلق وما فيه من الإحكام والإتقان لا يكون إلا من عالم بما فعل، وكذلك فعل الشيء على صفة مخصوصة لا يكون إلا بإرادة تخصص هذا عن ذلك، وهكذا فإن جميع أفعاله تعالى دالة على ثبوت صفات الكمال له تعالى.

---

(١) الدرء لابن تيمية: ٣٣٦/٢.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٤٥/٤.

(٣) الملك: ١٤.

وثبوت الكمال في بعض صفات المخلوق دلالة على كماله تعالى. قال سبحانه: ﴿وَقَالُوا۟ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً ۖ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾[1].

فكل ما في الموجودات من قوة وشدة تدل على أن موجدها أقوى وأشد، وكذا ما فيها من علم وحياة ونحوه من صفات الكمال تدل على أن الله أولى بذلك، لأن ذلك الكمال إنما استفاده المخلوق من الخالق، والذي جعل غيره كاملاً هو أحق بالكمال منه، وكل العقلاء يقرون بهذا، فالفلاسفة مثلاً يقولون: كل كمال للمعلول فهو من آثار العلة، والعلة أولى به[2].

٢- الترجيح والتفضيل: فكل كمال ثبت للمخلوق الضعيف، فإنه ثابت للخالق العظيم من باب أولى فطرة وبداهة.

قال تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[3].

والآيات التي تشهد على استعمال هذه الطريقة في مخاطبة فطر المشركين كثيرة جداً ومنها: قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ﴾[4]. ولأن الذي يعلم أكمل من الذي لا يعلم فطرة وبداهة، ذكر الله هذه القضية بأسلوب الاستفهام الإنكاري، ليبين أنها مستقرة في الفطر، وأن النافي لها قال قولاً منكراً في الفطرة، فالفطرة تنكر على كل مَنْ سوّى بين من

---

(١) فصلت: ١٥.

(٢) انظر: المصدر السابق: ٦/٧٧ و ١٦/٣٥٧.

(٣) الروم: ٢٧.

(٤) الزمر: ٩.

يعلم ومن لا يعلم ، لأن ذلك من أبين القضايا البدهية في فطر بني آدم[١].

ومن الآيات ــ أيضاً ــ قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾[٢].

وقوله سبحانه : ﴿ أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ﴾[٣]. ومن السنة ما ورد عن عديّ بن حاتم ــ رضي الله عنه ــ أن النبي ــ ﷺ ــ سأله يا عدي: ما أفرّك؟[٤] أن لا إله إلا الله؟ فهل مِنْ إله إلا الله؟ ما أفرّك؟ أن يقال الله أكبر؟ فهل من شيء هو أكبر من الله ــ عز وجل ــ قال: فأسلمت[٥].

والفطرة السليمة والعقل الصريح لو عُرض عليهما ذاتٌ لا علم لها ولا قدرة ولا حياة، ولا تتكلم ولا تسمع ولا تبصر، أو لا تقبل الاتصاف بهذه الصفات، وذاتٌ موصوفة بتلك الصفات التي هي صفات كمال أو تقبل الاتصاف بها، فإن مقتضى الفطرة السليمة والعقل الصريح يدل على أن الذات المتصفة بتلك الصفات أو القابلة لها أكمل من الذات التي لا تتصف بها أو لا

---

(١) انظر: الدرء لابن تيمية ١٠/١٥٣ - ١٥٦.

(٢) النحل: ١٧.

(٣) يونس: ٣٥.

(٤) أي ما يحملك على الفرار

(٥) أخرجه أبوداود الطيالسي في مسنده برقم ١٠٤٠، وأحمد في مسنده برقم ١٩٤٠٠، والترمذي في سننه، كتاب تفسير القرآن، باب سورة الفاتحة، ٥/٢٠٢ وقال : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث سماك بن حرب، وابن حبان في صحيحه، كتاب إخباره -ﷺ- عن مناقب الصحابة، ذكر عدي بن حاتم الطائي -رضي الله عنه- ١٦/١٨٣، والطبراني في الكبير برقم ٢٣٦ و٢٣٧، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد بعد ذكره للحديث ولمن أخرجه، رجاله رجال الصحيح غير عماد بن حبيش وهو ثقة.

تقبلها، ولا شك أن ذات الخالق تعالى أحق بالكمال وأولى من أي ذات أخرى[١].

والفرق بين دلالة الترجيح والتفضيل هذه ودلالة الأثر والمؤثر ـ السابقة ـ: أن الاستدلال بالأثر على المؤثر من حيث كونه أكمل لأنه هو معطي الكمال وواهبه. أما الاستدلال بالترجيح والتفضيل فمن حيث كونه أفضل من خلقه وأكمل مطلقاً، وليس فقط لأنه هو المؤثر فيهم وواهبهم الكمال[٢].

٣- لو لم تثبت له صفات الكمال للزم اتصافه بنقيضها وهو منزه عن ذلك فطرة وضرورة: فلو لم يوصف تعالى بالحياة لوصف بالموت، وكذا لو لم يوصف بالقدرة لوصف بالعجز. وكذا سائر صفات الكمال لو لم يوصف بها لوصف بضدها من صفات النقص والله منزه عن ذلك سبحانه.

وقد بيّن الله تعالى أنه كما « أن العالِم القادر الذي يخلق ويأمر بالعدل أكمل من غيره وأنّ هذا التفضيل مستقر في الفطر، والتسوية من منكرات العقول التي تنكرها القلوب بفطرها وهي من المقدمات البديهية المستقرة فيها، فكذلك... العادم لصفات الكمال ناقص، لا يمكن أن يكون ربّاً ولا معبوداً، ... والعلم بذلك فطري مستقرٌ في القلوب »[٣]. قال تعالى: ﴿قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[٤].

---

(١) انظر: الدرء لابن تيمية ٢/٣٣٩ - ٣٤١ و٤/٧-٨.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٦/٣٥٧ - ٣٥٨.

(٣) الدرء لابن تيمية: ١٠/١٥٤ - ١٥٥.

(٤) الأنبياء: ٦٦-٦٧.

وقال سبحانه: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[١].

وقال ـ جل وعلا ـ : ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾[٢]. وبهذا يتبين أن الفطرة السليمة بما فيها من مقدمات ضرورية تدل دلالة واضحة جليّة على ثبوت صفات الكمال لله ـ سبحانه وتعالى ـ.

٤ ـ دعاء الله تعالى واللجوء إليه:

سبق الاستدلال بدعاء الله تعالى واللجوء إليه على وجود الفطرة ـ وأيضاً ـ على دلالة الفطرة على وجود ا لله تعالى ومعرفته والإقرار بربوبيته[٣]. وهو هنا ـ أيضاً ـ دليل على دلالة الفطرة على إثبات صفات الكمال لله تعالى.

فالافتقار والاحتياج من لوازم الإنسان وضرورياته فهو دائماً يحتاج إلى نيل مراده من عزيز قوي يبلغه مراده وفي هذا اعتراف منه بالرب القوي الذي يبلغه مراده. والدعاء من لوازمه ومقتضيات معناه: أن يكون المدعو متصفاً بصفات الكمال والجلال والجمال، ومن تلك الصفات: العلم المحيط والسمع والبصر والمعية والقرب والحياة والقيومية والإرادة والجود والكرم والرحمة... وهي صفات خاصة بالله تعالى لا تليق لغيره.

يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ: « إن حصول الإجابة عقيب السؤال على

---

(١) الصافات: ٩٥ - ٩٦.

(٢) الشعراء: ٧٢ - ٧٣.

(٣) انظر: ٤٨ و ٢٢٧ من هذا البحث.

الوجه المطلوب دليل على علم الرب تعالى بالجزئيات وعلى سمعه لسؤال عبيده وعلى قدرته على قضاء حوائجهم وعلى رأفته ورحمته بهم » [١].

ومن صفات كماله تعالى التي دلت عليها الفطرة —صفة العلو- فالبشر على اختلاف مستوياتهم في المعرفة وا ختلاف لغاتهم وتباعد أوطانهم وتباين عاداتهم وتقاليدهم اتفقوا على التوجه بالدعاء إلى السماء ورفع الأيدي إليها، لا يختلف في ذلك مسلمهم وكافرهم عربيهم وعجميهم عالمهم وجاهلهم، وما ذلك إلا أنه أمر فطري ضروري.

يقول شيخ الإسلام ـــ رحمه الله ـــ : « وأما كونه عالياً على مخلوقاته بائناً منهم فهذا أمر معلوم بالفطرة الضرورية التي يشترك فيها جميع بني آدم. وكل من كان بالله أعرف، وله أعبد، ودعاؤه له أكثر، وقلبه له أ ذكر، كان علمه الضروري بذلك أقوى وأكمل، فالفطرة مكملة بالفطرة المنزلة فإن الفطرة تعلم الأمر مجملاً، والشريعة تفصله وتبينه، وتشهد بما لا تستقل الفطرة به »[٢].

وكلام المحققين من أهل العلم والآثار المروية عنهم في دلالة توجه البشر بالدعاء إلى السماء ورفع الأيدي إليها على علو الله تعالى ليس هذا مقام بسطها[٣].

ومن أشهر القصص في هذه المسألة قصة أبي المعالي الجويني سأله أبو جعفر الهمذاني وهو يتكلم في نفي صفة العلو، ويقول: كان الله ولا عرش وهو الآن على ما كان، فقال له الهمذاني: أخبرنا يا أستاذ عن هذه الضرورة التي نجدها في

---

(١) جلاء الأفهام لابن القيم: ٢٧٠.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٤/٤٥.

(٣) انظر: الدرء لابن تيمية: ٧/٥، ١٣٢-١٣٣، ٦/١٢، ٨٥، ٢٦٥، ٢٧٢، ٣٤٣، وبيان تلبيس الجهمية لابن تيمية: ٢/٤٤٦-٤٤٧، ٤٦٠، ٤٦٩-٤٧٠، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم: ٥٠ والصواعق المرسلة لابن القيم: ٤/١٣٠٦.

قلوبنا؟ فإنه ما قال عارف قط: يا الله، إلا وجد في قلبه ضرورة تطلب العلو، لا يلتفت يمنة ولا يسرة، فكيف ندفع هذه الضرورة عن أنفسنا؟ قال: فلطم أبو المعالي على رأسه ونزل، وأظنه قال وبكى، وقال: حيرني الهمذاني، حيرني الهمذاني[1].

والحاصل مما سبق أن الدعاء يستلزم اعتقاد الداعي لمدعوه صفات الكمال والجلال وذلك فطرة وضرورة.

---

(١) هذه القصة قال عنها الألباني في مختصر العلو للذهبي ٢٧٦-٢٧٧: "إسناد هذه القصة صحيح مسلسل بالحفاظ" وقد ذكرها جمع من أهل العلم. انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٨/٤٧٤-٤٧٥، ٤٧٧. وقد حاول السبكي في طبقات الشافعية ٥/١٩٠ ردها بما لا طائل من ورائه.

الباب الثاني

المخالفون لأهل السنة في الفطرة والرد عليهم

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: مذهب القدرية في الفطرة

الفصل الثاني: مذهب المتكلمين في الفطرة

الفصل الثالث: مذهب الفلاسفة وعلماء النفس في الفطرة

الفصل الأول

مذهب القدرية في الفطرة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: موقف القدرية من نصوص الفطرة

المبحث الثاني:شبهات القدرية والرد عليها

المبحث الأول

موقف القدرية من نصوص الفطرة

قبل الشروع في بيان هذا الموقف لابد من بيان أن لفظ "القدرية" يدخل تحته كل من تكلم في القدر فنفاه أو غلا في إثباته، وأن كل فرقة من الفرق المختلفة في القدر تسمي الأخرى بهذا الاسم وإن كان اشتهر اطلاقه على القدرية النفاة.

ولكن المراد بلفظ القدرية في هذا الفصل فرقة واحدة من تلك الفرق، اشتهرت بهذا الاسم وحملت لواء الكلام في القدر بعد انقضاء غلاة القدرية الأوائل. وهذه الفرقة هي « المعتزلة » ، فقد حملت لواء الكلام في القدر وجعلته أصلاً من أصولها الخمسة وهو « العدل » .

وتطور الأمر بهذه الفرقة حتى صارت تلقب « بالقدرية » وصار هذا اللقب من ألصق الألقاب بهم، مع أنهم ينفون ذلك عن أنفسهم ولا يقرون به، ويقولون نحن نقول: لاقدر، فكيف ينسب إلينا ما نجحده[1]، وقد ردّ عليهم العلماء قديماً وحديثاً وبيّنوا صحة نسبة ذلك إليهم[2].

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار: ٧٧٢-٧٧٩.

(٢) انظر: الكلام في نسبة لقب "القدرية" إلى المعتزلة في غريب الحديث لابن قتيبة ٢٢٤/١، والعواصم والقواصم لابن الوزير ٣١٩/٦ - ٣٣٦.

والحديث هنا ليس عن هذه الفرقة ولا عن أصولها، ولكن عن موقفهم من نصوص الفطرة، حيث لا يوجد منهم مَنْ فطن إلى دور الفطرة في معرفة الحسن والقبيح والنافع والضار، إلا بعض الإشارات من الجاحظ، يعرض لها أثناء حديثه عن المعرفة.

فهم لم يهتموا بالفطرة اهتمامهم بالعقل و لم يبحثوا عنها كمصدر أخلاقي هام من المصادر التي اعتمد عليها الإسلام في تأسيس نظامه الأخلاقي. وإنما بهرهم نور العقل فأهملوا نور البصيرة والفطرة. ورغم إشارات الجاحظ إلى الفطرة والجبلة فإن ذلك لا يشكل مذهباً عنده ولا يبني قاعدة أو أصلاً يُرجع إليه في معرفة الخير والشر، ولو تنبه المعتزلة إلى الفطرة وأهميتها لعلموا أن العقل والشرع لا يأمران إلا بما تقتضيه الفطرة السليمة، وأن الرسل إنما بعثوا لتكميل هذه الفطرة وتقويتها[1].

وموقف المعتزلة « القدرية » من نصوص الفطرة مرتبطٌ كل الارتباط بموقفهم من مسألة « أفعال العباد » التي هي لب الخلاف في القدر، ولأجلها صار الناس فرقاً وأحزاباً.

وموقفهم من هذه المسألة يتلخص بأنهم يقولون: « العباد مُوجِدُون لأفعالهم مخترعون لها بقدرتهم وإرادتهم، والرب لايوصف بالقدرة على مقدور العبد، ولا تدخل أفعالهم تحت قدرته، كما لا يوصف العباد بمقدور الرب ولا تدخل أفعاله تحت قدرتهم، وهذا قول جمهور القدرية، وكلهم متفقون على أن

---

(١) انظر: قضية الخير والشر في الفكر الإسلامي للجليند ٢٣١. وأنبه هنا إلى أن موقف القدرية من الفطرة ومن فطرية معرفة الله هو نفسه موقف المتكلمين ص ٢٨٩ من هذا البحث. أما هذا الفصل فهو خاص بموقفهم من النصوص الواردة في الفطرة وكيف تأولوها.

الله سبحانه غير فاعل لأفعال العباد... » [١].

ومن أقوال أئمتهم في هذا ما يلي:

قول عبدالجبار الهمذاني : « اتفق كل أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم، حادثة من جهتهم، وأن الله ـ عز وجل ـ أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم، وأن من قال إن الله ـ سبحانه ـ خالقها ومحدثها فقد عظم خطأه [٢] » .

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَكَانُوا۟ قَوْمًۢا بُورًا ﴾[٣]. يقول الزمخشري: « وفيه كسر بيّن لقول من يزعم أن الله يضل عباده على الحقيقة، حيث يقول للمعبودين من دونه: أأنتم أضللتموهم أم هم ضلوا بأنفسهم؟ فيتبرؤن من إضلالهم ويستعيذون به أن يكونوا مضلين، ويقولون: بل أنت تفضلت من غير سابقة على هؤلاء وآبائهم تفضل جواد كريم، فجعلوا النعمة التي حقها أن تكون سبب الشكر، سبب الكفر ونسيان الذكر، وكان ذلك سبب هلاكهم ، فإذا برأت الملائكة والرسل أنفسهم من نسبة الإضلال ـ الذي هو عمل الشياطين ـ إليهم، واستعاذوا منه، فهم لربهم الغني العدل أشد تبرئة وتنزيهاً منه، ولقد نزهوه حين أضافوا إليه التفضل بالنعمة والتمتيع بها وأسندوا نسيان الذكر والتسبب به للبوار إلى الكفرة ، فشرحوا الإضلال المجازي الذي أسنده الله تعالى إلى ذاته في قوله :

---

(١) شفاء العليل لابن القيم: ١١٦، وانظر: نفس المصدر: ١٢٢، ١٢٨.

(٢) المغني في أبواب التوحيد لعبدالجبار: ٣/٨.

(٣) الفرقان: ١٧ - ١٨.

﴿ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ ﴾[١] ولو كان هو المضل على الحقيقة لكان الجواب العتيد أن يقولوا : بل أنت أضللتهم...» [٢]. وبناءاً على مذهبهم هذا في أفعال العباد فقد احتجوا بنصوص الفطرة على ما يلي:

أ ــ قالوا: نصوص الفطرة تدل على أن كل مولود يولد على الفطرة، وهذا عام في المؤمن والكافر، فهذا تكليف صدر من جهة الله تعالى ومن عدله وحكمته أنه لا يختار القبيح ولا يفعله فلابد أن يكون حسناً، وحسن تكليف المؤمن ثابت بيّن، فإنه سبحانه أقدره على ما كلفه وقوى دواعيه إليه وأزاح علله فيه، وهذا كلّه في حق الكافر ثابت ثباته في حق المؤمن، ولا فرق بينهما إلا من حيث إن المؤمن أحسن الاختيار لنفسه واستعمل عقله فآمن، ولم يحسن الكافر الاختيار لنفسه لشقاوته فلم يؤمن[٣].

يقول القاضي عبدالجبار: « إنه تعالى كما يكلف مَنْ المعلوم من حاله أنه يؤمن فإنه يكلف مَنْ المعلوم من حاله أن يكفر، ولابد من ذلك ليعلم المكلف أن الأمر فيما ينفعه أو يضره موكول إلى اختياره ومفوض إليه، فإن أحسن الاختيار لنفسه واختار الإيمان تخلص من العقاب، وظفر بالثواب، وإن أساء الاختيار واختار الكفر استوجب من الله العقوبة » [٤].

ب ــ قالوا: ورد في نصوص الفطرة أن الشياطين اجتالت العباد عن الحنيفية وأنّ الأبوين هما اللذان يهودان وينصران ويمجسان المولود، وهذا كله دليل على أن العباد هم الذين يخلقون أفعالهم، وأن الله ــ سبحانه وتعالى ــ

---

(١) الرعد: ٢٧.

(٢) المسائل الاعتزالية للغامدي: ٢/٧٣٦.

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة لعبدالجبار: ٥١٢.

(٤) المصدر السابق: ٥١٨.

ليس خالقاً لها ولا مقدراً [١].

يقـــول القاضي عبدالجبار وهو يرد على اعتراض من الجبرية: « فإن قيل: أليـــس قد روي عن النبي ــ ﷺ ــ: (**كل مولود يولد على الفطرة وإنما أبواه يهودانـــه وينصرانه ويمجسانه**). قلنا: هذا الخبر يدل على صحة ما نذهب إليه ولا تعلق لكم بهذا الخبر، ففيه أن كل مولود يولد على الفطرة، ومن مذهبكم أن بعـــض المولودين يولدون على الفطرة، والبعض الآخر يولدون على الكفر، فكيف يصح قولكم ذلك؟ وأيضاً فيه أن أبويه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، ومن مذهـــبكم أنه تعالى المتولي كل ذلك، وأنه على الحقيقة يهوده ويمجسه وينصره، ثم نقـــول: إن المراد بالخبر أن أبويه يلقنانه اليهودية والنصرانية والتمجس لا أنه يصير ذلك » [٢].

وقـــال ــ أيضاً ــ : « ومعلوم أن في أفعال العباد ما يشتمل على التهود والتنصـــر والتمجس، وليس شيء من ذلك متقناً، فلا يجوز أن يكون الله تعالى خالقاً لها » [٣].

ومـــن هذه الأقوال لأئمتهم يتبين إنكارهم أن يكون شيئاً من أفعال العباد مخلوقاً لله أو مقدوراً له تعالى، فكل ما يقع من الخلق من فعل أو قول أو اعتقاد فليس مخلوقاً لله تعالى وفي مقدمة ذلك معرفته تعالى والإيمان به.

يقول القاضي عبدالجبار منكراً أن يكون الله تعالى خلق العباد على الهداية والإيمان: « فأما إضافة الهدى بمعنى خلق الإيمان والطاعة فغير موجود في اللغة،

---

(١) انظر: شفاء العليل لابن القيم: ٤٩٢.

(٢) شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار: ٤٨٢.

(٣) المصدر السابق: ٣٥٨.

ولا في الكتاب، وإنما يوصف المؤمن بأنه قد اهتدى، ويوصف تعالى من حيث دلّه وسهل إليه بأنه قد هداه » [١].

وهذا مصير منه إلى تفسير هداية التوفيق والإلهام بهداية الدلالة والإرشاد وهذا رد صريح للنصوص الشرعية الكثيرة، التي أخبر الله فيها أنه هو الهادي ، وأن الهداية منه تعالى، ومنها قوله تعالى: ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ﴾[٢].

فالهدى فعل الله، والاهتداء فعل العبد.

وقوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾[٣] . فالهدى كله من الله، ولولا هدايته لهم لما اهتدوا [٤].

وفيما يتعلق بمعرفته تعالى وإنكار أن يكون ذلك فطرة فقد ذهبت القدرية إلى « أن المعرفة الواجبة لا تكون مما يقذفها الله في قلب العبد لأن الواجب لا يكون إلا مقدوراً للعبد، ومقدورات العبد عندهم لا يفعلها الله ولا يحدثها، ولا له عليها قدرة » [٥]واستدلوا على ذلك بأدلة كثيرة ـــ ليس هذا مقام بسطها ـــ كان من ضمنها أدلة الفطرة ـــ كما سبق في أول هذا المبحث ـــ.

ويرد على مذهبهم هذا في إنكار الفطرة بما سبق ذكره من الأدلة على وجود الفطرة[٦]، وبما ورد في دلالة الفطرة على ربوبيته تعالى[٧]، وبما ورد في

---

(١) متشابه القرآن لعبدالجبار: ٦٥.

(٢) الكهف: ١٧.

(٣) الأعراف: ٤٣.

(٤) انظر: الكلام على هذه الهداية وأدلتها في شفاء العليل لابن القيم: ١٦٣-١٧٠.

(٥) الدرء لابن تيمية: ٢٧/٩، وانظر: المعرفة في الإسلام للقرني: ٢٦٣.

(٦) انظر: ص ٤٣ ـــ٦٣ من هذا البحث.

(٧) انظر: ص ٢٢٧ ـــ ٢٤٦من هذا البحث.

الرد على من فسّر الفطرة بأنها الخلقة[1].

(١) انظر: ص ٧٦ -٨٤ من هذا البحث.

المبحث الثاني

شبهات القدرية والرد عليها

اتضح ـــ مما سبق ـــ كيف استدل المعتزلة « القدرية » بنصوص الفطرة على مذهبهم في خلق أفعال العباد.

ولبيان بطلان مذهبهم في هذه المسألة، لابد من ذكر الشبه التي بنوا عليها هـــذا المذهـــب، وهذه الشبه تنقسم إلى نقلية وعقلية، وهي فرعٌ عن أصولهم الخمسة وشبههم عليها، لذلك سأذكر هذه الشبه باختصار وأرد عليها فأقول:

أولاً: الشبه النقلية و الرد عليها:

النصـــوص التي استشهد بها المعتزلة من القرآن الكريم والسنة المطهرة على مذهبهم كثيرة[١]، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف[٢]:

١ ـــ نصوص تدل على إضافة الفعل عموماً إلى فاعله من العباد:

كقوله تعالى: ﴿ رَبِّ إِنِّـي ظَلَمْتُ نَفْسِي ﴾[٣] وقوله سبحانه ﴿ رَبِّ إِنَّهُنَّ

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار ٣٥٥ - ٣٦٣، والمسائل الاعتزالية للغامدي ٢/١١٤٠ -١١٤١.

(٢) انظر: أفعال العباد/ للحميدي: ١٤٧ - ١٦٥.

(٣) القصص: ١٦.

أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾[١] . وغيرها من النصوص.

٢ ــ نصوص تدل على أن الله أحسن كل شيء وأتقنه وفي أفعال العباد ما ليس حسناً ولا متقناً:

كقولــه تعالى: ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ﴾[٣]. وغيرها من النصوص.

٣ ــ نصــوص تنزه الله عن الشر وتضيف السيئات والأعمال القبيحة إلى الخلق: قال تعالى: ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾[٤]. وقــال ــ ﷺ ــ: **(والخير كله في يديك والشر ليس إليك)**[٥]. وغيرها من النصوص.

وللإجابة على هذه الأدلة النقلية التي احتج بها المعتزلة نقول:

أ ــ هــذه الأدلــة تثبت أن العباد لهم أفعال قائمة بهم، وواقعة بقدرهم ومشــيئتهم وإرادتهــم وأنهم مختارون لها غير مضطرين ولا مجبورين، وهذا لا إشــكال فــيه، ولكنها لا تدل على ما أرادوه من نفي أن يكون الله قادراً على أفعال عباده وأنه هو الذي جعلهم فاعلين لها ، ولا تدل على نفي عموم مشيئة

---

(١) إبراهيم: ٣٦.

(٢) النمل: ٨٨.

(٣) الملك: ٣.

(٤) النساء: ٧٩.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ١/ ٥٣٤ - ٥٣٥، حديث رقم ٧٧١.

الله تعالى وخلقه لكل الموجودات[١].

ب ــ أنهم لم يستدلوا بهذه النصوص إلا لأنها جاءت موافقة لشبههم العقلية ومقررة لها، وإلا فهم لا يحتجون بالقرآن والسنة ابتداءاً، بل يستندون على العقل في كل أصولهم.

يقول القاضي عبدالجبار: « ثم إنه ــ رحمه الله ــ احتج بآيات من القرآن على أنه تعالى لا يجوز أن يكون خالقاً لأفعال العباد، وذلك لم يورده على طريقة الاستدلال والاحتجاج، فإن الاستدلال بالسمع على هذه المسألة متعذر... ولا يمكننا الاستدلال بالقرآن » [٢].

وفي كتاب نظرية التكليف: « أن أصول أدلة العدل والتوحيد لا تكون إلا بالعقل، والسمع مؤكد وكاشف لها» [٣].

ج ــ على فرض أنهم يستدلون بالنقل محتجين به ، فإن ما ذكروه من نصوص الفطرة[٤]لا يشهد لهم فيما ذهبوا إليه لما يلي:

١ ــ نصوص الفطرة تدل على أن كل مولود يولد على الإسلام، والقدرية لا يولد أحدٌ عندهم على الإسلام أصلاً ، فالتكليف الذي يكلفه الله خلقه ــ عندهم ــ سابق على اختيار المؤمن للإيمان والكافر للكفر، فالمؤمن اختار وأحدث لنفسه الإيمان، والكافر اختار وأحدث لنفسه الكفر، والله لم يخلق واحداً منهما، ولكنَّ الله كلفهما -بمعنى علّمهما ونصب لهما الأدلة- ودعاهما

---

(١) انظر: شفاء العليل لابن القيم: ١١٧.

(٢) شرح الأصول الخمسة لعبدالجبار: ٣٥٤ - ٣٥٥.

(٣) نظرية التكليف لعبدالكريم: ١٠٧.

(٤) انظر: ص ٢٦٦ من هذا البحث.

إلى الإســـلام، وأزاح علـــلهما وأعطاهما قدرة عقلية تفرق بين القبيح والحسن، وهي قدرة متماثلة عند الكافر والمؤمن، ولم يخص المؤمن بسبب يقتضي حصول الإيمـــان ، لأن ذلـــك لو حصل لكان ظلماً للكافر، وهذا لا يكون في حق الله تعالى. ونصوص الفطرة لا تشهد لهذا ولا تدل عليه، فبطل استشهادهم بها[1].

٢ ــ احتجاجهم بما ورد في نصوص الفطرة من اجتيال الشياطين وتهويد الأبوين وتنصيرهم وتمجيسهم للمولود، لا حجة لهم فيه.

وذلـــك لأن التكلـــيف عندهم ــ الذي هو الإعلام ونصب الأدلة ــ لا يصح ولا يقع إلا من الله حقيقة، والاختيار ــ الذي هو الإحداث والإيجاد ــ لا يقـــع إلا من العبد نفسه ــ الذي هو المولود في نصوص الفطرة ــ ، فكيف يكـــون للأبويـــن أو للشيطان قدرة على العبد وبهذا لا حجة لهم فيما احتجوا به[2].

٣ ــ ما ورد في نصوص الفطرة من قوله ﷺ ــ: (**الله أعلم بما كانوا عاملين**). ردٌ على ما أنكره غلاة القدرية من علم الله الأزلي، وهو صريح أن الله يعـــلم ما يصيرون إليه بعد ولادتهم على الفطرة. ولهذا لّما قيل للإمام مالك بن أنـــس ــ رحمـــه الله ــ إن القدرية يحتجون علينا بأول الحديث، قال احتجوا عليهم بآخره. وهو قوله: (**الله أعلم بما كانوا عاملين**). فبيّن الأئمة أنه لا حجة للقدريـــة في هذه النصوص، لأنهم يقولون ــ كما سبق ــ أن العبد هو الذي يختـــار الضـــلال أو الهدى، فيختار الإسلام أو اليهودية أو النصرانية أو غيرها، والأبوان دورهما التعليم والتلقين، فإذا أضيف إليهما بهذا الاعتبار، فلأن يضاف

---

(١) انظر: الدرء لابن تيمية ٣٧٨/٨، وشفاء العليل لابن القيم: ٤٩٢، وأحكام أهل الذمة لابن القيم ٥٤١/٢-٥٤٢، والعواصم والقواصم لابن الوزير: ١٠٦/٦ - ١٠٩.

(٢) انظر: الدرء لابن تيمية ٣٦٢/٨، ٣٧٨- ٣٧٩، وشفاء العليل لابن القيم: ٤٩٣.

إلى الله ــ الــذي خلــق كــل شيء وعلمه وسع كل شيء ــ بطريق الأولى والأحــرى ، لأن الله تعــالى وإن خلقه مولوداً على الفطرة ســليماً، فقد علم وقدّر ما سيكون عليه هذا العبد من تغيير بعد ذلك[1].

ثانياً: الشبه العقلية والرد عليها:

يعــتمد المعــتزلة في أصولهم الخمسة ــ كما سبق ــ على العقل اعتماداً كلــيًّا، وشبههم العقلية التي اعتمدوا عليها في القول بأن العباد يخلقون أفعالهم هي فرعٌ عن شبههم في أصولهم الخمسة مجتمعة، وذكر شبههم العقلية هنا كاملة يوصــل إلى مســائل أخرى لا علاقة لها بالبحث مباشرة، كالتحسين والتقبيح واللطــف، والإرادة ووصــف الله بالظلم، وأقسام أفعال العباد، والاستطاعة، وتكليف مالا يطاق... وغيرها.

لهذا سأقتصر هنا على الشبه العقلية التي لها صلة مباشرة بنصوص الفطرة، وهي الشبه التي تتعلق بالهداية و الضلال أو الكفر والإيمان ومنها:

١ــ الظلم:

قــالوا بــأن الله تعالى : « إذا أمر العبد و لم يُعنه بجميع ما يقدر عليه من وجوه الإعانة كان ظالماً لــه والتزموا أنه لا يقدر أن يهدي ضالاً، كما قالوا أنه لا يقدر أن يضل مهتدياً، وقالوا عن هذا إذا أمر اثنين بأمر واحد وخص أحدهما باعانته على فعل المأمور كان ظالماً، إلى أمثال ذلك من الأمور التي هي من باب الفضــل والإحسان، جعلوا تركه لها ظلماً، وكذلك ظنوا أن التعذيب لمن كان فعلــه مقدراً ظلم له ، و لم يفرقوا بين التعذيب لمن قام به سبب استحقاق ذلك

---

(١) انظر: الدرء لابن تيمية ٣٦٢/٨، وشفاء العليل لابن القيم: ٤٩٣، وأحكام أهل الذمة لابن القيم ٥٣٠/٢.

ومن لم يقم، وإن كان ذلك الاستحقاق خلقه لحكمة أخرى عامة أو خاصة»[١].

يقول القاضي عبدالجبار: « وأحد ما يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يكون خالقاً لأفعال العباد، هو أن في أفعال العباد ما هو ظلم وجور، فلو كان الله تعالى خالقاً لها لوجب أن يكون ظالماً جائراً ـ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ـ»[٢].

ويقول أيضاً: لو كان الله تعالى فاعلاً للظلم لوجب أن يقال: إن الظلم منه ومن عنده، ولوجب أن ترجع إليه أحكام الظلم من الذم والاستخفاف ، وما يتعلق بذلك والقول بأنه فاعل للظلم أو ظالم قول واحد بدليل أنه لا فرق بين قول القائل : فلان فاعل للظلم وقوله إنه ظالم [٣].

ويجاب عن هذا بما يلي:

أ ـ أن الله تعالى نزه نفسه عن الظلم وحرّمه عليها وعلى عباده، والنصوص متظافرة على ذلك ومنها:قوله تعالى:﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[٤]، وقوله سبحانه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا ﴾[٥].

ومن السنة حديث أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ـ ﷺ ـ قال فيما يرويه عن ربه تعالى أنه قال: **(يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته**

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٣٨/١٨، ومجموعة الرسائل المنيرية شرح حديث أبي ذر لابن تيمية ٢٠٦/٣، وانظر: الدرء لابن تيمية ٤٠٥/٨.

(٢) شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار: ٣٤٥.

(٣) انظر: المصدر السابق: ٣٤٨-٣٤٩.

(٤) فصلت: ٤٦.

(٥) النساء: ٤٠.

بينكم محرماً... الحديث).

ب ـــ أن الإلزام بكونه ظالماً إذا خلق أفعال عباده التي فيها ظلم إلزام غير صحيح، فكون الباري تعالى خلق الطاعة والمعصية والهداية والضلالة لا يوجب أن يتصف بها. إنما يتصف بها الفاعل الذي قام بها لا من خلقها، كالصفات التي للموصوف من ألوانٍ وطعوم وروائح وحركات فإنه لا يوصف بها الله تعالى لكونها مفعولات هو خلقها، وهذا فرق مهم يزيل كثيراً من الشبه[1]. فالفعل غير المفعول، والخلق غير المخلوق، وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـــ رحمه الله ـــ : « والتحقيق ما عليه أئمة السنة ، وجمهور الأمة ، من الفرق بين الفعل والمفعول، والخلق والمخلوق، فأفعال العباد هي كغيرها من المحدثات مخلوقة، مفعولة لله: كما أن نفس العبد وسائر صفاته مخلوقه، مفعولة لله، وليس ذلك نفس خلقه وفعله، بل هي مخلوقة ومفعولة، وهذه الأفعال هي فعل العبد القائم به ، ليست قائمة بالله، ولا يتصف بها فإنه لا يتصف بمخلوقاته ومفعولاته، وإنما يتصف بخلقه وفعله، كما يتصف بسائر ما يقوم بذاته، و العبد فاعل لهذه الأفعال، وهو المتصف بها، وله عليها قدرة، وهو فاعلها باختياره ومشيئته، وذلك كله مخلوق لله، فهي فعل العبد، وهي مفعولة للرب»[2]. وفي هذا يقول ابن القيّم ـــ رحمه الله ـــ: « اعلم أن الرب سبحانه فاعل غير منفعل، والعبد فاعل منفعل، وهو في فاعليته منفعل للفاعل الذي لا ينفعل بوجه..» [3].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٥١/١٨، ومجموعة الرسائل المنيرية شرح حديث أبي ذر لابن تيمية٢١٤/٣.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١١٩/٢ - ١٢٠.

(٣) شفاء العليل لابن القيم: ٢٥٢. وانظر في إطلاق لفظ الفعل والفاعل مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٢١/٨-١٢٣ وشفاء العليل لابن القيم: ٢٤٦.

وبيّن هذا بأمثلة وأدلة منها: قوله تعالى:﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴾[١]، فهو المضحك المبكي حقيقة، والعبد الضاحك الباكي حقيقة، كما قال تعالى: ﴿ فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا ﴾[٢].

وقال تعالى : ﴿ أَفَمِنْ هَٰذَا ٱلْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ ﴾[٣] فلولا المضحك المبكي الذي أضحكَ وأبكى، لم يوجد ضاحك ولا باكٍ ، فهو الذي أجرى على قلب هذا ما أضحكه وعلى قلب هذا ما أبكاه[٤].

ج ــ قال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ :« الذي يكشف تلبيس المعتزلة أن يقال لهم: الظالم والعادل الذي يعرفه الناس ، وإن كان فاعلاً للظلم والعدل فذلك يأثم به أيضاً، ولا يعرف الناس من يسمى ظالماً، ولم يقم به الفعل الذي به صار ظالماً، بل لا يعرفون ظالماً إلا من قام به الفعل الذي فعله وبه صار ظالماً، وإن كان فعله متعلقاً بغيره، وله مفعول منفصل عنه، لكن لا يعرفون الظالم إلا بأن يكون قد قام به ذلك ، فكونكم أخذتم في حد الظالم أنه من فعل الظلم ، وعنيتم بذلك من فعله في غيره فهذا تلبيس وإفساد للشرع والعقل واللغة» [٥].

د ــ أن هداية الله تعالى لبعض خلقه وتوفيقه لهم وخذلانه للبعض الآخر وإضلاله لهم ثبت بالنصوص الشرعية، فكيف يكون ظلماً:

---

(١) النجم: ٤٣.

(٢) التوبة: ٨٢.

(٣) النجم: ٥٩- ٦٠.

(٤) انظر: شفاء العليل لابن القيم: ٢٥٢-٢٥٣.

(٥) مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٥٣/١٨، ومجموعة الرسائل المنيرية شرح حديث أبي ذر لابن تيمية ٢١٥/٣.

قال تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[١].

وقال سبحانه: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾[٢].

ومن جعل هذه الهداية وهذا الإضلال ظلماً فقد أخطأ لسببين:

أحدهما: أن هذا فضلٌ ومنة من الله تعالى كما قال تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾[٣]. وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾[٤].

وهذا التخصيص بالهداية والتوفيق من رحمة الله تعالى التي يختص بقسمتها كما قال تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ﴾[٥].

الثاني: أن الظلم هو وضع الشيء في غير موضعه، والله تعالى لا يعاقب إلا المستحق للعقوبة، فلا يعاقب المحسن أبداً، وقد بيّن ذلك سبحانه في الحديث

---

(١) الأنعام: ٣٩.

(٢) الأنعام: ١٢٥.

(٣) الحجرات: ١٧.

(٤) الأنعام: ٥٣.

(٥) الزخرف: ٣٢.

القدسي فقال: « إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله تعالى، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه... الحديث»[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: « وإذا قيل خلقُ الفعل مع حصول العقوبة ظلم، كان بمنزلة أن يقال: خلقُ السم ثم حصول الموت بأكله ظلم، والظلم وضع الشيء في غير موضعه، واستحقاق هذا الفاعل لأثر فعله الذي هو معصية الله، كاستحقاقه لأثره إذا ظلم العباد »[٢].

٢. الإرادة والمشيئة:

قالوا إن الله سبحانه وتعالى لا يجوز أن يكون خالقاً لأفعال العباد من كفر ومعاصٍ ونحوها. ولا يجوز أن تكون بقضاءه وإرادته لأنه لو كان مقدراً لها ومريداً لوجب أن يكون محباً لها وراضياً بها لأن المحبة والرضا والإرادة من باب واحد ، بدلالة أنه لا فرق بين أن يقول القائل أحببت أو رضيت وبين أن يقول أردت، ولو أثبت أحدهما ونفى الآخر لعُد متناقضاً، وقد نص القرآن الكريم على أن الله لا يرضى ذلك ولا يحبه، قال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴾[٣]. وقال سبحانه: ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ﴾[٤] فدلّ على أنه لا يخلق ذلك ولا يقدره[٥].

---

(١) انظر: منهاج السنة لابن تيمية: ١/١٣٨ - ١٤٠.

(٢) المصدر السابق ٣/٢٨ "بتصرف".

(٣) البقرة: ٢٠٥.

(٤) الزمر: ٧.

(٥) انظر: شرح الأصول الخمسة لعبدالجبار ٤٦٤، و[كلام ابن المطهر] في منهاج السنة لابن تيمية ٣/ ٧-٨.

والجواب عن هذا كما يلي:

١ ــ أن المحققين من أهل العلم قسموا الإرادة إلى نوعين هما:

النوع الأول: إرادة خلقية قدرية كونية وهي المشيئة الشاملة لجميع الحوادث، كقول المسلمين: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

ومنها قوله تعالى: ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾[2]. وهذه الإرادة تعلقت بالإضلال والإغواء.

النوع الثاني: إرادة دينية أمرية شرعية وهي المتضمنة للمحبة والرضا.

ومنها قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾[3].

وقوله سبحانه: ﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ ﴾[4]. ومنها قول الناس لمن يفعل القبائح: هذا يفعل ما لا يريده الله، أي ما لا يحبه ولا يرضاه ولا يأمر به.

وهذا التقسيم في الإرادة ذكره غير واحد من أهل السنة، وذكروا أن المحبة

---

(١) الأنعام: ١٢٥.

(٢) البقرة: ٢٥٣.

(٣) البقرة: ١٨٥.

(٤) المائدة: ٦.

ليست هي الإرادة الشاملة لكل المخلوقات. وبهذا يبطل قول القدرية أن كل ما يريده الله ويأمر به يحبه ويرضاه[١].

٢ ــ أن « الفرق ثابت بين إرادة المريد أن يفعل، وبين إرادته من غير أن يفعل، والأمر لا يستلزم الإرادة الثانية دون الأولى، فالله تعالى إذا أمر العبد، فقد يريد إعانة المأمور على ما أمره به، وقد لا يريد ذلك، وإن كان مريداً منه فعله »[٢].

٣ ــ أن شبهتهم هذه مبنية على تناقض الإرادتين، « وهذا ممتنع فإن العبد إذا شاء أن يكون شيء لم يشأه حتى يشاء الله مشيئته، كما قال تعالى: ﴿ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[٣]. وما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن فإذا شاء الله جعل العبد شائياً له، وإذا جعل العبد كارهاً له غير مريد له ، لم يكن في هذه الحال شائياً له.

فهم بنوا الدليل على تقدير مشيئة الله له، وكراهة العبد له، وهذا تقدير ممتنع، وهذا نقلوه من تقدير ربين وإلهين، وهو قياس باطل، لأن العبد مخلوق لله هو وجميع مفعولاته ليس هو مثلاً لله ولا ندّا، ولهذا... قدرة العبد مخلوقة لله، وإرادته مخلوقة لله، فالله قادرٌ مستقل، والعبد قادر بجعل الله له قادراً، وهو خالقه وخالق قدرته وإرادته وفعله ، فلم يكن هذا نظير ذاك »[٤]. وبهذا يتبين بطلان

---

(١) انظر: منهاج السنة لابن تيمية ٣/١٦-١٨.

(٢) المصدر السابق: ٣/١٨ وانظر: إيثار الحق على الخلق لابن الوزير: ٢٥٠-٢٥١ و٢٧٦.

(٣) التكوير: ٢٨-٢٩.

(٤) الدرء لابن تيمية: ١/٨٥ - ٨٦.

القـــول بأن العباد يخلقون أفعالهم دون إرادة الله وقدرته. ويتبين أنه لا حجة في نصوص الفطرة على أن كفر العباد ومعاصيهم ليست مقدورة لله ولا مخلوقة له.

الفصل الثاني

مذهب المتكلمين في الفطرة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: معرفة الله عند المتكلمين

المبحث الثاني:أول واجب على المكلف عند المتكلمين

المبحث الثالث:الرد على المتكلمين في مذهبهم في الفطرة

المبحث الأول

معرفة الله عند المتكلمين

ذهب جمهور المتكلمين إلى أن معرفة الله تعالى ليست فطرية ضرورية وإنما هي نظرية يكتسبها الإنسان عن طريق النظر إلى مخلوقات الله تعالى، وجعلوا لتلك المعرفة أدلة عقلية لا تحصل إلا بها وأوجبوها على سائر الخلق.

وقد بيّن شيخ الإسلام ابن تيمية أن جمهور المتكلمين على أنها نظرية من حيث حصولها لأكثر الناس، لا من حيث إمكان وقوعها بالضرورة للبعض، فقال ـ رحمه الله ـ: « كون الإقرار بالصانع فطري ضروري هو قول أكثر الناس، حتى عامة فرق أهل الكلام، قال بذلك طوائف منهم من المعتزلة والشيعة وغيرهم.

وكون المعرفة يمكن حصولها بالضرورة، لم ينازع فيه إلا شذوذ من أهل الكلام، ولكن نازع كثير منهم في الواقع، وزعم أن الواقع أنها لا تحصل لأكثر الناس إلا بالنظر، وجمهور الناس نازعوه في هذا، وقالوا: بل هي حاصلة لأكثر الناس فطرة وضرورة »[1].

ومن أول فرق المتكلمين التي زعمت أن المعرفة بالله تعالى غير فطرية

---

(١) الدرء لابن تيمية: ٩/٤٤-٤٥، وانظر: المصدر نفسه ٧/٣٥٤.

المعتزلة[١]، ثم تبعهم في ذلك ووافقهم الفرق الأخرى كالماتريدية والكلابية والأشعرية والكرامية ومتأخرو الشيعة وبعض فرق الخوارج.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: « تنازع الناس في أصل المعرفة بالله: هل تحصل ضرورة في قلب العبد؟ أولا تحصل إلا بالنظر؟ أو تحصل بهذا تارة وهذا تارة؟

فذهب كثير من أهل الكلام من المعتزلة والأشعرية، ومن وافقهم من الطوائف من أصحاب أحمد ومالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم إلى أنها لا تحصل إلا بالنظر»[٢].

ومن أقوال أئمة هذه الفرق والطوائف في هذه المسألة ما يلي:

قول القاضي عبدالجبار المعتزلي: إن سأل سائل فقال: ما أول ما أوجب الله عليك؟ فقل: النظر المؤدي إلى معرفة الله تعالى، لأنه تعالى لا يُعرف ضرورة ولا بالمشاهدة، فيجب أن نعرفه بالتفكر والنظر، والمعرفة هي: ما يقتضي سكون النفس وثلج الصدر وطمأنينة القلب، وقد استدل على أن الله تعالى لا يعرف ضرورة بوجوه منها:

أن العلم به تعالى يقع بحسب نظرنا على طريقة واحدة ووتيرة مستمرة، فيجب أن يكون متولداً عن نظرنا، وإذا كان كذلك فالنظر من فعلنا ، فيجب أن تكون المعرفة أيضاً من فعلنا.

ومنها أن العلم به تعالى لو كان ضرورياً لوجب أن لا يختلف العقلاء فيه كما في سائر الضروريات من سواد الليل وبياض النهار، ومعلوم أنهم مختلفون

---

(١) انظر: المصدر السابق ٧/٤٦٠.

(٢) الدرء لابن تيمية: ٧/٣٥٢ – ٣٥٣، وانظر: المصدر نفسه ٨/١٥-١٦.

فيه فمنهم من أثبته ومنهم من نفاه.

ومنها أنه لو كان العلم به تعالى ضرورياً لوجب أن لا يمكن نفيه عن النفس بشك أو شبهة، والمعلوم خلافه، ولهذا فإنك تجد كثيراً ممن برز في الإسلام واشتهر به قد ارتد وكفر ونفى عن نفسه العلم بالله تعالى.

ومنها أنه لو كان العلم بالله تعالى ضرورياً لوجب أن يشترك العقلاء فيه، ومعلوم خلافه[1].

ويقرر الزمخشري أن المعرفة لا تحصل إلا بالنظر حتى لدى الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾[2]، يقول: « فإن قلت: كيف يكون للناس على الله حجة قبل الرسل وهم محجوجون بما نصبه الله من الأدلة التي يكون النظر فيها موصلاً إلى المعرفة، والرسل في أنفسهم لم يتوصلوا إلى المعرفة إلا بالنظر في تلك الأدلة ، ولا عرف أنهم رسل الله إلا بالنظر فيها؟ قلت: الرسل منبهون عن الغفلة، وباعثون على النظر »[3].

ومذهب المعتزلة في هذه المسألة ـ كما هو ملاحظ في أقوال أئمتهم ـ فرعٌ عن قولهم في القدر، وأن العبد عندهم مستقل بفعله، وأنه لا يثاب إلا على فعله، فلو كانت معرفة الله تعالى ضرورية للزم أن يثاب العبد على غير فعله ومن

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار ٣٩، ٤٦، ٥٢-٥٥، وما ذكره من الأوجه سيأتي الرد عليها وإبطالها في ص ٣٧٧-٤٠٩.

(٢) النساء: ١٦٥.

(٣) الكشاف للزمخشري: ١/٥٩١.

هنا قالوا: بأنها نظرية كسبية ولا يمكن أن تكون فطرية ضرورية[١].

ويقول الماتريدي في كتابه التوحيد: « والأصل أن الله تعالى لا سبيل إلى العلم به إلا من طريق دلالة العالم عليه، بانقطاع وجوه الوصول إلى معرفته من طريق الحواس عليه أو شهادة السمع »[٢].

وقد ذكر غير واحد من الماتريدية أن الماتريدي أوجب معرفة الله تعالى بالعقل على الصبي العاقل[٣].

وأما الأشاعرة فمن أسباب قولهم بأن المعرفة ليست فطرية تأثرهم بالمعتزلة كما حكى ذلك أبو جعفر السمناني -وهو من رؤوس الأشاعرة- فقال: إيجاب الأشعري النظر لحصول المعرفة بقية بقيت عنده من الاعتزال، وتفرّع عليها أن الواجب على كل أحد معرفة الله بالأدلة الدالة عليه، وأنه لا يكتفى بالتقليد في ذلك[٤].

ومن أقوال الأشاعرة في هذا قول أبي بكر الباقلاني: « أول ما فرض الله ـ عز وجل ـ على جميع العباد، النظر في آياته، والاعتبار بمقدوراته، والاستدلال عليه بآثار قدرته، وشواهد ربوبيته، لأنه سبحانه غير معلوم باضطرار، ولا مشاهد بالحواس، وإنما يعلم وجوده وكونه على ما تقتضيه أفعاله بالأدلة القاهرة، والبراهين الباهرة »[٥].

---

(١) انظر: الدرء لابن تيمية ٧/٤٦٠.

(٢) التوحيد للماتريدي: ١٢٩.

(٣) الماتريدية للحربي: ١٤٧.

(٤) انظر: فتح الباري لابن حجر ١/٩٠، ١٣/٣٦١.

(٥) الانصاف للباقلاني: ٢٢.

ويقول الجويني: « أجمعت الأمة على وجوب معرفة الباري تعالى، واستبان بالعقل أنه لا يتأتى الوصول إلى اكتساب المعارف إلا بالنظر، وما لا يتوصل إلى الواجب إلا به، فهو واجب»[١].

ويقول عبدالقاهر البغدادي: « الصحيح عندنا قول من يقول: إن أول الواجبات على المكلف النظر والاستدلال المؤديان إلى المعرفة بالله ــ تعالى ــ وبصفاته وتوحيده وعدله وحكمته، ثم النظر والاستدلال المؤديان إلى جواز إرسال الرسل منه، وجواز تكليف العباد ما شاء، ثم النظر المؤدي إلى وجوب الإرسال والتكليف منه، ثم النظر المؤدي إلى تفصيل أركان الشريعة، ثم العمل بما يلزمه منها على شروطه » [٢].

والكرامية وافقوا المعتزلة في وجوب معرفة الله تعالى بالعقل، وأنها ليست فطرية ضرورية[٣].

وأما بالنسبة للشيعة فقد تأثروا بالمعتزلة في كثير من أصولهم العقدية ومنها معرفة الله تعالى، حيث وافق جمع من أئمتهم المعتزلة فقالوا بأنها كسبية لا تحصل إلا بالنظر.

وصنّف متكلموا الشيعة منذ وقت مبكر مصنفات عدة تختص بمعرفة الله تعالى وأنها نظرّية، ومن الذين أفردوها بالتصنيف[٤]:

هشام بن الحكم وشيطان الطاق والسكاك وأبو سهل النوبختي وغيرهم.

---

(١) الإرشاد للجويني: ٣١.

(٢) أصول الدين للبغدادي: ٢١٠.

(٣) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١/١٠٤، والدرء لابن تيمية: ٨/١٥.

(٤) انظر: الفهرست لابن النديم: ٣٠٧ – ٣٠٩ وأصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة للمناعي: ١٠١-١١٤.

وقد بيّن أبو الحسن الأشعري في مقالاته أن الرافضة اختلفوا في هذه المسألة إلى ثمان فرق، ونسب إلى جمهورهم أن المعارف كلها اضطرار وأن الخلق جميعاً مضطرون، وأن النظر والقياس لا يؤديان إلى علم، وما تعبّد الله العباد بهما، ثم ذكر أقوال فرقهم الأخرى[١].

ومع نسبة أبي الحسن الأشعري جمهورهم إلى القول بالاضطرار إلا أن هناك ــ كما سبقت الإشارة ــ جمعاً من أئمتهم قالوا بأنها نظرية:

فهذا هشام بن الحكم وأصحابه يقولون: « بأن المعرفة كلها اضطرار بإيجاب الخلقة، وأنها لا تقع إلا بعد النظر والاستدلال، ويعنون بما لا يقع منها إلا بعد النظر والاستدلال، العلم بالله ــ عز وجل ــ »[٢].

وقال الحسن بن موسى: « المعارف ليست كلها اضطراراً، والمعرفة بالله يجوز أن تكون كسباً ويجوز أن تكون اضطراراً، وإن كانت كسباً أو اضطراراً فلا يجوز الأمر بها على وجه من الوجوه »[٣].

وقال المفيد: « إن المعرفة بالله تعالى اكتساب وكذلك المعرفة بأنبيائه وكل غائب، وأنه لا يجوز الاضطرار إلى معرفة شيء مما ذكرناه وهو مذهب كثير من الإمامية »[٤].

وقال ــ أيضاً ــ في تفسير قوله تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري ٥١-٥٣.

(٢) المصدر السابق: ٥٢.

(٣) مقالات الإسلاميين للأشعري: ٥٢.

(٤) أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة للمناعي: ١٠٤.

عَلَيْهَا ﴾[١]:« وليس المراد به، أنه أراد منهم التوحيد، ولو كان الأمر كذلك، ما كان مخلوق إلا موحداً، وفي وجودنا من المخلوقين من لا يوحد الله، دليل على أنه لم يخلق التوحيد في الخلق، بل خلقهم ليكتسبوا التوحيد » [٢].

وأنكر الطوسي أن يكون الخلق فطروا على معرفة الله والإيمان به، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ﴾: « قال مجاهد: فطرة الله: الإسلام، وقيل: فطر الناس عليها ولها بمعنى واحد، كما يقول القائل لرسوله : بعثتك على هذا ولهذا وبهذا، بمعنى واحد ونصب « فطرة الله » على المصدر، وقيل تقديره : إتبع فطرة الله التي فطر الناس عليها، لأن الله تعالى خلق الخلق للإيمان، ومنه قوله ـ ﷺ ـ: (**كل مولود يولد على الفطرة**).. ومعنى الفطر: الشق ابتداء، يقولون: أنا فطرت هذا الشيء، أي: أنا ابتدأته، والمعنى: خلق الله الخلق للتوحيد، والإسلام » [٣].

وأما الخوارج فمن طوائفهم من أنكر أن تكون معرفة الله تعالى فطرّية ضرورّية ومن تلك الطوائف:

الصلتيه من العجاردة حيث قالوا: بأن من استجاب وأسلم، حقت له الولاية، وتبرؤا من أطفاله، لأنهم ليس لهم إسلام حتى يدركوا، فيدعون إلى الإسلام، فيقبلونه أو ينكرونه[٤].

---

(١) الروم: ٣٠.

(٢) المصادر العامة للتلقي عند الصوفية/ صادق: ١٥٥.

(٣) المصادر العامة للتلقي عند الصوفية/ صادق: ١٥٤.

(٤) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري: ٩٧، والفرق بين الفرق للبغدادي: ٧٦، الملل والنحل للشهرستاني: ١/١٢٤، واعتقادات فرق المسلمين للرازي: ٤٨.

وكـــذا الثعالبة من العجاردة القائلين: ليس لأطفال الكافرين، ولا لأطفال المؤمـــنين ولاية ولا عداوة ولا براءة حتى يبلغوا، فيدعون إلى الإسلام فيقرون به أو ينكرونه[١].

وبهذه الأقوال مجتمعة يتأكد ما ذكرناه في أول هذا المبحث من أن جمهور المتكـــلمين مـــن ســـائر الفرق السابقة يرون أن معرفة الله تعالى ليست فطرية ضرورية، وإنما تحصل بالنظر والاكتساب.

ولهـــذا أوجـــبوا النظر على سائر الخلق المكلفين، وجعلوا هذا النظر أول الواجبات على المكلف، وجعلوا لهذا النظر أدلة عقلية لا يعرف الباري تعالى إلا بالنظر فيها، وأوجبوها على سائر الخلق.

وفي هـــذا يقـــول ابن أبي الخير العمراني ـــ رحمه الله ـــ: « وعند المعتزلة والقدريـــة لا تصح المعرفة بالله لأحد إلا بالأدلة التي رتبها المتكلمون في الجواهر والأعـــراض ، ولا يكون المؤمن مؤمناً حتى يعرف ستة أبواب وضعها الفلاسفة وهي: معرفة الجواهر والأعراض والأجسام، واستحالة الظهور والكمون عليها، واســـتحالة عـــرو الأجســـام والجواهـــر عـــن الأعراض ، والبقاء، والمداخلة والمجاورة»[٢].

وبسط هذه الأدلة والرد عليها ليس هذا مقامه[٣]وأكتفي هنا بذكر أشهرها باختصار:

---

(١) انظـــر: مقـــالات الإسلاميين للأشعري: ٩٧، والفرق بين الفرق للبغدادي: ٨٠ ، والملل والنحل للشـــهرســـتاني: ١/١٢٨.

(٢) الانتصار للعمراني: ١/١٢٢.

(٣) جَمَـــع هذه الأدلة وبيّن مناهج الفرق فيها د. صالح الرقب في رسالته مناهج الإسلاميين في إثبات وجود الله ووحدانيته.

١ ــ دليل حدوث الأجسام أو ما يسمى الجواهر والأعراض:

وهذا الدليل يعتمد على معرفة الجواهر والأعراض أولاً ثم معرفة حدوثهما ثانياً، ثم الاستدلال بحدوثهما على حدوث العالم ثالثاً، ثم الاستدلال بحدوث العالم على وجود محدثه رابعاً وذلك بواسطة الأقيسة المنطقية كقولهم: العالم حادث وكل حادث له صانع والنتيجة: العالم له صانع[١].

وهذا الدليل بمقدماته العقلية من إثبات الجوهر والعرض وغيرها، أول ما ظهر « في الإسلام بعد المائة الأولى، من جهة الجعد بن درهم ، والجهم بن صفوان ثم إلى أصحاب عمرو بن عبيد ، كأبي الهذيل العلاف وأمثاله[٢]» ومع أن المعتزلة والأشاعرة أخذوا بهذا الدليل في إثبات وجود الله تعالى: « فإنا نجد الأشاعرة تنقض مسلك المعتزلة في ذلك، فالمعتزلة لا يمكن أن يثبتوا كثيراً من الأعراض على أصولهم لأنهم ينفون كثيراً من المعاني. والمعتزلة تحاول نقض المسلك الأشعري، لأن الأشعرية تثبت الأعراض بناءاً على تغير الصفات، وهذا لا يطرد عندهم لقولهم بصفات قديمة يستحيل عليها التغير » [٣].

٢ ــ دليل الإمكان والوجوب أو القديم والمحدث:

وهذا الدليل يعتمد على الدليل السابق وهو دليل الحدوث وعلى فكرة جواز العالم وإمكان وجوده أو عدم وجوده. وبيان هذا بمقدمتين:

الأولى: أن العالم بجميع ما فيه جائز وجوده وعدمه، ومن الممكن أن يوجد

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة لعبدالجبار: ٩٢-٩٦ والتوحيد للماتريدي: ١٧ والتمهيد للباقلاني: ٤١-٤٤

(٢) منهاج السنة لابن تيمية: ٥/٨، وانظر: المصدر نفسه: ١٥٧/١ و٣٠٩/١-٣١٠، والدرء لابن تيمية ٩٨/٨-٩٩.

(٣) مناهج الإسلاميين للرقب: ٣٤٠/١.

عـــلى نحو مخالف لما هو عليه الآن، وتصبح حركاته معكوسة رأساً على عقب ونحو ذلك.

الثانية: أن العالم بما أنه جائز فهو حادث والحادث لابد له من محدث وهو الله تعالى[١].

وهذا الدليل ـــ كالدليل السابق ـــ سبق إليه من المتكلمين متقدمو المعتزلة ثم تبعهم الماتريدي وبعده الأشاعرة[٢].

وقد أخذ المعتزلة هذا الدليل من الفلاسفة، فهذا الدليل هو عمدة الفلاسفة كما قال شيخ الإسلام ـــ رحمه الله ـــ حيث قالوا: الأجسام ممكنة، وكل ممكن فلابد له من مؤثر[٣].

وسبب أخذ المتكلمين هذا الدليل من الفلاسفة هو محاولتهم الرد به عليهم في قولهم بقدم العالم. فضمنوا هذا الدليل حدوث العالم عن طريق إمكان وجوده عـــلى غـــير ما هو عليه الآن، لأن كل ما هو قابل لإمكان التغيير فهو حادث ولابد له من محدث[٤].

والأدلـــة الـــتي أوجـــبها المتكلمون على الخلق لمعرفة الخالق تعالى وإثبات وجوده، أكثر مما سبق ولكن ما ذكر هو أشهرها.

وقـــد غلا هؤلاء المتكلمون في إيجاب أدلتهم وأقيستهم العقلية ـــ التي

---

(١) انظـــر: التمهيد للباقلاني٤٤-٤٥، ومنهج السلف والمتكلمين لجابر٢/٥٢٥، ومناهج الإسلاميين للرقب١/٣٤٩.

(٢) انظر: مناهج الإسلاميين للرقب ١/٣٥٢، ومنهج السلف والمتكلمين لجابر ٢/٥٢٦.

(٣) انظر: الدرء لابن تيمية: ٣/٧٤ و ٥/٢٩٢ و٧/٢٣٠.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٢/٢١٣ – ٢١٨.

ابتدعوها لمعرفة الخالق وإثبات وجوده ــ على الخلق. ومن أقوالهم في ذلك:

قــول الــباجوري بعد أن عدد المطالب التي يتوصل بها إلى إثبات وجوده تعالى: « وهذه المطالب السبعة لا يعرفها إلا الراسخون في العلم.. ثم قال: قال السنوسي: وبها ينجو المكلف من أبواب جهنم السبعة » [١].

ولا يخفــى ما في هذا الكلام من التضييق لرحمة الله تعالى الواسعة، وقصر النجاة والفوز على المقرين بتلك الأدلة الكلامية.

وقــال أبو المعالي الجويني: « من اخترمته المنّية قبل أن ينظر وله زمن يسع الــنظر المؤدي إلى معرفة الله تعالى و لم ينظر مع ارتفاع الموانع، ومات بعد زمان الإنكار فهو ملحق بالكفر، وأمّا لو أمضى من أول الحال قدراً من الزمان يسع بعــض النظر ولكنه قصّر في النظر ثم مات قبل مضي الزمان الذي يسع في مثله النظر الكامل فإن الأصح في ذلك: الحكم بكفره لموته غير عالم مع بدء التقصير منه فيلحق بالكفرة » [٢].

وقال السنوسي فيمن لم يعرف طرق النظر والاستدلال المنطقية المؤدية إلى معــرفة الله تعالى: يقال لــه: إن كنت تعلم النظر فاسرده، وإن كنت لا تعلمه فاسمعه، ويسرد في ساعة عليه فإن آمن حكم بإيمانه، وإن أبى تبين عناده فوجب حينئذ استخراجه منه بالسيف إلى أن يموت.

وهــذا الحكــم على الكافر الذي لم يخالط المسلمين، أمّا من كان مخالطاً للمسلمين فإن هذا يقتل ولا يمهل ساعة إذا لم يسرد النظر المؤدي إلى معرفة الله

---

(١) تحفة المريد للباجوري: ٤٢.

(٢) الشامل للجويني: ٣٢-٣٣.

ـــ حسب زعمهم ـــ [١].

ويقـــول عبدالقاهر البغدادي: « إذا ترك النظر في الدليل فليس بمؤمن عند الأشعري ما لم يعرف ذلك بقلبه، لكنه ليس بكافر عنده لوجود ما يضاد بالكفر والشرك وهو التصديق ، وهو عاصي بتركه النظر والاستدلال، ولله فيه المشيئة، قال: وهذا يبين أنه ليس بمؤمن إيماناً كاملاً لا نفي الإيمان مطلقاً، وإلا لما أدخله تحت المشيئة» [٢].

وذهب أبو هاشم الجبائي من المعتزلة إلى أنّ من لا يعرف الله بالدليل فهو كافر غير مؤمن، وقال: « المعرفة واجبة فإذا لم تحصل فضدها النكرة، والنكرة كفـــر، وقرّره بأن هؤلاء العامة يقولون: إنهم مخيرون في المذاهب أم غير مخيرين؟ فإن قلتم: إنهم مخيّرون بين الرفض والاعتزال والقدر، والتجسيم والتشبيه، وغير ذلـــك مـــن المذاهب فهذا خطأ وعناد، وإن قلتم: لا يخيّرون بل يتبعون بعض المذاهـــب، فـــلا يمكـــن اختـــيار بعـــض المذاهب إلا بدليل، وذلك هو العلم والنظر»[٣].

وحكـــى القـــنوجي عن بعض المتكلمين القول بأن علم المنطق فرض عين وذلك « بناءً على أن معرفة الله تعالى بطريق البرهان واجبة وأنها لا تتم إلا بعلم المنطق فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب » [٤].

وأقـــوال أئمة المتكلمين في إيجاب النظر على كل مكلف مبثوثة في كتبهم الكلامية وفي كتب الفرق ، والمقصود من ذكر ما سبق منها هو بيان ما وقعوا

---

(١) انظر: شرح أم البراهين للسنوسي: ١٦ – ١٧.

(٢) المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين للعروسي: ٦٥.

(٣) الدرء لابن تيمية: ٣٥٧/٧ – ٣٥٨، وانظر: فتح الباري لابن حجر: ٣٥٠/١٣.

(٤) أبجد العلوم للقنوجي ٥٢١/١ – ٥٢٢.

فيه من الشطط والضلال والغلو في إيجابه على كل أحد، وأنه لا يصح الإيمان إلا به وإبطال هذه الأقوال والرد عليها سيأتي [١]. ـــ إن شاء الله تعالى ـــ.

(١) انظر: مبحث الرد على المتكلمين: ٣٠٩-٤٠٩.

المبحث الثاني

أول واجب على المكلف عند المتكلمين

الكلام في هذا المبحث تابع للمبحث السابق ومرتب عليه، وذلك لأن المتكلمين بعد أن قرروا أن معرفة الله نظرية كسبية خاضوا في الكلام في أول واجب على المكلف، وقد تعددت أقوالهم وآرائهم في هذه المسألة، وذلك لأنه لا مستند لهم صحيح أو صريح من الكتاب أو السنة، بل بنوا أقوالهم على حجج عقلية واهية ومن أقوالهم في هذه المسألة[1]:

١ ــ القول بأن أول واجب على المكلف هو المعرفة، وممن قال بهذا القول أبو الحسن الأشعري.

٢ ــ القول بأن أول واجب على المكلف هو القصد إلى النظر، وممن قال به إمام الحرمين الجويني، ونُسب إلى الباقلاني والإسفراييني.

٣ ــ القول بأن أول واجب على المكلف هو النظر، وممن قال به، أبو إسحاق الإسفراييني، والباقلاني، والقاضي عبدالجبار، وابن فورك، ونُسب إلى أبي الحسن الأشعري.

---

(١) انظر: الانصاف للباقلاني ٣٣، وشرح الأصول الخمسة لعبدالجبار ٣٩، والشامل للجويني ٣١، وشرح أم البراهين للسنوسي ١٤-١٥، وتحفة المريد للباجوري ٣٧-٣٩.

٤ ــ القــول بــأن أول واجب على المكلف هو الشك، وممن قال به أبو هشام الجبائي من المعتزلة.

وهــذه الأقــوال هي أشهر أقوال المتكلمين في هذه المسألة، وما ورد عن بعضهم من عبارات أخرى فهي داخلة ضمن هذه الأقوال.

وقــد بــين شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ: أن الخلاف بين هذه الأقــوال خــلاف لفظــي فقال: « النــزاع لفظي فإن النظر واجب وجوب الوســيلة، من باب ما لا يتم الواجب إلا به، والمعرفة واجبة وجوب المقاصد، فــأول واجــب وجوب الوسائل هو النظر، وأول واجب وجوب المقاصد هو المعرفة، ومن هؤلاء من يقول: أول واجب هو القصد إلى النظر، وهو أيضاً نزاع لفظي، فإن العمل الاختياري مطلقاً مشروط بالإرادة »[١].

وبيّن أيضاً ــ رحمه الله ــ أن القول بأن أول واجب هو الشك مبني على أصلين: « أحدهما: أن أول الواجبات النظر المفضي إلى العلم، والثاني: أن النظر يضاد العلم، فإن الناظر طالب للعلم، فلا يكون في حال النظر عالماً »[٢].

وبهذا يتبين أن الخلاف بين الأقوال السابقة جميعاً خلاف لفظي، وقد أشار إلى هذا بعض علماء الأشاعرة، كالإيجي[٣] والباجوري[٤] والمقترح[٥] وغيرهم.

والموجب لهذا النظر يختلف من فرقة لأخرى، وهذا الاختلاف منه ما هو

---

(١) الدرء لابن تيمية: ٣٥٣/٧.

(٢) المصدر السابق: ٤١٩/٧.

(٣) انظر: المواقف للإيجي ٣٢.

(٤) انظر: تحفة المريد للباجوري ٣٨-٣٩.

(٥) انظر: فتح الباري لابن حجر: ٧٠/١.

لفظي، ومنه ما هو معنوي.

فمن أدعى أن المعرفة لا تحصل إلا بالعقل، وذلك عن طريق الأعراض والتركيب ونحوها من الطرق المبتدعة، كما هو قول المعتزلة والكرامية والماتريدية ومن اتبعهم من متأخري الأشعرية، فالتراع معه معنوي، لأننا « نعلم بالاضطرار من دين الرسول ـ ﷺ ـ وسلف الأمة بطلان قول هؤلاء، وأن الرسول ـ ﷺ ـ لم يأمر أحداً بهذه الطرق، ولا علّق إيمانه ومعرفته بالله بهذه الطرق، بل القرآن وصف بالعلم والإيمان من لم يسلك هذه الطرق، ولما ابتدع بعض هذه الطرق من ابتدعها، أنكر ذلك سلف الأمة وأئمتها، ووسموا هؤلاء بالبدعة والضلالة »[1].

أما من ادعى أن المعرفة لا تحصل إلا بالسمع، ولا تحصل بالعقل، وأنه لا واجب إلا بالشرع، كما هو قول الأشعرية وكثير من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، فالتراع معه قد يكون لفظياً[2]، لأن « الأدلة العقلية والسمعية متلازمة، كل منهما مسلتزم صحة الآخر، فالأدلة العقلية تستلزم صدق الرسل فيما أخبروا به، والأدلة السمعية فيها بيان الأداة العقلية التي يعرف بها الله وتوحيده وصفاته وصدق أنبيائه[3] » .

وقد بنى المعتزلة ومن وافقهم قولهم بالوجوب العقلي في معرفة الله تعالى على مذهبهم في التحسين والتقبيح، وجعلوا لذلك ترتيباً خاصاً فقالوا: ليس يثق أحد بصحة ما جاءت به الرسل إلا بعد المعرفة بصدقهم، ولا تحصل المعرفة بصدقهم إلا بالمعجزات التي تميزهم عن غيرهم، وليس تدل المعجزات على

---

(١) الدرء لابن تيمية: ٨/١٢.

(٢) انظر: المصدر السابق ٨/١٢-٢٥.

(٣) المصدر السابق: ٨/٢٤.

صـــدقهم إلا إذا صدرت ممن لا يفعل القبيح، لكي يؤمن أن يصدق الكذابين، وليس يعلم أنه لا يفعل القبيح إلا إذا عرف أنه عالم بقبحه، عالم باستغنائه عنه، ولا يعرف غناه إلا بعد أن يعلم بأنه غير جسم، ولا يُعرف أنه غير جسم إلا إذا عـــرف أنه قديم، ولا يعلم أنه قديم، ولا يعلم أنه عالم بكل قبيح إلا إذا علم أنه عـــالم بكل شيء، ولا يعلم ذلك إلا إذا علم أنه عالم لذاته، ولا يعلم أنه يثيب ويعاقـــب إلا إذا عـــلم أنه قادر حي، ولا نعرف موصوفاً بهذه الصفات إلا إذا عرفـــت ذاته، وإنما تعرف ذاته إذا استدل عليها بأفعاله لأنها غير مشاهدة، ولا معروفة باضطرار، ولا طريق إليها إلا أفعاله »[1].

وقـــد ذكر القاضي عبدالجبار الدلائل التي تؤدي إلى معرفة الله تعالى فقال هي: حجة العقل والكتاب والسنة والإجماع، ثم قال: ومعرفة الله تعالى لا تنال إلا بحجـــة العقل، والسبب في ذلك أن « ما عداها من الحجج فرع على معرفة الله تعـــالى بتوحيده وعدله، فلو استدللنا بشيء منها على الله والحال هذه كنّا مستدلين بفرع للشيء على أصله، وذلك لا يجوز.

بـــيان هـــذا أن الكتاب إنما ثبت حجة متى ثبت أنه كلام عدل حكيم لا يكـــذب ولا يجـــوز علـــيه الكذب، وذلك فرع على معرفة الله تعالى بتوحيده وعدله، وأما السنة فلأنها إنما تكون حجة متى ثبت أنها سنة رسول عدل حكيم وكـــذا الحال في الإجماع، لأنه إما أن يستند إلى الكتاب في كونه حجة، أو إلى السنة، وكلاهما فرعان على معرفة الله تعالى » [2].

وبهذا يتبين أن النظر الذي أوجبه المعتزلة ومن وافقهم لمعرفة الله تعالى مبني

---

(١) المصدر السابق: ٨/١٧-١٨.

(٢) شرح الأصول الخمسة لعبدالجبار: ٨٨-٨٩.

على مذهبهم العقلي في التحسين والتقبيح.

أما الأشاعرة ومن وافقهم القائلين بأنه لا واجب إلا بالشرع، وأن أول الواجبات ــ النظر ــ واجب شرعاً لا عقلاً، فقد بيّنوا أن دلالة الشرع على وجوبه من وجهين:

أحدهما: إجماع الأمة على وجوب معرفته تعالى.

يقول الجويني: « فإن قيل: ما الدال على وجوب النظر والاستدلال من جهة الشرع؟ قلنا: أجمعت الأمة على وجوب معرفة الباري تعالى، واستبان بالعقل أنه لا يتأتى الوصول إلى اكتساب المعارف إلا بالنظر، وما لا يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب » [(١)].

الثاني: ما ورد في القرآن الكريم والسنة المطهرة من ذم التقليد، ومجادلة المشركين، والأمر بالنظر والتفكر والتدبر.

إلا أن هذا الاستدلال بهذه النصوص ليس حجة مستقلة عندهم، وإنما لاقترانها بالإجماع ــ الذي زعموه ــ يقول الجويني: « وإنما لم نعتصم في إثبات وجوب النظر بظواهر الكتاب والسنة لأن المقصد إثبات علم مقصود به، والظاهر عرضة للتأويل فلا يسوغ الاستدلال بها في القطعيات، لكن يحسن الاستدلال بها لو قرنت استدلالك بها مع جلالة الإجماع من غير تأويل.. »[(٢)].

والقول بأن أول واجب هو النظر يتناقض مع القول أنه لا واجب إلا بالشرع كما سيأتي بيان ذلك في الردود [(٣)].

---

(١) الإرشاد للجويني: ٣١.

(٢) الشامل للجويني: ٣١.

(٣) انظر: مبحث الرد على المتكلمين ص ٣٦٢-٣٦٣ من هذه الرسالة.

أمـــا متى يجب النظر عند هؤلاء المتكلمين القائلين بوجوبه على كل أحد فعلى قولين:

الأول: أنه يجب قبول البلوغ[١] وبه قال الطبري، حيث ذهب إلى أن: «من بلـــغ الاحتلام أو الإشعار من الرجال أو النساء، أو بلغ المحيض من النساء، و لم يعـــرف الله بجمـــيع أسمائه وصفاته من طريق الاستدلال، فهو كافر حلال الدم والمال، وقال إنه إذا بلغ الغلام أو الجارية سبع سنين وجب تعليمهما وتدريبهما على الاستدلال على كل ذلك » [٢].

وهـــذا قـــول باطل، لأن من لم يبلغ ليس مكلفاً، كما نصت على ذلك الأدلة.

الثاني: وهو مذهب الأشاعرة ومن وافقهم، قالوا بأن النظر لا يجب إلا بعد البلوغ[٣].

يقول الجويني: « أول ما يجب على العاقل البالغ ـــ باستكمال سن البلوغ أو العـــلم شـــرعاً ـــ القصـــد إلى الـــنظر الصحيح، المفضي إلى العلم بحدوث العالم»[٤].

وعـــند أصحاب هذا القول لا يصح إسلام أحد إلا بعد بلوغه، ولا يخفى مافي هذا القول من الجهل والسفه والضلال، والمخالفة لما أجمع عليه أئمة الدين، ولمـــا تواتـــر عن سيد المرسلين، بل لما علم بالاضطرار من دينه ـــ عليه الصلاة والسلام ـــ[٥].

---

(١) انظر: الفصل لابن حزم ٤/٣٣.

(٢) المصدر السابق: ٤/٢٨.

(٣) انظر: المصدر السابق ٤/٢٨.

(٤) الإرشاد للجويني: ٢٥.

(٥) انظر: الدرء لابن تيمية ٨/١٠-١٥.

وأما المراد بالنظر الذي يوجبه هؤلاء المتكلمون على كل أحد، فقد تعددت أقوالهم فيه، وذلك لأن لفظ النظر لفظ مجمل، ويشترك بين معان كثيرة[١]. الأمر الذي جعل بعضاً منهم يتناقض فيوجبه لأنه يتضمن العلم، ثم يظهر له أنه يضاد العلم فيقول بوجوب الشك، وذلك لعدم تفريقه بين النظر في الدليل، والنظر الذي هو طلب الدليل[٢].

ومن أقوال المتكلمين في بيان المراد بالنظر:

قول القاضي عبدالجبار بعد أن بيّن المعاني والأقسام التي تدخل تحت هذا اللفظ: « والثاني: النظر في الأدلة ليتوصل بها إلى المعرفة، وهذا هو المقصود بالباب » [٣].

وقال الجويني هو: « تردد في أنحاء الضروريات ومراتبها »[٤].

أما الرازي فقال هو: ترتيب تصديقات يتوصل بها إلى تصديقات أخرى، فإن من صدّق بأن العالم متغير حادث، لزمه التصديق بأن العالم ممكن[٥].

وقد سبقت الإشارة إلى تلك الأدلة والضروريات والتصديقات التي أشاروا إليها في تعريفاتهم، وهي الأدلة المنطقية التي أوجبوها على كل أحد ليتوصل إلى معرفة الخالق تعالى[٦].

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة لعبدالجبار: ٤٤-٤٥.

(٢) انظر: الدرء لابن تيمية ٨/٤٢٠-٤٢١.

(٣) شرح الأصول الخمسة لعبدالجبار: ٤٥.

(٤) البرهان في أصول الفقه للجويني: ١/١٢٦.

(٥) انظر: محصل الأفكار للرازي: ١٢١.

(٦) انظر: ص ٢٩٧ من هذا البحث.

المبحث الثالث

الرد على المتكلمين في مذهبهم في الفطرة

سبق أن المتكلمين أنكروا أن تكون معرفة الله تعالى فطرية ضرورية، وقالوا بأن الخلق لابد أن ينظروا لكي يعرفوا ربهم وخالقهم تعالى، وكيف جعلوا هذا النظر لا يصح إلا بأقيسة منطقية غامضة « تتضمن تقسيمات أو تلازمات، أو إدراج جزئيات تحت كليات قد يُنتفع بها من هذا الوجه في حق طائفة من الناظرين والمناظرين، وإن كان غير هؤلاء من أهل الفطر السليمة والأذهان المستقيمة لا يَحتاج إليها، بل إذا ذكرت عنده مجّها سمعه، ونفر عنها عقله، ورأى المطلوب أقرب وأيسر من أن يَحتاج إلى هذا »[1].

والرد على هؤلاء المتكلمين ـــ فيما أنكروه من المعرفة الفطرية، وفيما أوجبوه من النظر والاستدلال على سائر الخلق ـــ من عدة أوجه هي:

أولاً: الأدلة على فطرية معرفة الله تعالى.

ثانياً: إبطال أن يكون النظر أول واجب على المكلف.

ثالثاً: إيراد بعض الحجج والشبه التي أوردها المتكلمون والرد عليها.

وتفصيل هذه الأوجه الثلاثة كالتالي:

---

(١) الدرء لابن تيمية: ٨/٨٦.

الوجه الأول: الأدلة على فطرية معرفة الله تعالى:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ مبيّنا أصل المعرفة بالله تعالى هل هو فطري أو نظري: « الصحيح أنها فطرية لأنه قد ثبت أن النبي ـ ﷺ ـ قال: (**كل مولود يولد على الفطرة**) ولكن قد يعرض للفطرة ما يفسدها، فتحتاج حينئذ إلى النظر، فهي في الأصل ضرورية وقد تكون نظرية، ثم المعرفة الواجبة لا تتعلق بنظر خاص، بل قد تحصل ضرورية فتصفية النفس ورياضتها من أعظم الأسباب في حصول المعرفة الضرورية، ولكن قد يُحتاج إلى أمور يجب الإيمان بها فيتوقف على النظر، فيجب النظر لما طرأ على الفطرة من الفساد، فإن كون هذا العالم لابد له من صانع وخالق ومدبر فهذا ضروري، فكونه لا يعرف هذا إلا بطريق النظر، فيه نظر وأي نظر، بل هو معلوم عقلاً وواجب عقلاً، وقد أركزه الله تعالى في فطرة مخلوقاته متحركها وساكنها، ناطقها وصامتها، حيوانها وجمادها »[1].

والأدلة التي تثبت أن معرفة الله تعالى فطرية ضرورية كثيرة جداً، وقد سبقت الإشارة إلى جملة منها في مباحث سابقة[2]، وهنا أذكر طرفاً من تلك الأدلة باختصار:

١ـ قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [3].

---

(١) مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية: ٢/٣٤١، وانظر: نفس المصدر ٢/٣٤٥-٣٤٦، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٦/٧٣ و٦/٢ و٦/٧٣.

(٢) انظر: الأدلة على وجود الفطرة ٤٣ ـ ٦٣، وتقرير حقيقة الفطرة من خلال النصوص الشرعية : ١٠٤-١٣١، ودلالة الفطرة على معرفة الله ٢٢٧-٢٤٦ من هذا البحث.

(٣) الذاريات: ٥٦.

ومما ورد في تفسيرها: ليعرفون ، وهذا يبيّن أن جميع الإنس والجن مقرّون بالخالق تعالى معترفون به، ومقرّون بعبوديته طوعاً وكرهاً، وهذا يقتضي أن هذه المعـــرفة من لوازم نشأتهم، ولذلك وقعت المعرفة من الجميع و لم تنفك عن أحدٍ منهم ، بخلاف العبادة المأمور بها فقد وقعت من البعض دون الآخر.

ولو تُركت المعرفة للاكتساب والنظر المعيّن الذي أوجبه هؤلاء المتكلمون لوقعت من بعض دون بعض، وهذا خلاف الواقع، فهؤلاء الكفار لم ينكروا أن يكون الله ربّاً وإلهاً، وإنما تعجبوا من توحيد الألوهية، فقالوا: قال تعالى : ﴿ أَجَعَلَ ٱلْأَلِهَةَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَـٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴾[1]، أما ما فطروا عليه وأُلزموه من معرفة ربوبيته فلا سبيل لهم إلى إنكاره وجحده كغيره من المعارف[2].

٢ ــ التصريح بأن المولود يولد على الفطرة:

قال تعالى : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[3].

وقـــال ــ ﷺ ــ: (**كـــل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه.. الحديث**).

وقـــال ــ عليه الصـــلاة والســـلام ــ: (**خلقت عبادي حنفاء كلهم فاجتالتهم الشياطين..الحديث**).

والفطرة والحنيفية ــ كما سبق ــ هي الإسلام، وأول ما يقتضيه الإسلام

---

(١) ص: ٥.

(٢) انظر: الدرء لابن تيمية ٤٦٨/٨ ــ ٤٨٢ و ٥٢٣.

(٣) الروم: ٣٠.

هو معرفة الله تعالى، وهذا يدل على أن معرفته تعالى فطرية ضرورية.

٣ ــ قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴾ الآية"[1].

وهذا التقرير الوارد في الآية: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ ﴾ إقرار منهم بمعرفته تعالى وإشهاد على أنفسهم، وهذا دليل صريح على فطرية معرفته تعالى عند الخلق كافة.

٤ ــ الآيات التي وصفت القرآن والرسل بالذكرى والتذكرة، أو أشارت إلى نسيان الخلق ما ذكّروا به، ومنها:

قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ.. ﴾ الآية [2].

وقوله سبحانه: ﴿ فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ ﴾[3].

ووجه دلالة هذه الآيات وما شابهها على أن معرفة الله تعالى فطرية ضرورية أنها تخاطب الناس كافة سواء كانوا مؤمنين أو أهل كتاب أو ملحدين، ولفظ التذكير والنسيان الوارد فيها يعمهم جميعاً ويدل على أن لديهم سابق معرفة بما يُذكّرون به أو نسوه، وأهم تلك المعارف وأجلاها في نفوس الخلق جميعاً هي معرفته سبحانه وتعالى.

٥ ــ الآيات التي تبين لجوء الخلق كافة إلى الله تعالى حال الشدة والكرب

---

(١) الأعراف: ١٧٢.

(٢) الأنعام: ٤٤.

(٣) ق: ٤٥.

ومنها: قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾[1] وغيرها من الآيات.

وهذا اللجوء إلى الله تعالى في هذه الحال تابع لما هو مستقر في نفوسهم وفطرهم من معرفته تعالى والإقرار بوجوده، ولا يتصور أن يشعر المخلوق بحاجته إلى الله تعالى إلا إذا استقر في نفسه معرفته تعالى والإقرار بوجوده، وإذا كان شعوره بحاجته إلى ربه أمراً ضرورياً لا يمكن دفعه، فمعرفته له تعالى والإقرار بوجوده سبحانه أولى أن يكون ضرورياً.

٦ ــ الآيات التي صرحت باعتراف المشركين بالخالق تعالى، مع أنهم ليسوا أهل كتاب ، كقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾[2]، ونحوها من الآيات التي سئل فيها المشركون فأجابوا بما هو مستقر في أنفسهم من أن الله هو الخالق والرازق والمدبر، فدلت تلك الإجابات على أن معرفته تعالى مستقرة في نفوس الخلق جميعاً فطرة وضرورة.

٧ ــ أن مجرد النظر المطلق ــ أوحتى المعيّن الذي عينه هؤلاء المتكلمون ــ لا يوجب معرفة الله تعالى، لولا أن في النفس فطرة وضرورة تقتضي ذلك وتوجبه.

ولو فرضنا جدلاً أن معرفته تعالى نظرّية وأردنا إقامة الأدلة على ذلك، لكان لابد من وجود علوم ضرورية فطرّية أوليّة تنتهي إليها أدلتنا، لأنه لا يمكننا إثبات أدلتنا النظرّية بعلوم نظرّية أخرى لما يلزم على ذلك من الدور والتسلسل.

---

(١) العنكبوت: ٦٥.

(٢) العنكبوت: ٦١.

وهذه العلوم الضرورية الفطرية التي لابد منها، هو ما فطر عليه الخلق من معرفته تعالى والإقرار بوجوده.

٨ ــ أن الرسل ــ عليهم الصلاة والسلام ــ جميعاً بعثوا إلى أقوامهم بتوحيد الألوهية كما قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴾[1]، ودلالة هذا الأمر على فطرية معرفته تعالى من وجوه منها:

أ ــ أن الرسل لم يطلبوا من أقوامهم النظر والبحث ليعرفوا ربهم تعالى.

ب ــ أن أقوام الرسل لم يعترضوا على رسلهم حينما دعوهم لعبادة الله تعالى بعدم معرفته سبحانه، مما يدل على أن ذلك أمرٌ مستقر في فطرهم جميعاً.

٩ ــ أنه لم يوجد على مرّ التاريخ من أنكر معرفة الله تعالى ووجوده عن يقين وصدق، مما يدل على فطرية معرفته تعالى عند الناس جميعاً [2].

ومن حكي عنه غير ذلك، فقد بيّن الله تعالى أن ذلك خلاف ما هو مستقر في أنفسهم، فقال سبحانه ﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾[3].

١٠ــ ومما يشهد لفطرية معرفته تعالى الآيات التي ذكرت تسبيح سائر المخلوقات له سبحانه، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾[4]، وغيرها من الآيات.

---

(١) الأنبياء: ٢٥.

(٢) انظر: ص ٥٩ و ٢٣٤ من هذا البحث.

(٣) النمل: ١٤.

(٤) الإسراء: ٤٤.

فـــإذا كانت سائر المخلوقات قد فطرت على معرفة ربها وتسبيحه وتنزيهه تعـــالى، فلأن يفطر الإنسان ـــ وهو أشرفها ـــ على معرفته تعالى بطريق الأولى والأحـــرى، لمـــا ركـــب الله فيه من العقل والتمييز والفطنة، فكيف وقد نطق الكتاب والسنة بأنه مفطورٌ على ذلك[1].

والأدلة غير ما سبق كثيرة جداً، وقد سبق ذكرها وبسطها في مواضع عدة كما سبقت الإشارة إلى ذلك في مقدمة هذا المبحث.

الوجـــه الثاني : إبطال أن يكون النظر أول واجب على المكلف وذلك من عدة أوجه:

أولاً: أن القرآن الكريم دلّ على أن أول واجب هو التوحيد، وليس فيه ما يدل على أن النظر أول واجب على المكلف.

وذلك أن القرآن الكريم كله في توحيد الله -عز وجل-، فهو إما خبرٌ عن الله تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله، وهذا هو التوحيد العلمي الخبري، وإما دعوة إلى عبادة الله وحده لا شريك له ونبذ كل ما سواه، وهذا هو التوحيد الإرادي الطلـــبي، وإمـــا أمـــر ونهـــي وإلزام بطاعته في نهيه وأمره فهي حقوق التوحيد ومكملاته، وإما خبر عن كرامة الله لأهل توحيده وطاعته وإثابتهم دنياً وآخرة وهـــذا جـــزاء عـــلى توحيده تعالى، وإما خبر عن عذاب أهل الشرك والنفاق وعقابهم وهذا عقوبة من خالف توحيده تعالى، فالقرآن كله في التوحيد وحقوقه وجزاء أهله[2]. ولو لم يكن في القرآن دليل على أن أول واجب هو التوحيد إلا

---

(١) انظر: مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية٢/٣٤٠-٣٤٤ والدرء لابن تيمية ٥٠٦/٨.

(٢) انظر: مدارج السالكين لابن القيم: ٤٦٨/٣-٤٦٩.

هـذا لكفى وأغنى عن غيره، فكيف وهناك أدلة أخرى توضح أن التوحيد هو أول الواجبات وأعظمها، ومنها:

١ـ الأمر الصريح في كتاب الله تعالى بتوحيده سبحانه، ومجيء ذلك الأمر بصيغ متعددة، مما يدل على أهميته وشدة العناية به، ومن تلك الصيغ قوله تعالى: ﴿ وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾[1] وقوله: ﴿ فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ﴾[2]، وقوله: ﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾[3]، وقوله: ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾[4]. وقوله: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾[5]، وغيرها من الآيات، وكل هذا التأكيد والاهتمام دليل على أن التوحيد أعظم واجب وأوله.

٢ ـ ومما يؤكد أهمية التوحيد وأنه أول واجب أنه أول أمر في القرآن الكريم وذلك في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[6].

٣- أن التوحيد وصية أبي الأنبياء إبراهيم -عليه السلام- لبنيه ، بل وصية سائر الأنبياء لأقوامهم، بل وصية الأولين والأخرين، مما يؤكد أنه أعظم الواجبات وأولها، قال تعالى: ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ

---

(١) النساء: ٣٦.

(٢) قريش: ٣.

(٣) يوسف: ٤٠.

(٤) يس: ٦٠.

(٥) البقرة: ٨٣.

(٦) البقرة: ٢١.

إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾[1].

٤ ـ بيان القرآن الكريم أنه لأجل التوحيد انقسم الناس إلى مؤمنين وكفار، وخلق الله الجنة والنار، وأباح الدماء والأموال، ومن الآيات الدالة على هذا قوله تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[2]، وقوله سبحانه: ﴿وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ﴾[3]، وقوله ـ جل وعلا ـ: ﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾[4].

وفي هذا يقول الإمام ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، كلمة قامت بها الأرض والسماوات، وخلقت لأجلها جميع المخلوقات، وبها أرسل الله تعالى رسله، وأنزل كتبه، وشرع شرائعه، ولأجلها نصبت الموازين، ووضعت الدواوين، وقام سوق الجنة والنار، وبها انقسمت الخليقة إلى المؤمنين والكفار، والأبرار والفجار، فهي منشأ الخلق والأمر، والثواب والعقاب، وهي الحق الذي خلقت له الخليقة، وعنها وعن

---

(١) البقرة: ١٣٢-١٣٣.

(٢) القلم: ٣٥-٣٦.

(٣) الشورى: ٧.

(٤) التوبة: ٢٩.

حقوقها السؤال والحساب، وعليها يقع الثواب والعقاب، وعليها نصبت القبلة، وعليها أسست الملة، ولأجلها جردت سيوف الجهاد، وهي حق الله على جميع العباد، فهي كلمة الإسلام، ومفتاح دار السلام، وعنها يسأل الأولون والآخرون، فلا تزول قدما العبد بين يدي الله حتى يسأل عن مسألتين: ماذا كنتم تعبدون؟ وماذا أجبتم المرسلين؟ فجواب الأولى بتحقيق « لا إله إلا الله » معرفة وإقراراً وعملاً، وجواب الثانية بتحقيق « أن محمداً رسول الله » معرفة وإقراراً، وانقياداً وطاعة » [(١)].

والأمر الذي هذا شأنه وحقوقه، لا يصح أن يسبق بواجب أبداً. والأدلة القرآنية على كون التوحيد أول واجب على المكلف كثيرة جداً [(٢)].

أما بالنسبة للنظر وورود الأمر به في القرآن الكريم في آيات عدة نحو:

قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِي ٱلْأَيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾[(٣)]، وقوله تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ﴾[(٤)].

وقوله سبحانه: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴾[(٥)]، وغيرها من الآيات فليس فيها دليل لما ذهبوا إليه من أن النظر أول واجب على المكلف، ومن أنه واجب على كل أحد، وذلك لما يلي:

---

(١) زاد المعاد لابن القيم: ١/٣٤.

(٢) انظر: التمهيد في الكلام على التوحيد لابن عبدالهادي: ٨٥-١٠٤.

(٣) يونس: ١٠١.

(٤) الطارق: ٥.

(٥) الأعراف: ١٨٥.

أ ــ أن الابتداء بالنظر أو المعرفة يفيد التذكر، لا ابتداء العلم، وهذه الآيات التي استدلوا بها خاطب القرآن بها المتكبرين والجاحدين، لكي يقروا ويعترفوا بالحق، وهو واجب في حق هؤلاء الصنف من الناس، لأن من لا يحصل له الإيمان إلا بالنظر، أولا يؤدي واجباً إلا به، كان في حقه واجباً على الصحيح[1].

ب ــ أن النظر المذكور في الآيات الكريمة غير النظر الذي أوجبه المتكلمون.

فالقرآن الكريم جعل من نفس الآيات التي أمر بالنظر فيها دليلاً على ما سيقت من أجله سواء كان من أجل إثبات وجود الله أو ألوهيته أو البعث أو غير ذلك ولم يستعمل في ذلك الأقيسة المنطقية التي ابتدعها الفلاسفة والمتكلمون، بل جاء بلسان العرب وخاطبهم بما يعرفون وذلك لأنه كلما كان الاستدلال أقرب إلى الفطرة والمحسوس دون تعقيد في الألفاظ والمعاني كان أقوى أثراً وأبلغ حجة، وابتعاد القرآن عن الغموض في أدلته جعلها مستلزمة لمدلولها عيناً من غير احتياج لاندراجها تحت قضية كليّة، وانتقال الذهن من العلم بالدليل القرآني إلى العلم بالمدلول مباشرة، ودلالته على الله بعينه: استدلال تستوي في إدراكه كل العقول مع أنه ليس بقياس، وأقيسة المناطقة تدل على قدر مشترك بين الله تعالى وبين غيره، ومن هذه النقطة يُعرف مدى توافق طريقة القرآن الكريم مع الفطرة حتى أن كل إنسان ولو كان ملحداً يشعر في أعماق نفسه بالاستجابة والإصغاء لهذه الطريقة، لأن الفطرة نفسها تنفر من التعقيد والمصطلحات الجافة، ولما كانت الفطرة قدراً مشتركاً بين جميع الناس دخل في الدين فئات مختلفة، ولو سيقت أدلة القرآن بطريقة المناطقة ما آمن به إلا القليل،

---

(١) انظر: الدرء لابن تيمية ٨/٨، والمسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين للعروسي: ٧٠.

لأن ا لمنطق هو حظ الأقلية[١].

ولابد من التنبيه على أن الرد على هؤلاء المتكلمين في استدلالهم بما ورد في القرآن الكريم من الحث على النظر والاستدلال لا يعني إلغاء ذلك الحث وتعطيله بالكلية.

وهذا ما أشار إليه أئمة السلف وأكدوا عليه ومن أقوالهم في ذلك:

قول شيخ الإسلام ابن تيمية ـــ رحمه الله ـــ : « والقرآن العزيز ليس فيه أن النظر أول الواجبات، ولا فيه إيجاب النظر على كل أحد، وإنما فيه الأمر بالنظر لبعض الناس » [٢].

وقال ابن حزم ـــ رحمه الله ـــ: « وأما قولهم إن الله ـــ عز وجل ـــ قد ذكر الاستدلال في غير موضع من كتابه، وأمر به، وأوجب العلم به، والعلم لا يكون إلا عن استدلال فهذه أيضاً زيادة اقحموها، وهي قولهم « وأمر به » فهذا لا يجدونه أبداً، ولكن الله تعالى ذكر الاستدلال وحض عليه، ونحن لا ننكر الاستدلال، بل هو فعل حسن مندوب إليه محضوض عليه كل من أطاقه، لأنه تزود من الخير، وهو فرض على كل من لم تسكن نفسه إلى التصديق، نعوذ بالله ـــ عز وجل ـــ من البلاء، وإنما ننكر كونه فرضاً على كل واحد لا يصح إسلام أحد دونه، فهذا هو الباطل المحض » [٣].

ويقول أبو المظفر السمعاني ـــ رحمه الله ـــ: « إنا لا ننكر النظر قدر ما ورد به الكتاب والسنة، لينال المؤمن بذلك زيادة اليقين، وثلج الصدر، وسكون

---

(١) انظر: مدارج السالكين لابن القيم ٣/٤٨٦ – ٤٩٢، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٢/٨-١٢.

(٢) الدرء لابن تيمية: ٨/٨.

(٣) الفصل لابن حزم: ٤/٣٢-٣٣.

القلب وإنما أنكرنا طريقة أهل الكلام فيما أسسوا، فإنهم قالوا: أول ما يجب على الإنسان النظر، المؤدي إلى معرفة الباري ـ عز وجل ـ، وهذا قول مخترع، لم يسبقهم إليه أحد من السلف وأئمة الدين »[١].

ج ـ النظر الذي حث عليه القرآن الكريم يكون مع الإيمان لا قبله، بل هو إيمانٌ وعبادة ومن أعظم القربات، فيه يزيد اليقين، ويطمئن القلب، ويقوى الإيمان في النفس، لما يرى صاحبه في الكون من بديع خلق الله وقدرته، فيزداد تعلقه به سبحانه، ويزيد ذله وخضوعه وعبادته.

وهذا النظر والتفكر هو الذي حث عليه الشرع ودعا إليه، بل قد يصل حكمه إلى الوجوب لما ورد عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن النبي ـ ﷺ ـ قال عن آيات آل عمران وقد تضمنت ذكر خلق السماوات والأرض: (**ويلٌ لمن قرأها ولم يتدبرها**)[٢].

أما النظر الذي أحدثه المتكلمون فلابد أن يكون قبل الإيمان ، فأوجبوا الشك على كل أحد، وذلك « لأنهم إنما أوجبوا النظر لكون المعرفة لا تحصل إلا به ، فلو كان الناظر عالماً بالمدلول، لم يوجبوا عليه النظر، فإذا أوجبوا لزم انتفاء العلم بالمدلول ، فيكون الناظر طالباً للعلم، فيلزم أن يكون شاكاً فصاروا يوجبون على كل مسلم ، أنه لا يتم إيمانه حتى يحصل له الشك في الله ورسوله بعد بلوغه، سواء أوجبوه، أو قالوا: هو من لوازم الواجب » [٣].

د ـ ومما يؤكد أنّ القرآن ليس فيه ما يدل على أن النظر أول واجب،

---

(١) صون المنطق للسيوطي: ١٧١.

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الرقائق، باب التوبة، ذكر البيان بأن المرء عليه إذا تخلى لزوم البكاء على ما ارتكب من الحوبات وإن كان بائناً عنها مجداً في إتيان ضدها، ٣٨٦/٢.

(٣) الدرء لابن تيمية: ٤٢١/٧.

أن أول آيــة نزلت في القرآن الكريم هي قوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾ [١] وليس فيها إيجاب النظر ولا أنه أول واجب.

يقــول شــيخ الإسلام ــ رحمه الله ــ: « وهذه الآية تدل على أنه ليس الــنظر أول واجــب، بل أول ما أوجب الله على نبيه ــ ﷺ ــ: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ لم يقــل انظر واستدل حتى تعرف الخالق، وكذلك هو أول ما بلغ هذه السورة، فكان المبلغون مخاطبين بهذه الآية قبل كل شيء، ولم يؤمروا فيها بالنظر والاستدلال »[٢].

ثانــياً: أن سيرة النبي ــ ﷺ ــ وسنته، ليس فيها ما يدل على وجوب الــنظر على كل أحد، ولا أنه أول واجب على المكلف، وإنما تدل على أن توحــيد الله وعــبادته هي الواجبة على كل أحد، وأول ما يدعى إليه الناس عموماً، وبيان هذا كما يلي:

١ ــ حديــث معاذ بن جبل ــ رضي الله عنه ــ حينما بعثه رسول الله ــ ﷺ ــ إلى الــيمن وقال لــه : (**فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله**) وفي رواية: (**إلى أن يوحدوا الله فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة** ... الحديث)[٣].

وتصريحه ــ ﷺ ــ بلفظ (**أول**) في قوله : (**فليكن أول ما تدعوهم إليه**)

---

(١) العلق: ١.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٦/٣٢٨.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة وقول الله تعالى: وأقيموا الصلاة وآتــوا الــزكاة ٢/٥٠٥، وبــاب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة ٢/٥٢٩، وباب أخذ الصــدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا ٢/٥٤٤، وفي كتاب التوحيد ، باب ما جاء في دعــاء الــنبي -ﷺ- أمته إلى توحيد الله -تبارك وتعالى- ٦/٢٦٨٥، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام ١/٥٠-٥١، حديث رقم ١٩.

دلالـــة صريحة على أن أول واجب يدعى إليه هو الشهادتين ، وهذا أمر متواتر مـــن سيرته وسنته ـــ ﷺ ـــ كما سيأتي، فإنه ـــ ﷺ ـــ لم يكن « يدع أحداً مـــن الخلق إلى النظر ابتداء، ولا إلى مجرد إثبات الصانع، بل أول ما دعاهم إليه الشهادتان، وبذلك أمر أصحابه » [(١)]كما في حديث معاذ السابق.

وكونـــه عليه الصلاة والسلام ـــ كما هو متواتر عنه ـــ لم يطالب أحداً مـــن الـــناس بالـــنظر والاستدلال ـــ كما في حديث معاذ السابق وغيره من الأحاديـــث ـــ « فهـــذا دليل قاطعٌ على أن الواجب متأدى بدون الطرق التي أحدثها الناس وأبدعها » [(٢)].

٢ ـــ قولـــه ـــ ﷺ ـــ: (**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فمـــن قال: لا إله إلا الله، عصم مني ماله ونفسه إلا بحقها، وحسابه على الله ـــ عـــز وجل ـــ**). وفي رواية: (**حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي وبما جئت به**)[(٣)].

قال ابن رجب ـــ رحمه الله ـــ: « ومن المعلوم بالضرورة أن النبي ـــ ﷺ ـــ كان يقبل من كل من جاءه يريد الدخول في الإسلام الشهادتين فقط، ويعصم دمه بذلك، ويجعله مسلماً، فقد أنكر على أسامة بن زيد قتله لمن قال: لا إله إلا

---

(١) الدرء لابن تيمية: ٦/٨.

(٢) المصدر السابق: ٣٩/٩.

(٣) أخـــرجه البخاري في صحيحه،كتاب الإيمان، باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ١٧/١، وكتاب الجهاد، باب دعاء النبي -ﷺ- إلى الإسلام والنبوة وأن لا يتخذ بعضهم بعضـــاً أرباباً من دون الله ١٠٧٧/٣، وكتاب استتابة المرتدين والمعاندين، باب قتل من أبى قبول الفرائض ٢٥٣٨/٦، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله -ﷺ- ٦ /٢٦٥٧. ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، ٥١/١، حديث رقم ٢٠.

الله، لما رفع عليه السيف، واشتد نكيره عليه »[١].

ولو كان غير التوحيد أول واجب لكان أمر النبي ـ ﷺ ـ به أولى وأحرى ولَما أهمله وأخره ـ ﷺ ـ إذ الإهمال والتأخير في حقه ـ ﷺ ـ غير جائز.

لأن الله تعالى أمره بالبلاغ فقال: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾[٢].

وقد شهد له ربه تعالى بإكمال الدين وإتمامه فقال سبحانه : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا ﴾[٣].

وشهد له أصحابه ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ بالبلاغ كما في حجة الوداع[٤]. ـ وأيضاً ـ تأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز كما هو مقرر في أصول الفقه[٥].

وهذا كله في سائر أمور الدين، فكيف إذا كان الأمر يتعلق بأول واجب وأعظم واجب، وهذا يؤكد أنه ليس غير التوحيد والشهادتين أول واجب.

وهذا ما بيّنه ـ ﷺ ـ وعلق عليه الدخول في الإسلام وعصمة الدم وحرمة المال ـ كما سبق ـ.

---

(١) جامع العلوم والحكم لابن رجب: ٢٢٨/١.

(٢) المائدة: ٦٧.

(٣) المائدة: ٣.

(٤) انظر: صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب ظهر المؤمن حمى إلا في حد أو حق، ٢٤٩٠/٦.

(٥) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي ٦٨٨/٢.

٣ ــ ما ورد في الصحيحين أن أبا طالب ــ عم النبي ﷺ ــ لما حضرته الوفاة دخل عليه النبي ــ ﷺ ــ وعنده بعض أشياخ قريش كأبي جهل، وعبدالله بن أبي أمية، وغيرهما، فقال رسول الله ــ ﷺ ــ: (**يا عم قل لا إله إلا الله كلمة أحاج لك بها عند الله**، فقال: أبو جهل ومن معه: أتترك ملة عبدالمطلب، فما زال رسول الله ــ ﷺ ــ يقول وهم يقولون، حتى كان آخر كلمة قالها أنا على ملة عبد المطلب) وفي رواية: (**فقال: لولا أن تعيرني نساء قريش فيقلن جزع عند الموت لأقررت بها عينك**).

فلو كانت غير كلمة التوحيد أول واجب لطلبه الرسول ــ ﷺ ــ من عمه في هذا المقام.

ومثلها قصة ابن اليهودي جار النبي ــ ﷺ ــ[1].

٤ ــ عن طارق بن عبدالله المحاربي ــ رضي الله عنه ــ قال: كنت بسوق ذي المجاز فإذا أنا بشاب يقول: أيها الناس قولوا لا إله إلا الله تفلحوا، وإذا الرجل خلفه يرميه بالحجارة وقد أدمى عقبه وهو يقول: أيها الناس لا تصدقوه فإنه كذاب، قال فسألت عنهما فقيل: إن الشاب محمد ــ ﷺ ــ والرجل الذي خلفه عمه أبو لهب).[2]

---

(١) أخرجها البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلي عليه ١/ ٤٥٥، وكتاب المرضى، باب عيادة المشركة ٥/ ٢١٤٢.

(٢) أخرج هذا الأثر ابن خزيمة في صحيحه، كتاب الوضوء، باب ذكر الدليل على أن الكعبين هما العظمان الناتئان في جانبي القدم ١/ ٨٢، وابن حبان في صحيحه، باب كتاب النبي، ذكر مقاساة المصطفى -ﷺ- ١٤/ ١٥٧، والطبراني في الكبير برقم ٨١٧٥، والدارقطني في سننه، كتاب البيوع ٢/ ٤٤، والحاكم في المستدرك، كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، ذكر محمد -عليه الصلاة والسلام- ٢/ ٦٦٨، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب الدليل على أن الكعبين هما الناتيان في جانبي القدم ١/ ٧٦، وكتاب البيوع، جماع أبواب السلم ٦/ ٢٠، وللأثر طريق آخر من طريق ربيعة بن عبَّاد الديلي، انظر: المسند ٢٥/ ٤٢، والطبراني في الكبير برقم ٤٥٨٢ و٤٥٨٧، والأوسط ١٥١٠والحاكم ١/ ٦١.

فلو كان غير التوحيد أول واجب، لما بدأ الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ بالتوحيد قبله وتحمل كل هذا الأذى وهو لم يبدأ بأول واجب.

٥ ـ ومن الشواهد في سيرته ـ ﷺ ـ أنه لم يدع إلى النظر ولم يأمر به وإنما بدأ بالتوحيد وأمر به ونهى عن ضده فقد أرسل سفرائه ورسله ـ عليه الصلاة والسلام ـ إلى الملوك والبلدان والعشائر، وطالبهم جميعاً بالتوحيد وكلمة الإخلاص ولم يطلب من أحدهم لا نظر ولا استدلال، وممن أرسل إليهم ـ عليه الصلاة والسلام ـ:

النجاشي ملك الحبشة، وهرقل عظيم الروم، وكسرى ملك فارس، والمقوقس ملك الإسكندرية، وإلى ملوك اليمن والبحرين، وإلى أكيدردومة وغيرهم[1].

٦ ـ حديث عمرو بن عبسة أنه قال للنبي ـ ﷺ ـ: ما أنت؟فقال: **نبي الله**، فقال عمرو: آلله أرسلك، قال: **نعم**، فقال عمرو: بأي شيء، قال: **أن يوحد الله ولا يشرك به**[2]. وبداية الرسول ـ ﷺ ـ به هنا، دليل واضح وصريح أن التوحيد هو أول واجب، وإلا كيف يبدأ به الرسول ـ ﷺ ـ وغيره من الواجبات قبله وأولى منه.

٧ ـ عن معاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ قال: كنت رديف النبي ـ ﷺ ـ على حمار، فقال لي: (**يا معاذ، أتدري ما حق الله على العباد؟ وما حق العباد على الله؟ قلت: الله ورسوله أعلم**، قال: **حق الله على العباد: أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، وحق العباد على الله: أن لا يعذب من لايشرك**

---

(١) انظر: زاد المعاد ١/١١٩-١٢٤، وإعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين، لابن طولون.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب إسلام عمرو بن عبسة، ١/ ٥٦٩، حديث رقم ٨٣٢.

به شيئا قلت: يا رسول الله أفلا أبشر الناس؟ قال: **لا تبشرهم فيتكلوا**)[١].

فهذا هو أول حق وأهم واجب لله على عباده وهو أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، وما ورد عنه ـــ ﷺ ـــ في هذا كثير جداً [٢]. وفي هذا يقول أبو المظفر ـــ رحمه الله ـــ : « وقد تواترت الأخبار أن النبي ـــ ﷺ ـــ كان يدعو الكفار إلى الإسلام والشهادتين،... ولم يرو أنه دعاهم إلى النظر الاستدلال، وإنما يكون حكم الكافر في الشرع أنه يدعى إلى الإسلام، فإن أبى وسأل النظرة والإمهال لا يجاب إلى ذلك، ولكنّه: إمَّا أن يُسلم أو يعطي الجزية، أو يقتل، وفي المرتد: إما أن يسلم أو يقتل، وفي مشركي العرب على ما عرف.

وإذا جعلنا الأمر على ما قاله أهل الكلام، لم يكن الأمر على هذا الوجه ولكن ينبغي أن يقال له: ـــ يعني الكافر ـــ عليك النظر والاستدلال لتعرف الصانع بهذا الطريق، ثم تعرف الصفات بدلائلها وطرقها، ثم مسائل كثيرة إلى أن يصل الأمر إلى النبوات، ولا يجوز على طريقهم الإقدام على هذا الكافر بالقتل والسبي إلا بعد أن يذكر له هذا ويمهل، لأن النظر والاستدلال لا يكون إلا بمهلة، خصوصاً إذا طلب الكافر ذلك، وربما لا يتفق النظر والاستدلال في مدة يسيرة، فيحتاج إلى إمهال الكفار مدة طويلة تأتي على سنين، ليتمكنوا من النظر على التمام والكمال وهذا خلاف إجماع المسلمين... وقد جعل أهل الكلام من

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوماً، دون قوم كراهية ألا يفهموا ١/٥٩، وفي كتاب ا لجهاد والسير، باب اسم الفرس والحمار، ٣/١٠٤٩، وفي كتاب اللباس، باب إرداف الرجل خلف الرجل ٤/٢٢٢، وفي كتاب الاستئذان، باب من أجاب بلبيك وسعديك ٥/٢٣١٢، وفي كتاب الرقاق، باب من جاهد نفسه في طاعة الله، ٥/٢٣٨٣، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً، ١/٥٨-٦١، حديث رقم ٣٠.

(٢) انظر: التمهيد في الكلام على التوحيد لابن عبدالهادي: ١٠٥ – ٢١١.

تخلف عن الإسلام ناظراً فيه وفي غيره من الأديان، مقيماً على الطاعة محموداً في فعله، وهذا جهل عظيم في الإسلام فينبغي على قولهم: إذا مات في مدة النظر والمهلة ، قبل قبول الإسلام أنه مات مطيعاً لله تعالى مقيماً على أمره لابد من إدخاله الجنة، كما يدخل المسلمون، فقد جعلوا غير المسلم مطيعاً لله تعالى مؤتمراً بأمره محموداً في فعله، وأوجبوا إدخاله الجنة، وقد قال ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾[1] »[2].

وقد أكد ابن حزم ـ رحمه الله ـ ما قاله أبو المظفر من أن سنة رسول الله ﷺ وسيرته ليس فيها ما يوجب النظر والاستدلال على كل أحد، أو أنه أول الواجبات ، وأن من لم يفعل ذلك لا يقبل إيمانه ويعتبر مقلداً فقال: « ومن البرهان الموضح لبطلان هذه المقالة الخبيثة أنه لا يشك أحد ممن يدري شيئاً من السير من المسلمين واليهود والنصاري والمجوس والمانية والدهرية في أن رسول الله ـ ﷺ ـ منذ بعث لم يزل يدعو الناس، الجمّ الغفير إلى الإيمان بالله تعالى، وبه وبما أتى به، ويقاتل من أهل الأرض من يقاتله ممن عَنَدَ، ويستحل سفك دمائهم، وسبي نسائهم وأولادهم، وأخذ أموالهم، متقرباً إلى الله تعالى بذلك، وأخذ الجزية وإصغاره، ويقبل من آمن به، ويحرِّم ماله ودمه وأهله وولده، ويحكم له بحكم الإسلام، ومنهم المرأة البدوية والراعي والراعية والغلام الصحراوي والوحشي والزنجي والمسبي، والزنجية المجلوبة، والرومي والرومية، والأغثر الجاهل والضعيف في فهمه، فما منهم من أحد ولا من غيرهم قال ـ عليه السلام ـ : إني لا أقبل إسلامك، ولا يصح لك دين إلا حتى تستدل

---

(١) آل عمران: ٨٥.

(٢) الحجة في بيان المحجة: ٢/١١٨-١٢٠.

على صحة ما أدعوك إليه، قال: ولسنا نقول: إنه لم يبلغنا أنه قال ذلك لأحد، بل نقطع نحن وجميع أهل الأرض قطعاً كقطعنا على ما شاهدناه: أنه ـ عليه السلام ـ لم يقل هذا قط لأحد، ولا ردّ إسلام أحد حتى يستدل، ثم جرى على هذه الطريقة جميع الصحابة أولهم عن آخرهم، ولا يختلف أحد في هذا الأمر، ومن المحال الممتنع عند أهل الإسلام أن يكون ـ عليه السلام ـ يغفل أن يبين للناس ما لا يصح لأحد الإسلام إلا به، ثم يتفق على إغفال ذلك أو تعمد ترك ذكره جميع أهل الإسلام ويبينه هؤلاء الأشقياء، ومن ظن أنه وقع من الدين على ما لا يقع عليه رسول الله ـ ﷺ ـ فهو كافر بلا خلاف، فصح أن هذه المقالة خرق للإجماع، وخلاف لله ولرسوله، ولجميع أهل الإسلام قاطبة »[1].

ثالثاً: من الأدلة التي تدل على بطلان أن يكون النظر أول واجب على المكلف الإجماع، ودلالته على ذلك من وجهين:

الأول: ما حكاه أئمة الدين وعلماء الأمة من إجماع من يعتد بهم من العلماء المسلمين وجمهور العقلاء على فساد أن يكون النظر أول واجب على المكلف.

ومن أقوالهم في هذا:

قول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ : « والنبي ـ ﷺ ـ لم يدع أحداً من الخلق إلى النظر ابتداءاً، ولا إلى مجرد إثبات الصانع، بل أول ما دعاهم إليه الشهادتان، وبذلك أمر أصحابه ... ، وهذا مما اتفق عليه أئمة الدين وعلماء المسلمين، فإنهم مجمعون على ما علم بالاضطرار من دين الرسول، أن كل كافر فإنه يدعى إلى الشهادتين، سواء كان معطلاً، أو مشركاً، أو كتابياً، وبذلك

---

(١) الفصل لابن حزم: ٤/٣٥.

يصير الكافر مسلماً، ولا يصير مسلماً بدون ذلك » [١].

وقول أبوبكر بن المنذر ـ رحمه الله ـ : أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أن الكافر إذا قال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وأن كل ما جاء به محمد حق، وأبرأ إلى الله من كل دين يخالف دين الإسلام ـ وهو بالغ صحيح يعقل ـ أنه مسلم، فإن رجع بعد ذلك فأظهر الكفر كان مرتداً، يجب عليه ما يجب على المرتد[٢].

وقال ابن حزم ـ رحمه الله ـ : « وقال سائر أهل الإسلام: كل من اعتقد بقلبه اعتقاداً لا يشك فيه وقال بلسانه: لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأن كل ما جاء به حق وبرئ من كل دين سوى دين محمد ـ ﷺ ـ فإنه مسلم مؤمن ليس عليه غير ذلك » [٣].

وممن حكى الإجماع على هذا ـ أيضاً ـ ابن القيم [٤] ـ رحمه الله تعالى ـ.

وقال ابن الوزير ـ رحمه الله تعالى ـ وهو يتحدث عن فطرية معرفته تعالى وأن ذلك لا يحتاج إلى نظر: « اعلم أن هذا من أوضح المعارف التي دلت عليها الفطرة التي خلق الخلق عليها ولذلك قال كثير من العقلاء والعلماء والأولياء: إنه ضروري لا يحتاج إلى نظر، وقال آخرون إنما يحتاج إلى تذكر يوقظ من سنة الغفلة كتذكر الموت الذي تقع الغفلة عنه وهو ضروري.. ولذلك

---

(١) الدرء لابن تيمية ٦/٨-٧، وانظر: نفس المصدر ١٨/٨-١٩، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ١٦/ ٣٣٠.

(٢) انظر: الإجماع لابن المنذر: ١٩٨.

(٣) الفصل لابن حزم: ٢٩/٤.

(٤) انظر: مدارج السالكين لابن القيم ٤٧١/٣.

شذ المخالف هنا.. واعلم أن هذا الخلاف الشاذ المستند إلى الظن باعتراف أهله، إنما وقع مع شذوذه لأنهم نظروا في معرفة الرب ـ جل جلاله ـ من الوجه الذي بطن منه ولم ينظروا في معرفته من الوجه الذي ظهر منه، وذلك أنه سبحانه قد تسمى بالظاهر وتسمى بالباطن وثبت هذا في كتابه الكريم »[١].

وقال الحكيم بن مسكويه: « لم يختلف أحد من الأوائل ممن استحق هذه التسمية في إثبات الصانع ـ عز وجل ـ، ولا حكي عن أحد منهم أنه جحده أو أنكر شيئاً من صفاته، وبالواجب وقع هذا الاتفاق بينهم »[٢].

ومما يشهد لإجماع سلف هذه الأمة على أن الإيمان بالله وتوحيده هو أول واجب وليس النظر والاستدلال، ما سار عليه أوائل المصنفين في الحديث من سلف هذه الأمة، كالبخاري والدارمي وغيرهم ممن ابتدأو كتبهم بالوحي ونزوله، وشيء من دلائل النبوة ثم أتبعوا ذلك بكتاب الإيمان ثم بكتاب العلم وهذا المنهج موافق لما جاء في كتاب الله تعالى، فإن مبدأ الوحي هو مبدأ العلم للرسول ـ ﷺ ـ [٣].

الثاني: أن ما سبق ذكره في الوجه الأول يبطل ما زعمه بعض المتكلمين كالجويني والإيجي ومن وافقهم [٤]من أن الإجماع منعقد على وجوب النظر على كل مكلف وأن معرفة الله تعالى لا تحصل إلا بذلك، وفي هذا يقول ابن حجر ـ رحمه الله ـ: « وفي نقل الإجماع نظر كبير، ومنازعة طويلة، حتى نقل جماعة الإجماع في نقيضه، واستدلوا بإطباق أهل العصر الأول على قبول الإسلام

---

(١) إيثار الحق على الخلق لابن الوزير: ٤٤.

(٢) دلائل التوحيد للقاسمي: ٢٦١.

(٣) انظر: المسائل المشتركة للعروسي: ٧٢.

(٤) انظر: ص ٣٠٢ من هذا البحث.

ممن دخل فيه من غير تنقيب، والآثار في ذلك كثيرة جداً »[١].

وبهذا يتبيّن أن هذا الإجماع ـ المزعوم ـ إجماع باطل لمخالفته الكتاب والسنة ـ وقد سبق تقرير دلالتهما على بطلان وجوب النظر ـ ولمخالفته إجماع من يعتد بإجماعه من أئمة الإسلام وعلمائه ـ كما سبق في الوجه الأول ـ.

وعلى فرض أنهم أرادوا بحكايتهم الإجماع إجماع أهل الكلام، خصوصاً إذا علمنا أنهم يعتبرون اتفاقهم على أمر ما إجماعاً لأهل الإسلام، بل لأهل القبلة أجمعين فتجد الواحد منهم: « إذا انتسب إلى إمام من أئمة العلم، كمالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد، وصنّف كتاباً في هذا الباب [أي في أول الواجبات] يقول فيه: قال أصحابنا واختلف أصحابنا فإنما يعني بذلك أصحابه الخائضين في هذا الكلام وليسوا من هذا الوجه من أصحاب ذلك الإمام، فإن أصحابه الذين شاركوه في مذهب ذلك الإمام، إنما بينهم وبين أصحابه المشاركين له في ذلك الكلام عموم وخصوص، فقد يكون الرجل من هؤلاء دون هؤلاء، وبالعكس، وقد يجتمع فيه الوصفان.

وهذا موجود كثيراً في أتباع جميع الأئمة، فتجد الواحد، من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، يقول: اختلف أصحابنا في أول الواجبات، ونحو ذلك ولا يصح كلامه إلا على هذا الوجه »[٢].

وهؤلاء المتكلمون « يزعمون أن الأكثرين على قولهم بأن الإقرار بالصانع نظري، ونقلهم ذلك بحسب ما يحكونه، كما نقل الرازي عن أكثر أهل التوحيد

---

(١) فتح الباري لابن حجر: ٨٩/١.

(٢) الدرء لابن تيمية: ٤/٨.

إنكار أن يكون الله فوق العرش ونقل عن أكثر المسلمين إنكار النفس، وأنه لا يعاد إلا البدن بل ذكر من نقل إجماع الصحابة على أن الله يفني جميع الأجسام ولم يجزم بنفي ذلك وأمثال هذه النقول التي ينقلونها بحسب ما عندهم، وأعجب من ذلك أن كثيراً منهم يظن أن هذا مما لا خلاف فيه بل القول بأن معرفة الله التي هي الإقرار بالصانع لا تحصل إلا بالنظر متفق عليه بين النظار فإذا ذكر له أن في ذلك خلافاً بين أهل الكلام بعضهم مع بعض تعجب من ذلك، وذلك لأن من سلك طريقة من هذه الطرائق لا يكاد يعرف غيرها فلهذا تجد في كتب أهل الكلام مما يدل على غاية الجهل بما قاله الرسول والصحابة والتابعون وأئمة الإسلام مما يوجب أن يقال كأن هؤلاء نشؤوا في غير ديار الإسلام ولا ريب أنهم نشؤا بين من لم يعرف العلوم الإسلامية حتى صار المعروف عندهم منكراً والمنكر معروفاً ولبسهم فتن رُبّي فيها الصغير وهرم فيها الكبير، وبدلت السنة بالبدعة والحق بالباطل »[1].

فلم ينحصر جهلهم في الكتاب والسنة وإجماع علماء الأمة بل تعدّي إلى أقوالهم ومن وافقهم، وذلك أن منهم من قال بأن معرفة الله تعالى لا تنحصر في طريقهم التي ابتدعوها، بل قد تحصل ضرورة أيضاً ومن أولئك المتكلمين:

الجهمية وفي مقدمتهم إمامهم الجهم ابن صفوان قال: إن معرفة الله واقعة باختيار الله لا باختيار العبد، لأن العبد لا يفعل شيئاً، بناءاً على مذهبهم في الجبر[2].

وكذا المعتزلة فقد قالت طوائف منهم بأن المعرفة قد تحصل ضرورة ومن

---

(١) بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية:٢/٤٨١-٤٨٢،وانظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٣/٢٥-٢٦.
(٢) انظر: الدرء لابن تيمية: ٧/٣٥٤ و ٣٩٥ و٩/٤٨.

أقوالهم [١]: قول طائفة ومنهم صالح قبّه: إن الله جعل معارف دينه ضرورة يبتديها ويخترعها في قلوب البالغين من غير سبب متقدم ولا بحث ولا نظر.

وقالت طائفة منهم غيلان بن مروان: إن معرفة الإنسان لنفسه ومعرفة صانعه وأنه غيره، يضطر الإنسان إليها بالطبع، فأما باقي المعارف الدينية فكلها اكتساب.

وقالت طائفة منهم الجاحظ: معرفة الله تقع ضرورة في طباع نامية عقب النظر والاستدلال.

وقالت طائفة منهم أبو الهذيل العلاف: معرفة العلم والدليل الذي يدعو إلى معرفة الصانع اضطراراً. فأما ما يحدث بعدها من علم فعلم بالقياس، فذلك علم اختيار واكتساب.

وقالت طائفة منهم بشر بن المعتمر: معرفة الإنسان نفسه ليست من فعله ولا من كسبه ولا اضطرار إليها، بل تخترع له وتخلق مخترعة في قلبه، وما يدرك بالحواس من علوم الديانات وغيرها اضطرار، وما يعلم بالقياس اكتساب، ويجوز فيهما الاضطرار، ويجوز فيهما جميعاً أن يكونا اكتساباً.

ومن طوائف المعتزلة القائلة بأن المعرفة قد تحصل ضرورة الضرارية والنجّارية وفضل الرقاشي وأصحاب المعارف [٢] وغيرهم.

وهذا القول هو قول الكلابية ومقتضى قول الكرامية.[٣]

---

(١) انظر: المصدر السابق ٣٥٣/٧-٣٥٤ و٣٩٥ و٤٦/٩-٤٨، والانتصار للعمراني: ٨١٢/٣-٨١٤، والملل والنحل للشهرستاني: ١٤٣/١.

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة لعبدالجبار: ٦٧.

(٣) انظر: الدرء لابن تيمية ٣٩٥/٧.

وقالت به أيضاً طوائف من الشيعة ومن أقوالهم في ذلك[١]:

قول طائفة منهم: إن الله يخترعها في قلوب البالغين، لكن من المحال أن يفعلها فيهم إلا بعد فكر ونظر يتقدمها، ثم يهب الله المعرفة لمن أحبَّ، كما يهب الولد عند الوطء، وقد يجوز أن لا يهبها مع النظر، كما لا يهب الولد مع الوطء.

وقالت طائفة منهم ــ أيضاً ــ: الخلق مضطرون إلى المعارف بالأسباب، فإذا حصلت عن الأسباب كانوا مختارين للمعرفة، مضطرين إليها في حال واحدة، فيكون مضطراً للسبب مختاراً للإرادة.

ومن الفرق والطوائف التي قالت أن المعرفة قد تقع ضرورة الصوفية[٢]، وكذا الأشاعرة فإن منهم من نقد القول بوجوب النظر على كل أحد، وذم حصر طرق المعرفة في طريق الاستدلال الكلامي فقط، ومن هؤلاء:

الشهرستاني حيث نفى أن تكون معرفة الله تعالى من المسائل النظرية فقال: « فما عُدت هذه المسألة من النظريات التي يقام عليها برهان، فإن الفطرة السليمة الإنسانية شهدت بضرورة فطرها، وبديهية فكرها على صانع حكيم قادر عليم: ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[٣]، ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾[٤]، ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[٥]، وإن هم غفلوا عن هذه الفطرة في

---

(١) انظر: المصدر السابق ٣٥٣/٧ و ٤٧/٩.

(٢) انظر: المصدر السابق ٣٥٣/٧ و ٤٨/٩ و ٣٦١/٧.

(٣) إبراهيم: ١٠.

(٤) الزخرف: ٨٧.

(٥) الزخرف: ٩.

حال السراء فلا شك أنهم يلوذون إليها في حال الضراء ﴿ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾[١]، ﴿ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلۡبَحۡرِ ضَلَّ مَن تَدۡعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾[٢]، ولهذا لم يرد التكليف بمعرفة وجود الصانع، وإنما ورد بمعرفة التوحيد ونفي الشريك (**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله**)، ﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[٣] » .[٤]

وكذا الرازي ــ وهو من أكثر المتكلمين إغراقاً في العقليات ــ عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ ذكر أوجه دلالة الفطرة على وجود الله تعالى، فذكر لطمة الصبي، وما قاله بعض العقلاء من أنها تدل على وجود الخالق، وذكر شهادة الفطرة باستحالة حدوث دار منقوشة متقنة البناء محكمة التركيب إلا بوجود ناقشٍ وبانٍ عليم حكيم، فمن باب أولى شهادتها بافتقار العالم إلى موجد مختار عليم حكيم، وذكر ظهور مقتضى الفطرة عند الشدائد والكروب، وأوجهاً أخرى ذكرها تشهد بدلالة الفطرة على وجود الله تعالى [٥].

وصرح في كتابه « نهاية العقول » بخطأ من يقول أن أول واجب على المكلف هو القصد إلى النظر فقال: « وبهذا يتبين خطأ قول من يزعم أن أول الواجبات القصد إلى النظر الصحيح المفضي إلى العلم بحدوث العالم » [٦]كما

---

(١) يونس: ٢٢.

(٢) الإسراء: ٦٧.

(٣) محمد: ١٩.

(٤) نهاية الإقدام للشهرستاني: ١٢٤.

(٥) انظر: التفسير الكبير للرازي ١٩/٩١-٩٣.

(٦) الدرء لابن تيمية: ٥/٢٩٠.

صرح أيضاً بأن بعض المعارف قد تحصل بغير النظر وتكون ضرورية [١].

وهذا الآمدي ـــ أيضاً ـــ وهو من الأشاعرة ـــ يصرح بأن معرفة الله قد تحصل بغير النظر فيقول: « نحن إنما نقول بوجوب النظر في حق من لم يحصل له العلم بالله بغير النظر، وإلا فمن حصلت لـــه المعرفة بالله بغير النظر، فالنظر في حقه غير واجب »[٢].

والقاضي أبو يعلى تراجع عن قوله بوجوب النظر وذلك في كتابه « عيون المسائل » كما نقل ذلك عنه شيخ الإسلام ابن تيمية ـــ رحمه الله ـــ[٣].

وهذا أبو المعالي الجويني ـــ حاكي الإجماع على وجوب النظر ـــ يتراجع عـــن ذلك فيقول: « لم يُكَلَّف الناس العلم، فإن العلم في هذه المسائل عزيز لا يُـــتلقى إلا مـــن النظر الصحيح التام، فتكليف ذلك عامة الناس تكليف ما لا يطـــاق، وإنمـــا كلفوا الاعتقاد السديد مع التصميم وانتفاء الشك والتردد، ولو سَمَّى مُسمٍّ، مثل هذا الاعتقاد علماً، لم يمنع من إطلاقه » إلى قوله: « وقد كنَّا ننصر هذه الطريقة زماناً من الدهر، وقلنا: مثل هذا الاعتقاد علم على الحقيقة، فإنه اعتقاد يتعلق بالمعتقد على ما هو به مع التصميم، ثم بدا لنا أن العلم ما كان صدوره عن الضرورة أو الدليل القاطع »[٤].

وهـــذا أبو الحسن الأشعري يبيّن أن الأشاعرة ليسوا كلهم موجبين للنظر

---

(١) انظر: المصدر السابق ٣٥٥/٧، وانظر: قصته مع الشيخ أحمد الحيوقي في الدرء ٤٣١/٧-٤٣٢، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٤٣/٤-٤٤.

(٢) الدرء لابن تيمية: ٣٥٦/٧ – ٣٥٧.

(٣) انظر: الدرء لابن تيمية ٤٤٢/٧-٤٤٣ و٣٤٨/٨ و٣٦/٩-٣٧، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ١٦ /٣٣١.

(٤) الدرء لابن تيمية: ٤٤٠/٧.

فيقول: « قال بعض أصحابنا: أول الواجبات الإقرار بالله تعالى وبرسله وكتبه وديـن الإسـلام، وقـال أيضـاً: لو سأل سائل عمّن ورد من الصين ورأى الاختلاف، ماذا يلزمه؟ فقال: عنه جوابان: أحدهما: أنه يلزمه النظر ليعرف الحق فيتـبعه، والـثاني: يلزمه اتباع الحق وقبول الإسلام، ثم تصحيح المعرفة بالنظر والاستدلال على أقل ما يجزئه » [١].

وأنكر الغزالي على من أوجب الاستدلال والنظر على كل أحد فقال:

« أسـرفت طائفة فكفروا عوام المسلمين وزعموا أن من لم يعرف العقائد الشرعية بالأدلة التي حرروها فهو كافر، فضيقوا رحمه الله الواسعة، وجعلوا الجنة مختصة بشرذمة يسيرة من المتكلمين » [٢].

وممن رجع ـ أيضاً ـ عن القول بإيجاب النظر على كل حد، وبيّن فساده ـ كما فعل الذين سبق ذكرهم من هؤلاء الاشاعرة ـ أبو الوفاء بن عقيل.[٣]

وقد ذكر غير واحد من أئمة المتكلمين من أصحاب الأشعري وغيرهم أن المعرفة بالله تعالى قد تحصل ضرورة [٤].

وبهذا يتبين أن الإجماع الذي زعمه هؤلاء المتكلمون إجماع فاسد، وذلك لأنـه لا مستند لـه صحيح صريح من الكتاب والسنة، وانعقد إجماع من يعتد به من علماء الأمة على نقيضه، ولم يتفق أهل الكلام على إيجابه حتى يحمل على أن المراد بذلك الإجماع اتفاقهم.

---

(١) المصدر السابق: ٤٠٧/٧ ـ ٤٠٨ و٣٥٤/٧.

(٢) فـتح الـباري لابـن حجر ٣٦٢/١٣، وانظر: الدرء لابن تيمية ٣٥٤/٧ و٣٤٩/٨، والمسائل المشتركة للعروسي: ٦٦.

(٣) انظر: الدرء لابن تيمية ٣٤٨/٨.

(٤) انظر: المصدر السابق ٣٥٧/٧.

ويتأكد من ذلك كله أن الإجماع الصحيح يدل على أن أول واجب على المكلف هو شهادة التوحيد والإيمان.

رابعاً: من الأوجه التي تبين بطلان القول بإيجاب النظر على كل مكلف، وجود طوائف من المتكلمين تقول ابتداءً بأن المعرفة قد تقع ضرورة، ورجوع طوائف أخرى منهم كانت تقول بأن النظر واجب على كل أحد إلى القول بأن المعرفة قد تحصل ضرورة.

وهـذا الرد بأدلته وشواهده ـ سبق إيراده [١] ـ إلا أن في إفراده بالذكر والإشارة إليه زيادة تأكيد وتوضيح لبطلان القول بإيجاب النظر على كل أحد.

خامساً: ومما يبين فساد القول بأن النظر واجب على كل أحد وأن المعرفة لا تحصل بدونه، الخلاف الواقع بين القائلين بوجوبه.

فقد حكى شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ تنازعهم فيه « هل هو من فروض الأعيان، أو من فروض الكفايات؟ والذين لا يجعلونه فرضاً على الأعيان، منهم من يقول: الواجب هو الاعتقاد الجازم، ومنهم من يقول: بل الواجب العلم وهو يحصل بدونه.. والذين يجعلونه فرضاً على الأعيان، متنازعون: هل يصح الإيمان بدونه وتاركه آثم، أم لا يصح؟ على قولين. والذين جعلوه شرطاً في الإيمان، أو أوجبوه، ولم يجعلوه شرطاً اكتفوا بالنظر الجملي دون القدرة على العبارة والبيان، ولم يوجب العبارة والبيان إلا شذوذ من أهل الكلام » [٢] واختلفوا ـ أيضاً ـ « فيمن مات قبل استكمال النظر هل يمكن

---

(١) وردت أقوال هذه الطوائف في الكلام على إبطال الإجماع الذي زعمه المتكلمون، وهو الوجه السابق "ثالثاً".

(٢) الدرء لابن تيمية: ٤٠٨/٧، وانظر: نفس المصدر: ٤٤٠/٧-٤٥٧، ومجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية ٣٤٧/٢، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٣١/١٦.

أن يكـــون مؤمناً أم لابد من استكمال النظر؟ فذهب بعضهم إلى أن الواجب ليس استكمال النظر، وإنما يتحقق الواجب بالبدء في النظر، ثم اختلفوا بعد ذلك فيمن قصد إلى النظر و لم يبدأ فيه هل يكون قد حقق الواجب أم لابد من البدء في النظر، فمنهم من اشترط البدء في النظر ومنهم من قال بل يكفي مجرد القصد إليه » [١].

ولا شك أن كثرة هذه الخلافات دليل على أن النظر ليس أول واجب، إذ لـــو كـــان هو أول واجب وساغ فيه الخلاف إلى هذا الحد، لما اتفق القائلون بوجوبه على ما بعده من أمور الدين التي هي أقل منه درجة ومكانه.

سادســاً: أن القــول بوجوب النظر على كل مكلف لكي تحصل لهم المعرفة ــ إذ هو شرطٌ في حصولها ــ قول فاسد، لأن مجرد المعرفة بالله تعالى مـــن غـــير إقرار بالشهادتين لا يصير بها المرء مسلماً، ولا تخرج صاحبها من الكفـــر، حتى ولو قال: « أنا أقر بالخالق لم يكن بذلك مســـلماً، ولو قال: أنا أعرف الله أنه رب العالمين ورازقهم ومدبرهم لم يصر بذلك مسلماً »[٢].

ودلـــيل هذا أن كفار قريش أقروا بهذا كله و لم يخرجهم ذلك من الكفر، وقد حكى القرآن الكريم ذلك عنهم في آيات عدة منها:

قولـــــه تعـــالى: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ [٣]، وغيرهـــا مـــن

---

(١) المعرفة في الإسلام للقرني: ٢٦٨-٢٦٩.

(٢) مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية: ٢٤٨/٢، وانظر: الدرء لابن تيمية ١١/٨-١٢ و ١٤-١٥.

(٣) يونس: ٣١.

الآيات[١].

ومع هذا وصفهم القرآن الكريم بالكفر والشرك، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾[٢]. قال ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ: من إيمانهم أنهم إذا قيل لهم: من خلق السماوات؟ ومن خلق الأرض؟ ومن خلق الجبال؟ قالوا: الله، وهم مشركون به [٣].

بل إن كفار قريش لم يقفوا عند مجرد المعرفة، فهم يلجأون إلى الله ويدعونه وقت الشدة والاضطرار، ثم يشركون وقت الرخاء، كما أخبر عنهم تعالى بقوله: ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾[٤]، وهذا يؤكد بطلان أن يكون النظر أول الواجبات من وجهين:

أحدهما: أن مجرد المعرفة بالخالق لم تخرجهم من الكفر إلى الإسلام.

والثاني: أنه مما لا شك فيه ــ كما سبق ــ أن هذه المعرفة التي لدى هؤلاء الكفار لم تأت من النظر في الأعراض والجواهر مما يؤكد أن معرفة الله تعالى فطرية.

سابعاً: ومما يدل على بطلان أن يكون النظر أول الواجبات، أن القول بذلك يؤدي إلى إقرار المشركين على ما هم عليه من الكفر والضلال، وهذا تعطيل للجهاد الذي هو ذروة سنام الإسلام، لأنه ــ كما سبق في دلالة

---

(١) انظر: الدرء لابن تيمية ٩/٣٤٤-٣٤٨.

(٢) يوسف: ١٠٦.

(٣) انظر: تفسير ابن جرير ٧/٣١٢-٣١٤.

(٤) العنكبوت: ٦٥.

الإجمـــاع ـــ من المعلوم بالضرورة من دين الإسلام أن غير المسلمين يدعون إلى الإســـلام، فإن استجابوا سعدوا، وإن أبوا وكانوا من أهل الكتاب خيّروا بين الجزية أو القتال، وإن كانوا من غيرهم من أهل الشرك فلا خيار لهم إلا الإسلام أو القتل[١].

وعلى القول بوجوب النظر، تعطل هذه الأحكام تماماً، ويقر الكفار على ما هم عليه من الكفر حتى ينظروا ويتمكنوا من معرفة الله تعالى، وفي هذا يقول أبـــو المظفـــر ـــ رحمه الله ـــ : « وإذا جعلنا الأمر على ما قاله أهل الكلام، لم يكـــن الأمر على هذا الوجه، [يعني ما سبق من أحكام مَنْ يُدعى إلى الإسلام] ولكن ينبغي أن يقال لـــه ـــ يعني الكافر ـــ عليك النظر والاستدلال، لتعرف الصانع بهذه الطريق، ثم تعرف الصفات بدلائلها وطرقها، ثم مسائل كثيرة، إلى أن يصـــل الأمـــر إلى النبوات، ولا يجوز على طريقهم الإقدام على هذا الكافر بالقـــتل والســـبي إلا بعد أن يذكر لـــه هذا، ويمهل، لأن النظر والاستدلال لا يكون إلا بمهلة خصوصاً إذا طلب الكافر ذلك، وربما لا يتفق النظر والاستدلال في مـــدة يســـيرة، فيحتاج إلى إمهال الكفار مدة طويلة، تأتي على سنين حتى يتمكنوا من النظر على التمام والكمال، وهو خلاف إجماع المسلمين »[٢].

بل تجاوز الأمر مجرد الإقرار والإهمال ـــ عند القائلين بوجوب النظر ـــ إلى تصويب الكفار والحكم لهم بالثواب والطاعة حال نظرهم، وإن لم يسلموا.

وفي هـــذا يقول أبو المظفر ـــ رحمه الله ـــ: « وقد جعل أهل الكلام من تخلـــف عن الإسلام ناظراً فيه وفي غيره من الأديان، مقيماً على الطاعة، مؤتمراً

---

(١) انظر: الدرء لابن تيمية: ٨/١٥.

(٢) الحجة في بيان المحجة للأصبهاني: ٢/١١٩.

بأمره محموداً في فعله، وهذا جهل عظيم في الإسلام، وينبغي على قولهم إذا مات في مدة النظر والمهلة قبل قبول الإسلام أنه مات مطيعاً لله، مقيماً على أمره، لا بد من إدخاله الجنة كما يدخل المسلمين، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ (١)، وقال ﷺ: **(لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة)** (٢) وهو حديث ثابت لا شك فيه»(٣)، بل تجاوز الأمر الإقرار والتصويب إلى تفضيل الضال على المهتدي ـ والعياذ بالله تعالى ـ حيث ذهب بعض من أوجب النظر إلى أن « الضال أقرب إلى الرحمة ممن آمن إيماناً صحيحاً بطريق التقليد، فالبحث بالعقل مع عدم الاهتداء إلى الحق خير ممن أهمل عقله، وعوّل على غيره، وقلّده في إيمانه »(٤).

ولاشك أن هذا القول ـ أعني القول بوجب النظر على كل مكلف ـ الذي أوصل أصحابه إلى هذا الظن البعيد والقول الأثيم، لهو غاية في الفساد والبطلان، بل هو عين ما قاله المشركون حين قال تعالى: ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ فقالوا أي المشركين: "إنا نعطى في الآخرة أفضل مما تعطون فقال الله تعالى تكذيباً لهم(٥): ﴿ أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ فكيف بمن لم يساوهم بهم بل فضلهم عليهم وجعلهم أقرب إلى رحمة الله تعالى: ﴿ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ أَمْ لَكُمْ كِتَٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا

---

(١) آل عمران: ٨٥.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ ابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصيام، باب النهي عن صيام أيام التشريق، ٤/ ٣١٣، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب تحريم صوم أيام التشريق، ٢/ ٨٠٠، حديث رقم ١١٤٢، بلفظ "إنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن".

(٣) الحجة في بيان المحجة للأصبهاني: ٢/ ١٢٠.

(٤) المعرفة في الإسلام للقرني: ٢٦٩-٢٧٠.

(٥) انظر: تفسير البغوي ٨/ ١٩٧-١٩٨.

تَخَيَّرُونَ أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ أَمْ لَهُمْ شُرَكَآءُ فَلْيَأْتُوا۟ بِشُرَكَآئِهِمْ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ﴾ (١).

ثامناً: مما يدل على بطلان القول بإيجاب النظر، اشتراط أصحابه للبلوغ، وأن النظر لا يصح إلا بعد البلوغ، كما حكى ذلك عنهم ابن حزم فقال: « يقال لمن قال لا يكون مسلماً إلا من استدل، أخبرنا متى يجب عليه فرض الاستدلال؟ أقبل البلوغ أم بعده؟ ولابد من أحد الأمرين، فأما الطبري فإنه أجاب بأن ذلك واجب قبل البلوغ.. وهذا خطأ لأن من لم يبلغ ليس مكلفاً ولا مخاطباً، وقد قال رسول الله ـ ﷺ ـ: **رفع القلم عن ثلاثة فذكر الصغير حتى يحتلم** (٢)، فبطل جواب الطبري ـ رحمه الله ـ وأما الأشعرية فإنهم أتوا بما يملأ الفم، وتقشعر منها جلود أهل الإسلام، وتصطك منها المسامع، ويقطع ما بين قائلها وما بين الله ـ عز وجل ـ وهي أنهم قالوا: لا يلزم طلب الأدلة إلا بعد البلوغ ولم يقنعوا بهذه الجملة حتى كفونا المؤونة، وصرّحوا بما كنا نريد أن نلزمهم، فقالوا غير مسائرين: لا يصح إسلام أحد حتى يكون بعد بلوغه شاكاً غير مصدق.

قال أبو محمد: وما سمعنا قط في الكفر والانسلاخ [مثل] قول هؤلاء القوم: إنه لا يكون أحد مسلماً حتى يشك في الله ـ عز وجل ـ، وفي صحة النبوة، وفي هل رسول الله ـ ﷺ ـ صادق أم كاذب؟ ولا سمع قط سامع في الهوس والمناقضة والاستخفاف بالحقائق بأقبح من قول هؤلاء: إنه لا يصح

---

(١) القلم: ٣٤-٤١.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده برقم: ٩٤٠، ٩٥٦، ١١٨٣، ١٣٢٨، وأبوداود في سننه، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً، ٤/١٣٩-١٤١.

الإيمـــان إلا بالكفـــر، ولا يصح التصديق إلا بالجحد، ولا يوصل إلى رضاء الله ـــ عز وجل ـــ إلا بالشك فيه » [١].

واشتراطهم للبلوغ اشتراط فاسد وغاية في التناقض والاستخفاف بالحقائق ـــ كما ذكر ابن حزم ـــ وبيان فساده وبطلانه من عدة أوجه منها:

أ ـــ أن الـــنظر قـــبل البلوغ ممكن « بل واقع، فتكون المعرفة قد حصلت بذلك النظر، وإن لم يكن واجباً، كما لو تعلم الصبي أم الكتاب وصفة الصلاة قـــبل البلوغ، فإن هذا التعلم يحصل به مقصود الوجوب بعد البلوغ، والنظر إنما هـــو واجـــب وجـــوب الوسائل، فحصوله قبل وقت وجوبه أبلغ في حصول المقصود »[٢].

ب ـــ أن النظر ـــ على فرض أنه أول الواجبات ـــ إذا فعله الإنسان قبل الـــبلوغ، « فإنـــه لا يجب عليه فعله مرة ثانية، لا سيما إذا كان النظر مستلزماً للشك، المنافي لما حصل لـــه من المعرفة والإيمان، فيكون التقدير: أكفر ثم آمن، واجهـــل ثم اعـــرف، وهذا كما أنه محرم في الشرع، فهو ممتنع في العقل، فإن تكليف العالم الجهل من باب تكليف مالا يقدر عليه، فإن الجاهل يمكن أن يصير عالمـــاً، فإذا أمر بتحصيل العلم كان ممكناً، أما العالم فلا يقدر أن يصير جاهلاً، كما أن من رأى الشيء وسمعه لا يمكن أن يقال لا يعرفه، فمن كان الله قد أنعم عليه وشرح صدره للإسلام قبل بلوغه، فحصل لـــه الإيمان المتضمن للمعرفة، لم يمكـــن أن يؤمر بما يناقض المعرفة، من نظر ينافي المعرفة أو شك ونحو ذلك، ... وهـــذا مع أنه من باب الجهل والسفه والضلال، فهو من باب تكليف العباد ما

---

(١) الفصل لابن حزم ٣/٣٣-٣٤.

(٢) الدرء لابن تيمية: ٧/٤٢١.

يعجـــزون عنه، ولهذا يقال: الوسوسة لا تكون إلا من خَبَل في العقل أو جهل بالشرع » [١].

ج ـــ « قال الأئمة كالشافعي وأحمد وغيرهما: يجب على كافل الصبيّ أن يأمره بالطهارة والصلاة لسبع، ولم يوجب أحدٌ منهم على وليه أن يخاطبه حينئذ بـــتجديد شـــهادتين، ولا نظر ولا استدلال، ونحو ذلك، ولا يؤمر بذلك بعد الـــبلوغ، وإن كان الإقرار بالشهادتين واجباً باتفاق المسلمين، ووجوب ذلك، يسبق وجوب الصلاة، لكن هو قد أدّى هذا الواجب قبل ذلك، إما بلفظه وإمّا بمعـــناه، فإن نفس الإسلام والدخول فيه التزام لذلك، .. فمن صلّى ولم يتكلم بالشهادتين أو أتى بغير ذلك من خصائص الإسلام ولم يتكلم بهما... الصحيح أنه يصير مسلماً بكل ما هو من خصائص الإسلام »[٢].

تاســعاً: ومـــا يبيّن فساد القول بإيجاب النظر على كل مكلف، حصر ـــ القائلين بوجوبه ـــ طرق العلم بالله تعالى وبصدق رسله ـــ عليهم الصلاة والسلام ـــ في هذا الطريق الذي أحدثوه وابتدعوه، وهذا الحصر باطل لعدة أمور منها [٣]:

١ ـــ أن هـــذا نفـــي عـــام لمـــا سوى هذا الطريق، وهذا النفي لا يعلم بالضـــرورة، بـــل لابد من دليل يدل عليه، وليس مع النافي دليل يدل على هذا الـــنفي إلا الاستقراء وهو إما فاسد أو ناقص ـــ كما سيتضح من خلال أوجه البطلان التالية ـــ.

---

(١) المصدر السابق: ٨/١٠-١١.

(٢) المصدر السابق: ٨/١٣-١٤.

(٣) انظر: المصدر السابق ٨/٢٠-٢٢ و ٣٧ و ٤٦-٤٧.

٢ ــ أن هــذا الطريق المعيّن غاية ما فيه أنه وصف لحال طائفة من الناس سلكته ورتّبت أقيسته وحدوده، أما كون جميع بني آدم لا يحصل لهم العلم بالله تعالى إلا بهذا الطريق المعيّن فهذا باطل، وهذا الطريق المعيّن هو في ذاته مشتمل عــلى الحق والباطل، فالحق منه لا يوجب الحصر، ولكن غاية ما فيه أنه وصف لسلوك طائفة وقوم معينين، والباطل منه باطل.

٣ ــ أن الطرق التي سلكها عموم الخلق لا تنحصر في هذا الطريق المعيّن، بــل هي طرق كثيرة ومتنوعة، « تتنوع تارة بتنوع أصل الدليل، وتارة بزيادة مقدمــات فــيه يستغني عنها آخرون، فهذا يستدل بالإمكان، وهذا بالحدوث، وهــذا بالآيات، وهذا يستدل بحدوث الذوات، وهذا بحدوث الصفات، وهذا بحــدوث المعين كالإنسان، وهذا بحدوثه وحدوث غيره »[1]، إلى غير ذلك من الطرائق الكثيرة والمتنوعة.

٤ ــ أن الطرق الشرعية العقلية التي تدل على العلم بالله تعالى كثيرة جداً، وفــيها غنية عن هذه الطريق المبتدعة، وتمتاز عن سائر الطرق المبتدعة بأنها جليّة واضحة، بينة ظاهرة، ليس في الطرق غيرها أجلى منها ولا أوضح، وهي غاية في الســداد والاستقامة، ومن أجلاها وأوضحها الفطرة التي فطر الله الخلق عليها، وكذا دلالة المخلوقات على الخالق، وهذا الدليل يدخل تحته دلالات عدة وصور شــتى، فــالكون كلــه يــدل على العلم بالله تعالى ويشهد لــه، وكذا دلالة المعجزات التي أجراها الله تعالى لأنبيائه ــ عليهم الصلاة والسلام ــ وغيرها من الأدلة الشرعية العقلية التي تدل على معرفة الله تعالى والعلم به [2].

---

(١) المصدر السابق: ٣/٣٣٣.

(٢) انظــر: الأدلــة العقلية النقلية للعريفي ٨٢-٣٩٠، والأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات لصوفي: ٢/٢٤٧-٢٥٩.

عاشراً: أن مما دعى هؤلاء الموجبين للنظر على كل أحد إلى القول بأن معرفة الله تعالى نظرية وأنها لا تحصل إلا بالنظر، ظنهم أن ما كان ضرورياً فطريّاً فإنه لا يمكن إقامة الأدلة العقلية عليه، وهذا ظنٌ باطل.

لأن الشيء قد يكون ضرورياً فطرياً، ومع ذلك يمكن إقامة الأدلة العقلية النظرية التي تبين ضرورته وفطريته، وذلك ببيان المقدمات البدهية التي يستند عليها، وهذه المقدمات البدهية الضرورية لا يمكن الاستدلال لها أو الشك فيها إلا مع إنكار الضرورة العقلية [١].

ولذلك فإن السلف ـ رحمهم الله تعالى ـ حينما قالوا بفطرية معرفة الله تعالى، وأنكروا أن تكون نظرية كسبية، لم يعنوا بذلك إنكار مطلق الاستدلال على الله تعالى ـ وإنما عنوا الإنكار على المتكلمين فيما ذهبوا إليه من أن أصل المعرفة لا يحصل إلا بالنظر ولسائر الناس ولا يمكن أن تقع ضرورة ـ فهم ـ رحمهم الله تعالى ـ يعلمون أكثر من غيرهم بتلك الأدلة الكثيرة في القرآن الكريم التي تدل على وجود الله تعالى وتوحيده، وترد على منكري الخالق تعالى كفرعون والنمرود والدهرية وغيرهم، والجمهور على أن أمثال هؤلاء يجب عليهم النظر والاستدلال لأن معرفة الله الواجبة لا تحصل عندهم إلا به، ومالا يحصل الواجب إلا به فهو واجب[٢].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: « المعرفة وإن كانت ضرورية في حق أهل الفطرة السليمة، فكثير من الناس يحتاج فيها إلى النظر، والإنسان قد يستغني عنه في حال، ويحتاج إليه في حال » [٣].

---

(١) انظر: الدرء لابن تيمية ١٠٣/٨، والمعرفة في الإسلام للقرني: ٢٦٣.

(٢) انظر: مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية ٣٤٧/٢ – ٣٤٩، والدرء لابن تيمية ٤٠٥/٧ – ٤٠٦.

(٣) الدرء لابن تيمية: ٣٠٤/٣.

وهذا التفصيل في « النظر العقلي » لا يعني أن كل ما هو فطري ضروري يمكن أن يستدل له عقلياً ونظرياً لأن « كثيراً من العلوم تكون ضرورية فطرية، فإذا طلب المستدل أن يستدل عليها خفيت ووقع فيها شك، إما لما في ذلك من تطويل المقدمات، وإما لما في ذلك من خفائها، وإما لما في ذلك من كلا الأمرين والمستدل قد يعجز عن نظم دليل على ذلك، إما لعجزه عن تصوره، وإما لعجزه عن التعبير عنه، فإنه ليس كل ما تصوره الإنسان أمكن كل أحد أن يعبر عنه باللسان، وقد يعجز المستمع عن فهمه ذلك الدليل، وإن أمكن نظم الدليل وفهمه، فقد يحصل العجز عن إزالة الشبهات المعارضة إما من هذا، وإما من هذا وإما منهما »[1].

الحادي عشر: مما يؤكد بطلان القول بأن النظر أول الواجبات، بطلان الأدلة التي يوجبون النظر فيها على كل مكلف كدليل الأعراض وحدوث الأجسام ونحوها، وإبطال هذه الأدلة ليس هذا مقام تفصيله[2] ولكن أشير بإيجاز إلى بعض الأوجه التي تبين فساد وبطلان تلك الأدلة ومنها:

١- صعوبة تلك الأدلة وطول مقدماتها وما فيها من الغموض، حتى أن أصحاب تلك الأدلة لم يتفقوا على مقدمة واحدة من مقدماتها، وردّوا على بعضهم، وأبطل بعضهم قول البعض الآخر، فكيف يجب على كل مكلف النظر فيها ـ كما زعموا ـ وكيف تجعل أصلاً للدين، فلا يعرف الله إلا بها، ولا يصدّق الرسول ـ ﷺ ـ إلا بها، ولا يتحقق الإيمان إلا بالمحافظة على لوازمها.

---

(١) المصدر السابق: ٣١٩/٣.

(٢) انظر تفصيل هذه الادلة ومناقشتها في: الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات لصوفي ٣١٧/١ - ١٠٢/٣، ومناهج الإسلاميين في إثبات وجود الله للرقب ١٥٢/١-٢٠٠ و ٣٣٨/١-٣٥٩.

وقد اعترف كبار المتكلمين بما تورثه هذه الأدلة لمن نظر فيها من المشقة والارتياب والشك، فهذا أبو حامد الغزالي يقول: « إن قول المتكلمين أن الأعراض حادثة، وأن الجواهر لا تخلو من الأعراض الحادثة... فإن تلك التقسيمات والمقدمات وإثباتها بأدلتها الرسمية يشوش قلوب العوام، والدلالات القريبة من الأفهام على ما في القرآن تنفعهم وتسكن نفوسهم، وتغرس في قلوبهم الاعتقادات الجازمة » [(١)].

ويقول القاضي عبدالجبار: « وإثباته تعالى لا يكون إلا بإثبات حوادث مخصوصة لا تتأتى من كل القادرين، فأما بغير ذلك من الطرق التي تثبت الذوات فذلك متعذر فيه، وإن إثبات هذه الحوادث التي تدلنا على الله تعالى يتضمن الكلام فيها على حدوث الأجسام وغيرها، ويدخل في ذلك من دقيق المسائل ما لا يكاد يحصى... » [(٢)].

وذهب الإيجي إلى أن دليل حدوث الأعراض يكلف المستدل به مؤونة ومشقة لكثرة مقدماته، وما تحتاج إليه من بيان وإثبات قبل الوصول إلى النتيجة المطلوبة[(٣)].

وردود بعضهم على بعض في هذه الأدلة كثيرة جداً وقد ذكر شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ نماذج من تلك الردود والاعتراضات[(٤)]ثم قال بعد ذكره

---

(١) إلجام العوام للغزالي: ٧٩.

(٢) المحيط بالتكليف لعبدالجبار: ٣٥-٣٦.

(٣) انظر: المواقف للإيجي: ٢٤٨.

(٤) انظر: الدرء لابن تيمية ١/٣٣٨-٣٤٠، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٥٠، ٢/٢١٢-٢١٣، ٣٤٤، ٣/٢٣، ٣/٣٠-٦٢، وغيرها من المواضع التي ذكر فيها شيخ الإسلام اعتراضاتهم على بعضهم البعض.

لإبطال الأرموي لحجج الرازي الخمس على حدوث العالم: « والمقصود هنا أن هذه البراهين الخمسة التي احتج بها على حدوث الأجسام، قد بيّن أصحابه المعظمون له ضعفها، بل هو نفسه أيضاً بين ضعفها في كتب أخرى، مثل المطالب العالية، وهي آخر ما صنفه » [1].

وقد بين شيخ الإسلام ــ أيضاً ــ أن فساد هذه الأدلة والطرق التي أوجبوا النظر فيها من جهتين فقال ــ رحمه الله ــ: « وهذه الطرق فيها فساد كثير من جهة الوسائل والمقاصد، أما المقاصد فإن حاصلها بعد التعب ــ الكثير، والسلامة ــ خير قليل، فهي لحم جمل غث، على رأس جبل وعر، لا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقل، ثم إنه يفوت بها من المقاصد الواجبة، والمحمودة مالا ينضبط هنا.

وأما الوسائل: فإن هذه الطرق كثيرة المقدمات، ينقطع السالكون فيها كثيراً قبل الوصول، ومقدماتها في الغالب إما مشتبهة يقع النزاع فيها، وإما خفية لا يدركها إلا الأذكياء.

ولهذا لا يتفق منهم اثنان رئيسان على جميع مقدمات دليل إلا نادراً فكل رئيس من رؤساء الفلاسفة والمتكلمين: له طريقة في الاستدلال، تخالف طريقة الرئيس الآخر، بحيث يقدح كل من أتباع أحدهما في طريقة الآخر، ويعتقد كل

---

(١) الدرء لابن تيمية: ٣/٢٣.

منهما أن الله لا يعرف إلا بطريقته » [١].

٢ ــ أن هذه الأدلة والطرق غير شرعية، بل مبتدعة في الدين ومحدثة فيه، فلم يرد بها كتاب ولا سنة ولا أثر عن أحد من الصحابة والتابعين، ولا قال بها أحد من أئمة المسلمين، ولو كانت معرفة الرب ــ عز وجل ــ والإيمان به موقوفة عليها، للزم أنهم كانوا غير عارفين بالله ولا مؤمنين به، وهذا من أعظم الكفر باتفاق المسلمين[٢].

وقد حكى بدعيّة هذه الأدلة جمع من أئمة المسلمين وأقرّ بذلك بعض المتكلمين وممن أقرّ منهم بأنها بدعة أبو حامد الغزالي فقال: « فليت شعري متى نقل عن رسول الله ــ ﷺ ــ أو عن الصحابة ــ رضوان الله عليهم ــ أنهم قالوا لمن جاءهم مسلماً: الدليل على أن العالم حادث: أنه لا يخلو عن الأعراض ومالا يخلو عن الحوادث: حادث » [٣].

وقال أبو الوفاء ابن عقيل: « أنا أقطع أن الصحابة ماتوا ولم يعرفوا الجوهر ولا العرض، فإن رضيت أن تكون مثلهم فكن، وإن رأيت أن طريقة المتكلمين أولى من طريقة أبي بكر وعمر فبئس ما رأيت »[٤].

ويقول أبو الحسن الأشعري: إن ما أخبر به رسول الله ــ ﷺ ــ أوضح دلالة من دلالة الأعراض التي سلكها أهل البدع والمنحرفون عن الرسل ــ عليهم السلام ــ ذلك أن الأعراض لا يصلح الاستدلال بها إلا بعد مقدمات

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢٢/٢.

(٢) انظر: المصدر السابق ٥٠/٦، والدرء لابن تيمية ٣٩/١، وما سبق بيانه من بطلان هذا القول بالكتاب والسنة والإجماع ص ٣١٥-٣٣٩.

(٣) فيصل التفرقة للغزالي: ٨٩.

(٤) تلبيس إبليس لابن الجوزي: ١٠٥.

وأصـــول كثيرة يطول الخلاف فيها، ويدق الكلام عليها، وكل مقدمة وأصل يحتاج إلى الأدلة التي توجبه، كما يحتاج إلى الأدلة التي تفسد شبه المخالفين، إذا أن في كل مقدمة وأصل فرق تخالف فيها، ويطول الكلام معهم عليها.

وإن طـــرق الاســـتدلال بأخبار الأنبياء ـــ عليهم السلام ـــ أوضح من الاستدلال بطريقة الأعراض التي يكتنفها الغموض والتطويل، وهي أيضاً أقرب منها في البيان [١].

ومن الأئمة الأعلام الذين حكوا أن هذا القول مبتدع ومخترع في الإسلام:

الإمام ابن عبدالبر ـــ رحمه الله ـــ حيث قال: « إنه من نظر إلى إسلام أبي بكـــر وعمـــر وعـــثمان وعلي وطلحة وسعد وعبدالرحمن، وسائر المهاجرين والأنصـــار، وجميع الوفود الذين دخلوا في دين الله أفواجاً، علم أن الله ـــ عز وجل ـــ لم يعرفه واحد منهم إلا بتصديق النبيين بأعلام النبوة ودلائل الرسالة، لا من قبل الحركة، ولا من باب الكل والبعض، ولا من باب كان ويكون، ولو كان النظر في الحركة والسكون عليهم واجباً، وفي الجسم ونفيه، والتشبية ونفيه لازماً، ما أضاعوه، ولو أضاعوا الواجب ما نطق القرآن بتزكيتهم وتقديمهم، ولا أطنـــب في مدحهـــم وتعظيمهم، ولو كان ذلك من عملهم مشهوراً، أو من أخلاقهـــم معـــروفاً لاســـتفاض عـــنهم، ولشـــهروا به كما شهروا بالقرآن والروايات»[٢].

ولأبي المظفر ـــ رحمه الله ـــ كلامٌ نحو هذا يقول فيه: « إنما أنكرنا طريقة أهل الكلام فيما أسسوا فإنهم قالوا: أول ما يجب على الإنسان النظر المؤدي إلى

---

(١) انظر: رسالته إلى أهل الثغر: ١٨٥-١٩٣، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٠٤/٣.

(٢) التمهيد لابن عبدالبر: ١٥٢/٧.

معرفة الباري وهذا قول مخترع، لم يسبقهم إليه أحدٌ من السلف، وأئمة الدين، ولو أنك تدبرت جميع أقوالهم وكتبهم لم تجد هذا في شيء منها، لا منقولاً من النبي ـ ﷺ ـ ولا من الصحابة، ولا من التابعين بعدهم، وكيف يجوز أن يخفى عليهم أول الفرائض، وهم صدر الأمة، والسفراء بيننا وبين رسول الله ـ ﷺ ـ ولئن جاز أن يخفى الفرض الأول على الصحابة والتابعين، حتى لم يبينوه لأحد من هذه الأمة، مع شدة اهتمامهم بأمر الدين وكمال عنايتهم حتى استخرجه هؤلاء بلطيف فطنتهم ـ في زعمهم ـ فلعله خفي عليهم فرائض أخرى ولئن كان هذا جائزاً فلقد ذهب الدين واندرس، لأنا إنما نبني أقوالنا على أقوالهم، فإذا ذهب الأصل، فكيف يمكن البناء عليه، نعوذ بالله من هذه المقالة الفاحشة القبيحة، والتي تؤدي إلى الإنسلاخ من الدين، وتضليل الأئمة الماضين »[1].

ومما يؤكد بدعية هذه الأدلة ما سبق ذكره من مخالفة القول بوجوب النظر للكتاب والسنة ودلالة الإجماع.

فكيف بعد هذا يزعم أصحاب هذه الأدلة أنها أصل الدين، وأن النظر فيها أول الواجبات على المكلفين.

٣ ـ ومما يدل على بطلان هذه الأدلة ذم علماء المسلمين ـ من السلف والمتكلمين ـ لها وقد بيّن شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ أن هؤلاء الذامين من حيث سبب ذمهم لها ينقسمون إلى قسمين:

أ ـ « من يذمها لأنها بدعة في الإسلام، فإنا نعلم أن النبي ـ ﷺ ـ لم يدع الناس بها ولا الصحابة، أو لأنها طويلة مخطرة كثيرة الممانعات والمعارضات، فصار السالك فيها كراكب البحر عند هيجانه: وهذه طريقة الأشعري في ذمه

---

(١) الحجة في بيان المحجة للأصبهاني: ٢/١١٧-١١٨.

لها، والخطابي، والغزالي، وغيرهم ممن لا يفصح ببطلانها » [١].

وقد سبق الإشارة إلى ذم الأشعري والغزالي لها، وممن وافقهم على ذلك:

الإمام الخطابي ــ رحمه الله ــ فقد قال: « إننا لا ننكر أدلة العقول والتوصل بها إلى المعارف، ولكننا لا نذهب في استعمالها إلى الطريقة التي سلكتموها في الاستدلال بالأعراض وتعلقها بالجواهر وانقلابها فيها على حدوث العالم وإثبات الصانع، ونرغب عنها إلى ما هو أوضح بياناً وأصح برهاناً... فأمّا مثبتوا النبوات فقد أغناهم الله تعالى عن ذلك، وكفاهم كلفة المؤونة في ركوب هذه الطريقة المنعرجة التي لا يؤمن العنت على راكبها، والابتداع والانقطاع على سالكها » [٢].

وقد ذكر شيخ الإسلام ــ رحمه الله ــ كلام الخطابي ــ السابق ــ ثم عقب عليه ومما قال ــ رحمه الله ــ: « والخطابي ذكر أن هذه الطريقة متعبه مخوفة فسالكها يخاف عليه أن يعجز وأن يهلك، وهذا كما ذكره الأشعري وغيره ممن لم يجزموا بفساد هذه الطريقة، وإنما ذّموها لكونها بدعة، أو لكونها صعبة قد يعجز سالكها، أو لكونها مخوفة خطرة لكثرة شبهاتها » [٣].

ومن هذا القسم ــ أي من يذمها لأنها بدعة ــ أبو الحسن الآمدي فقد قال بعد أن ذكر دليل الأعراض وحدوث الأجسام « وهو عند التحقيق سراب غير حقيق » [٤].

---

(١) الصفدية لابن تيمية: ١/٢٧٥، وانظر له أيضاً: الفرقان بين الحق والباطل ١٤٨، ومجموع الفتاوى ٥/٥٤٣.

(٢) الدرء لابن تيمية: ٧/٢٩٣-٢٩٤.

(٣) المصدر السابق: ٧/٢٩٤.

(٤) غاية المرام للآمدي: ٢٦٠.

ومنهم ــ أيضاً ــ ابن رشد الحفيد فقد ذهب إلى بطلان هذه الأدلة فقال:

« وأما الأشعرية: فإنهم رأوا أن التصديق بوجود الله تبارك وتعالى لا يكون إلا بالعقل، لكن سلكوا في ذلك طرقاً ليست هي الطرق الشرعية التي نبّه الله عليها ودعا الناس إلى الإيمان به من قبلها، وذلك أن طريقتهم المشهورة انبنت على بيان أن العالم حادث، وانبنى عندهم حدوث العالم على القول بتركيب الأجسام من أجزاء لا تتجزأ، وأن الجزء الذي لا يتجزأ محدث، والأجسام محدثة بحدوثه.

وطريقتهم التي سلكوا في بيان حدوث الجزء الذي لا يتجزأ، وهو الذي يسمونه الجوهر الفرد: طريقة معتاصة، تذهب على كثير من أهل الرياضة في صناعة الجدل، فضلاً عن الجمهور، ومع ذلك فهي طريقة غير برهانية، ولا مفضية بيقين إلى وجود الباري[1] » . ومنهم ــ أيضاً ــ الحليمي، وأبي يعلى، وابن عقيل، والبيهقي وأبي عمر الطلمنكي وغيرهم [2].

ب- من يذمها لأنها طريقة باطلة في نفسها، مخالفة لصريح المعقول وصحيح المنقول ولأنها مشتملة على مقامات باطلة لا تحصّل المقصود بل تناقضه، وتوقع سالكها في اعتقادات باطلة توجب مخالفة كثير مما جاء به الرسول ــ ﷺ ــ مع مخالفة صريح المعقول، كما أصاب من سلكها من: الجهمية، والمعتزلة، والكلابية، والكرامية، ومن تبعهم من الطوائف.

وأصحاب هذا القسم هم أئمة الحديث وجمهور السلف[3]، ومن أقوالهم في

---

(١) مناهج الأدلة لابن رشد: ١٣٥-١٣٦.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٥/٥٤٣، ومنهاج السنة لابن تيمية ١/٣٠٣-٣٠٤.

(٣) انظر: كتب شيخ الإسلام كالصفدية ١/٢٧٥، والفرقان بين الحق والباطل ١٤٨، والنبوات: ٦٢، ومجموع الفتاوى ٣/٣٠٤ و٥/٥٤٣-٥٤٤، ومنهاج السنة ٥/٩٤-٩٥، والانتصار في الرد على المعتزلة للعمراني ١/١٢٩-١٣٣.

هذا:

قول القاضي ابن سريج ـ رحمه الله ـ وقد سئل عن التوحيد: « توحيد أهل العلم وجماعة المسلمين شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتوحيد أهل الباطل الخوض في الأعراض والأجسام، وإنما بعث النبي ﷺ بإنكار ذلك » [١].

وقال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: السلف ذمّوا ما اشترك فيه أهل الكلام من: « إثبات الصانع بطريقة الأعراض، وأنها لازمة للجسم، أو متعاقبة عليه، فلا يخلو منها، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث لا متناع حوادث لا أول لها...» [٢].

وبيّن ـ رحمه الله ـ لماذا كره السلف علم الكلام وأهله وذمّوهم فقال: « فالسلف والأئمة لم يكرهوا الكلام لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المولدة، كلفظ « الجوهر » و « العرض » و «الجسم » وغير ذلك، بل لأن المعاني التي يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب النهي عنه، لاشتمال هذه الألفاظ على معاني مجملة في النفي والإثبات، كما قال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ في وصفه لأهل البدع، فقال: « هم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، يتكلّمون بالمتشابه من الكلام، ويلبّسون على جهال الناس بما يتكلّمون به من المتشابه » [٣].

وردُّ السلف ـ رحمهم الله تعالى ـ على هذه الأدلة المبتدعة في الدين

---

(١) الدرء لابن تيمية: ١٨٥/٧، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٠٥/١٧.

(٢) النبوات لابن تيمية: ٢٠١.

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣٠٧/٣. وكلام الإمام أحمد ورد في رسالته الرد على الزنادقة والجهمية ص ٦.

وعلى أصحابها لم يقتصر على عبارات متفرقة هنا وهناك بل أفردوا لذلك مصنفات مستقلة ذبّوا بها عن دين الله تعالى وسنة رسوله الكريم ـــ عليه أفضل الصلاة والتسليم ـــ ومن هذه المصنفات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

ذم الكلام: لأبي إسماعيل الهروي الأنصاري ـــ رحمه الله ـــ.

الرد على المنطقيين، ودرء تعارض العقل والنقل، ونقض تأسيس الجهمية، جميعها لشيخ الإسلام ابن تيمية ـــ رحمه الله تعالى ـــ.

الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة،لابن القيم الجوزية ـــ رحمه الله ـــ.

وغيرها كثير وكثير.

٤ ـــ مما يؤكد بطلان هذه الأدلة أن من اعتمد عليها يلزمه أحد أمرين كلٌ منهما دليل بمفرده على بطلان هذه الأدلة وفسادها:

أحدهما: أن يتبين له ضعف هذه الأدلة وفسادها، لأنها تدل على نقيض المطلوب من الاستدلال بها ـــ وهو حدوث العالم ـــ فهي تدل على امتناع حدوثه، فيقابل المستدل بها بينها وبين أدلة القائلين بقدم العالم، فتتكافأ عنده أدلة الفريقين، فيرجح أدلة فريقه تارة وأدلة الآخرين تارة، بل قد يقول بقدم العالم ويكفر كابن الراوندي.

ثانيهما: أن يلتزم لأجل هذه الأدلة لوازم باطلة، لأن القول له لوازم، وإذا كان باطلاً، استلزم أموراً ظاهرة البطلان.

وهذا ما حصل لأصحاب هذه الأدلة المعتمدين عليها، فإنهم التزموا لأجل هذه الأدلة لوازم فاسدة مخالفة للشرع ولصريح العقل [1].

---

(١) انظر:الدرء ١/٣٩-٤١، ومجموع الفتاوى٣/٣٠٤-٣٠٥، ٥/٥٤٢-٥٤٣، ٦/٢٤٣، والنبوات: ٦٣، جميعها لابن تيمية.

وإذا ثبت مخالفة هذه اللوازم للشرع والعقل ـ وقد ثبت ذلك ولله الحمد ـ فإن هذا يعني فساد الملزوم وهو الأدلة التي اعتمدوا عليها.

٥ ـ ومما يبين فساد هذه الأدلة التي أوجبوا النظر فيها على سائر المكلفين أنها أدت إلى تسلط الفلاسفة والملاحدة على هؤلاء المتكلمين وعلى غيرهم من المسلمين، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: « وإنما أوقع هذه الطوائف في هذه الأقوال: ذلك الأصل الذي تلقوه عن الجهمية، وهو: أنَّ ما لم يخل من الحوادث فهو حادث، وهو باطل عقلاً وشرعاً، وهذا الأصل فاسد مخالف للعقل والشرع، وبه استطالت عليهم الفلاسفة الدهرية، فلا الإسلام نصروا، ولا لعدوه كسروا، بل قد خالفوا السلف والأئمة، وخالفوا العقل والشرع، وسلطوا عليهم وعلى المسلمين عدوهم من الفلاسفة والدهرية والملاحدة، بسبب غلطهم في هذا الأصل الذي جعلوه أصل دينهم، ولو اعتصموا بما جاء به الرسول لوافقوا المنقول والمعقول وثبت لهم الأصل، ولكن ضيعوا الأصول، فحرموا الوصول، والأصول اتباع ما جاء به الرسول »[1].

٦ ـ على فرض خلو هذه الأدلة التي أوجبوا النظر فيها من المفاسد السابقة كلها فإنه يكفي في بطلانها أنها أدلة عقلية محضة لا تعتمد على كتاب ولا سنة، لأن الأدلة « العقلية النظرية لا تفصل موارد النزاع، ولا يحصل عليها الإجماع،... فإن الطرق القياسية العقلية النظرية، وإن كان منها ما يفضي إلى العلم، فهي لا تفصل التراع بين أهل الأرض، تارة لدقتها وغموضها، وتارة لأن النفوس قد تنازع في المقدمات الضرورية، كما ينازع أكثر النظار في كثير من المقدمات الضرورية ولهذا لم يأمر الله عند التنازع إلا بالرد إلى الكتب

---

(١) الفرقان بين الحق والباطل لابن تيمية ١٥٧، وانظر له أيضاً: العقيدة الأصفهانية ١٠٠-١٠١، ومجموع الفتاوى ٦/٢٤٠، والدرء ٨/٢٧٩.

المنزلة، قال تعالى: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ﴾[1] فجعل الحاكم بين الناس فيما اختلفوا فيه الكتاب المنزل من السماء، وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾[2] فأمر عند التنازع بالرد إلى الله والرسول »[3].

والأدلة على فساد وبطلان هذه الطرق والأدلة التي أوجبوا النظر فيها على كل مكلف لكي يعرف ربه تعالى، أكثر مما سبق بكثير، خصوصاً إذا نوقشت مقدمات تلك الأدلة واعتراضاتهم على بعضهم البعض، وذُكرت كثير من اللوازم الفاسدة المترتبة على تلك الأدلة.

فكيف بعد هذا كله يصح أن تكون هذه الأدلة أول واجب على المكلف ، بل والطريق الوحيد الذي يؤدي إلى معرفة الله تعالى.

الثاني عشر: من الأدلة على بطلان أن يكون النظر أول الواجبات ما ذكره بعض هؤلاء المتكلمين ــ وهو القاضي عبدالجبار ــ من أن السبب الذي يدفع المرء للنظر والاستدلال هو الخوف، وهذا الخوف لابد من حصوله في الأول لكل عاقل ــ ولو لم يخف البتة لم يكن مكلفاً ولا عاقلاً ــ فوجب دفع هذا الخوف بالنظر في طريق معرفة الله تعالى، وذكر جملة من الأسباب التي تؤدي بالعاقل إلى الخوف الذي يدفعه إلى النظر ومنها:

---

(١) البقرة: ٢١٣.

(٢) النساء: ٥٩.

(٣) الدرء لابن تيمية: ٩/١٧-١٨.

اختلاف الناس في أديانهم وتضليل بعضهم بعضاً، فخوف العاقل أن يكون من الضالين يدفعه إلى النظر، وكذا الخوف من دعاء الدعاة وقصص القاصين وتخويف المخوفين، أو الخوف بسبب خاطر يقذفه الله في قلب العبد فيدعوه إلى النظر[1]، وهذه الأسباب التي ذكرها وغيرها تدل على إبطال النظر المزعوم لأمرين:

أحدهما: أن الإنسان العاقل لا يتصور هذه الأسباب أو غيرها إلا بعد أن تستقر في ذهنه معرفة الله تعالى، لأن خالي الذهن مما يُخاف منه لا يتطرق إليه منه خوف.

ثانيهما: أن الخوف يلجئ الإنسان إلى النظر في كتاب الله ـ تعالى ـ وسنة رسوله ـ ﷺ ـ وتذكر عقاب الله تعالى والحذر منه، ولا يلجئ الإنسان إلى النظر في تلك الأدلة الكلامية المنطقية الفلسفية التي أوجبوها على كل مكلف.

وبهذا يتبين أن ما ذكروه من الخوف وأسبابه تبطل أن يكون النظر أول الواجبات.

الثالث عشر: مما يرد به على هؤلاء المتكلمين في قولهم أن معرفة الله لا تقع إلا بالنظر ـ فوجب أن يكون أول الواجبات ـ أنهم أثبتوا معارف أخرى ضرورية: كمعرفة الإنسان بوجود نفسه، وكذلك الأجسام والجواهر والأعراض، ومعرفة الله تعالى ووجوده أولى من ذلك كله، فوجب أن تكون معرفته تعالى فطرية ضرورية[2].

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة لعبدالجبار ٦٧-٦٩.

(٢) انظر: الدرء لابن تيمية ٨/٥٢٥-٥٢٦.

الرابع عشر: أن الأشاعرة الذين يوجبون النظر على كل مكلف ويقولون إن معرفة الله تعالى لا تقع إلا بذلك، يناقضون أصولهم التي أصلوها، وبيان ذلك كالتالي:

أ ــ أن جمهورهم على أن فعال العباد مخلوقة، وهي كسب للعباد، وعلى ذلك يترتب الثواب والعقاب، ولا تأثير لقدرة العبد في الفعل، وهذا يستلزم أن تكون معرفة الله تعالى غير داخلة في أفعال العبد، ولا مترتبة على نظره واستدلاله، لأن نظر العبد ــ الذي هو من فعله ــ لا تأثير له حقيقي في حصول المعرفة، وإنما المعرفة ــ بناء على مذهبهم في أفعال العباد ــ حاصلة بفعل الله دون أن يكون لفعل العبد أي أثر في حصولها ــ أي أنها فطرية ضرورية وليست كسبية ــ، فكيف يصح على هذا أن يقولوا بوجوب النظر؟[1].

ب ــ أن إيجابهم النظر يناقض ما أصّلوه من أنه لا واجب إلا بالشرع، وهذا النظر إنما أوجبوه بالعقل.

وقد أشار إلى هذا شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ فقال: « ثم القول بأن أول الواجبات هو المعرفة أو النظر، لا يمشي على قول من يقول: لا واجب إلا بالشرع كما هو قول الأشعرية... فإنه على هذا التقدير لا وجوب إلا بعد البلوغ على المشهور، وعلى قول من يوجب الصلاة على ابن عشر سنين أو سبع، لا وجوب على من لم يبلغ ذلك، وإذا بلغ هذا السن فإنما يخاطبه الشرع بالشهادتين، إن كان لم يتكلم بهما، وإن كان تكلم بهما خاطبه بالصلاة.

وهذا هو المعنى الذي قصده من قال: أول الواجبات الطهارة والصلاة، فإن

---

(١) انظر: القضاء والقدر في الكتاب والسنة للمحمود ٢٠٨، والمعرفة في الإسلام للقرني ٢٦٥.

هذا أول ما يؤمر به المسلمون إذا بلغوا، أو إذا ميزوا »[١].

وأيضاً فإن الوجوب بالشرع لا يدل على إمكان الحصول بمجرد الشرع، لأن الشيء إذا كان موجوداً في الشرع، وذلك بأن يكون في القرآن ما يدل على الطرق العقلية ويبينها ويرشد إليها وهو كثير، فتكون هذه الطرق شرعية بمعنى أن الشرع هدى إليها، وعقلية بمعنى أنها تعرف صحتها بالعقل، فتكون قد جمعت وصفي الكمال.

وهذه الدلالة من الشرع والإيجاب لذلك الشيء، الذي تعلم بالعقل صحته، لا تعني الطعن في صحته العقلية للاستغناء عنه ـ حتى وإن أمكن الاستغناء عنه ـ[٢].

الخامس عشر: أن مما يدل على بطلان القول بأن النظر أول الواجبات أن طائفة من القائلين بذلك أوجبوا الشك قبل النظر، والذين لم يوجبوه قالوا: لابد من حصوله للناظر، ولو لم يؤمر به.

لأن النظر يضاد العلم، والناظر طالب للعلم، فلا يكون في حال النظر عالماً.

والمعارف النظرية إنما يترجح الحق فيها بعد النظر والاستدلال، وأما قبله فلا يمكن الترجيح، فمعرفة الله إذا كانت نظرية فلا يمكن إيجاب النظر لتحصيلها، لأن مقتضى ذلك التسليم بها قبل النظر فلا يكون النظر هو الأصل في تحصيلها، بل تكون متحققة قبله، وإنما يكون النظر لتأكيدها، وهذا يستلزم ألا تكون معرفة الله تعالى نظرية، وهذا خلاف الأصل الذي بنوا عليه القول

---

(١) الدرء لابن تيمية: ٨/١٢-١٣، وانظر: نفس المصدر ٧/٤٢١.

(٢) انظر: المصدر السابق ٩/٣٧-٣٩.

بإيجاب النظر لمعرفة الله تعالى، فصاروا لأجل هذا يوجبون على كل مسلم: أنه لا يتم إيمانه حتى يحصل لـه الشك في الله تعالى ورسوله ـ ﷺ ـ بعد بلوغه، سواءٌ أوجبوا الشك، أو قالوا: هو من لوازم الواجب [١].

ولا يخفى شناعة هذا القول وفساده، حيث جعل أول الواجبات ـ التي لا يقوم الدين إلا بها ـ الشك في وجود الله تعالى ومعرفته، وهذا الأمر وحده يكفي في إبطال القول بوجوب النظر وردّه.

وقد بين أهل العلم أنَّ هذا القول غاية في الشناعة والضلال، فقد قال القرطبي ـ رحمه الله ـ: لو لم يكن في الكلام إلا مسألتان هما من مبادئه، لكان حقيقياً بالذم:

إحداهما: قول بعضهم: إن أول الواجبات الشك، إذ هو اللازم عن وجوب النظر أو القصد إلى النظر.

الثانية: قول جماعة منهم: إن من لم يعرف الله بالطرق التي رتبوها والأبحاث التي حرروها لم يصح إيمانه.

والقائل بهاتين المسألتين كافر شرعاً، لجعله الشك في الله واجباً، ومعظم المسلمين كفاراً حتى يدخل في عموم كلامه السلف الصالح من الصحابة والتابعين، وهذا معلوم الفساد من الدين بالضرورة[٢].

وقال ابن حزم ـ رحمه الله ـ: « وما سمعنا قط في الكفر والانسلاخ من قول هؤلاء القوم إنه لا يكون أحد مسلماً حتى يشك في الله ـ عز وجل ـ، وفي صحة النبوة، وفي هل رسول الله ـ ﷺ ـ صادق أو كاذب؟ ولا سمع قط

---

(١) انظر: المصدر السابق ٤١٩/٧-٤٢١، والمعرفة في الإسلام للقرني: ٢٦٩.

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر ٣٦٣/١٣.

سامع في الهوس والمناقضة والاستخفاف بالحقائق بأقبح من قول هؤلاء: إنه لا يصح الإيمان إلا بالكفر، ولا يصح التصديق إلا بالجحد، ولا يوصل إلى رضاء الله ــ عز وجل ــ إلا بالشك فيه، وأن من اعتقد موقنا بقلبه ولسانه أن الله ربه لا إله إلا هو، وأن محمداً رسول الله، وأن دين الإسلام دين الله الذي لا دين غيره، فإنه كافر مشرك، نعوذ بالله من الخذلان، فو الله لولا خذلان الله ــ الذي هو غالب على أمره ــ ما انطلق لسان ذي مُسْكة بهذه العظيمة »[1].

السادس عشر: مما يبطل القول بوجوب النظر، أن أصل الدين يتحقق بالإقرار المجمل بكل ما صح به الخبر عن النبي ــ ﷺ ــ تصديقاً وانقياداً.

ــ وهذا وإن كانت سبقت الإشارة إليه فيما سبق من الردود[2]ضمناً إلا أن إفراده بالذكر هنا لأجل أهميته ــ « فمتى حصل للإنسان المعرفة بالله وبصفاته وعلم أن ما جاء به النبي ــ ﷺ ــ حق، حصلت له المعرفة، وأدنى المعرفة مالا يجامعها الشكوك، وأعلى معارف الخلق لله معارف الأنبياء والملائكة لله، وهم بذلك متفاضلون.

ولم يكلف الله الخلق أن يعرفوه كمعرفته لنفسه ولا كمعرفة الأنبياء له، بل إذا حصلت للإنسان المعرفة بالأدلة من القرآن أو أخذ ذلك بالتلقين من أبويه في الصغر أو بتقليده للعلماء والصالحين في صغره ثم بلغ وصمم على هذه العقيدة فإنه مؤمن... وإن لم يحصل له المعرفة بالأدلة التي رتبها المتكلون ووضعوها»[3].

ومما يؤكد أن الإقرار المجمل بدين الله تعالى والمعرفة التي تخالطها الشكوك

---

(١) الفصل لابن حزم: ٣/٣٣-٣٤.

(٢) انظر: الرد من الكتاب والسنة والإجماع: ٣١٥-٣٣٩ من هذا البحث.

(٣) الانتصار في الرد على المعتزلة للعمراني: ١/١٢٩.

تدخل الرجل في الإسلام، أن رسول الله ﷺ، كان يعصم الدم والمال والعرض ـ كما تقدم ـ [١] بكلمة لا إله إلا الله، لأنها تعبير عن التصديق والانقياد، بل كان يقبل بأي صيغة تدل على الإقرار كعبارة « أسلمت لله » كما في حديث المقداد بن الأسود أنه قال يا رسول الله: أرأيت إن لقيت رجلاً من الكفار فقاتلني فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها ثم لاذ مني بشجرة فقال: أسلمت لله، أفأقتله يا رسول الله بعد أن قالها، قال رسول الله ـ ﷺ ـ: **لا تقتله**، قال: فقلت: يا رسول الله إنه قد قطع يدي ثم قال ذلك بعد أن قطعها أفأقتله، قال رسول الله ـ ﷺ ـ: **لا تقتله، فإن قتلته فإنه بمنزلتك قبل أن تقتله، وإنك بمنزلته قبل أن يقول كلمته التي قال)** [٢].

بل إن من أخطأ في التعبير عن إقراره بالإسلام، فإنه يقبل منه، كما في حديث خالد بن الوليد ـ رضي الله عنه ـ وفيه: (**فلم يحسنوا أن يقولوا: أسلمنا، فجعلوا يقولون: صبأنا صبأنا**.. الحديث)[٣].

وقال الإمام ابن الصلاح ـ رحمه الله تعالى ـ في كلامه على حديث ضمام بن ثعلبة ـ رضي الله عنه ـ حين أتى إلى رسول الله ـ ﷺ ـ فقال له ضمام: أتانا رسولك فزعم لنا أن الله أرسلك، قال: **صدق**، ثم قال ـ ﷺ ـ

---

(١) انظر: النصوص الواردة في الرد بالسنة ص ٣٢٢-٣٢٩ من هذا البحث.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدراً، ١٤٧٤/٤، وفي كتاب الديات، باب قول الله تعالى ومن يقتل مؤمن متعمداً، ٢٥١٨/٦، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله، ٩٥/١، حديث رقم ٩٥.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب بعث النبي -ﷺ- خالد بن الوليد إلى بني جذيمة ١٥٧٧/٤، وفي كتاب الأحكام، باب إذا قضى الحاكم بجور أو خلاف أهل العلم فهو رد، ٦/ ٢٦٢٨.

في آخر الحديث: (**لئن صدق ليدخلن الجنة**) [١]، قال ابن الصلاح: « وفي الحديث دلالة على صحة ما ذهب إليه الأئمة العلماء في أن العوام المقلدين مؤمنون، وأنه يكتفى منهم بمجرد اعتقادهم الحق جزماً من غير شك وتزلزل، خلافاً لمن أنكر ذلك من المعتزلة » [٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ : « كل من آمن بالرسول ﷺ إيماناً راسخاً، فإن إيمانه متضمن لتصديقه فيما أخبره، وطاعته فيما أمره، وإن لم يعلم و لم يقصد أنواع الأخبار والأعمال، ثم عند العلم بالتفصيل، إما أن يُصدّق ويطيع، فيصير من الذين آمنوا وعملوا الصالحات، أو يخالف ذلك، فيصير إما منافقاً وإما عاصياً فاسقاً، أو غير ذلك » [٣].

وبهذا كله يتبين أن الإقرار المجمل، والإيمان الراسخ، يكفي في دخول صاحبه الإسلام ولا يشترط لذلك نظر ولا استدلال كما زعم أهل الكلام.

السابع عشر: أنه لم يعلم عن أحد من الرسل ــ عليهم الصلاة والسلام ــ أنه ا فتتح دعوته لقومه بالأمر بالنظر والحث عليه، إذ لو كان النظر أول الواجبات لكان أولى ما تفتتح به دعوات الأنبياء، ولما لم يكن ذلك، عُلم بطلان دعوى أنه أول الواجبات، إذ كل الرسل والأنبياء ــ عليهم الصلاة والسلام ــ افتتحوا دعوتهم لأقوامهم بالدعوة إلى توحيده تعالى وإفراده بالعبادة [٤] كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب السؤال عن أركان الإسلام، ١/٤١، حديث رقم ١٢.

(٢) صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح: ١٤٢.

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢٦/٢٧-٢٨.

(٤) انظر: ص ٢٢٩-٣١٤ من هذا البحث.

ٱلطَّٰغُوتَ﴾[١]، وقال سبحانه: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾[٢]، وأخبر تعالى أن كل رسول أمر قومه بتوحيده تعالى، فقال: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥ﴾[٣].

فليس « في الرسل من قال أول ما دعا قومه: إنكم مأمورون بطلب معرفة الخالق، فانظروا واستدلوا حتى تعرفوه، فلم يُكلَّفوا أولاً بنفس المعرفة، ولا بالأدلة الموصلة إلى المعرفة، إذ كانت قلوبهم تعرفه وتقر به »[٤]، بدليل أنه لا يعرف عن أمة من الأمم التي أرسل إليها رسول أنها قالت لنبيها ورسولها: من ربك هذا الذي تدعونا لعبادته وتوحيده؟ مما يؤكد أن معرفته مستقرة في نفوسهم وفطرهم، وهذا يتضح ويتأكد بأمرين:

أحدهما: تقرير الرسل ــ عليهم الصلاة والسلام ــ لأممهم، بقولهم ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ﴾[٥] « وهذا استفهام إنكار يتضمن النفي، ويبين أنه ليس في الله شك، وقول القائل: ليس في هذا شك، يراد به أنه قد بلغ في الظهور والوضوح ولزوم معرفته، إلى حيث لا ينبغي أن يشك فيه، وإلى حيث لا يشك فيه، وعلى كلا

---

(١) النحل: ٣٦.

(٢) الأنبياء: ٢٥.

(٣) من الأنبياء الذين ذكر الله عنهم أنهم خاطبوا أقوامهم بذلك:
نوح عليه السلام في سورة الأعراف: ٥٩.
هود عليه السلام في سورة الأعراف: ٦٥، وهود: ٥٠.
صالح عليه السلام في سورة الأعراف: ٧٣، وهود: ٦١.
شعيب عليه السلام في سورة الأعراف: ٨٥، وهود: ٨٤.

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣٣٨/١٦.

(٥) إبراهيم: ١٠.

التقديرين يتبين أن الإقرار بالصانع بهذه المثابة » [١].

ثانيهما: أن من خالف من الكفار وأظهر جحود الخالق، كفرعون حين قال لموسى ـ عليه السلام ـ: ﴿ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [٢] قال ذلك مخالفاً لما هو مستقر في فطرته، ولدى سائر قومه، وشاهد ذلك ما يلي:

أ ـ إخبار الله تعالى بأن ذلك الجحود مخالف لما هو مستقر في نفسه وأمثاله فقال تعالى : ﴿ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [٣].

ب ـ شهادة موسى ـ عليه السلام ـ أن الله تعالى معروف لدى فرعون: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ ﴾ [٤].

ج ـ إخبار موسى ـ عليه السلام ـ بأن الله تعالى أعرف وأظهر وأبين من أن ينكر أو يجهل أو يشك فيه ويرتاب، بل معرفته مستقرة في الفطرة أعظم من معرفة كل معروف، قال تعالى: ﴿ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾ [٥].

« ولم يقل موقنين بكذا وكذا، بل أطلق، فأي يقين كان لكم بشيء من الأشياء فأول اليقين اليقين بهذا الرب...، وإن قلتم: لا يقين لنا بشيء من الأشياء، بل سلبنا كل علم فهذه دعوى السفسطة العامة، ومدعيها كاذب ظاهر

---

(١) الدرء لابن تيمية: ٨/٤٠.

(٢) الشعراء: ٢٣.

(٣) النمل: ١٤.

(٤) الإسراء: ١٠٢.

(٥) الشعراء: ٢٤.

الكذب »[١].

د ـ إخبار موسى ـ عليه السلام ـ بأن معرفة الله تعالى لازمة لكل عاقل، ولا يمكنه نفيها عن نفسه: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾[٢].

« فإن العقل مستلزم لعلوم ضرورية يقينية، وأعظمها في الفطرة الإقرار بالخالق »[٣]. فكيف يقال بعد هذا ـ عمن معرفته سبحانه بهذه المثابة من الاستقرار في النفوس والوضوح واليقين ولزومها لكل عاقل ـ إنه لا بد من النظر والاستدلال لمن أراد معرفته سبحانه؟.

الثامن عشر: مما يبطل القول بوجوب النظر على كل أحد، أن المتتبع لأحوال هؤلاء المتكلمين ـ الذين يوجبونه على كل أحد ـ يجد أن هذا النظر ـ الذي ابتدعوه ـ لم يوصلهم إلى معرفة الله تعالى ـ كما زعموا ـ بل أوقعهم في الحيرة والشك والارتياب ـ عياذاً بالله تعالى من ذلك ـ، فكيف يصح أن يوجب على الخلق طريق هذه نهايته وغايته؟ وتترك الأدلة اليقينية التي فطر الله الخلق على معرفتها، وذكرها في كتابه الكريم وسنة رسوله ـ ﷺ ـ.

والشواهد على أن هذه هي نهاية ما سلكوه من النظر كثيرة وكثيرة، حتى قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: « ما يوجد من إقرار أئمة الكلام والفلسفة وشهادتهم على أنفسهم، وعلى بني جنسهم بالضلال، ومن شهادة

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٦/٣٣٥.

(٢) الشعراء: ٢٨.

(٣) المصدر السابق: ١٦/٣٣٦.

أئمـــة الكـــلام بعضهم على بعض كذلك، فأكثر من أن يحتمله هذا الموضع، وكذلـــك ما يوجد من رجوع أئمتهم إلى مذهب عموم أهل السنة وعجائزهم كثير، وأئمة السنة والحديث لا يرجع منهم أحد، لأن الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد » [(١)].

وقيل لعبدالله ابن عباس ـــ رضي الله عنهما ـــ: « بما عرفت ربك؟ فقال: مـــن طلب دينه بالقياس: لم يزل دهره في التباس، خارجاً عن المنهاج، ظاعناً في الإعوجاج: عرفته بما عرف به نفسه، ووصفته بما وصف به نفسه » [(٢)].

ولأبي المظفر ـــ رحمه الله تعالى ـــ كلامٌ جليلٌ حول هذا الأمر يقول فيه:

« فليـــتدبر المرء المسلم المسترشد أحوال هؤلاء الناظرين كيف تحيّروا في نظرهم، وارتكسوا فيه، فلئن نجا واحد بنظره فقد هلك فيه الألوف من الناس، وإلى أن يبصـــر واحد فواحد بنظره طريق الحق بنظر رحمة سبق من الله له فقد ارتطم بطريق الكفر والضلالات والبدع بنظرهم أضعاف أضعاف عدد الأولين.

وهـــل كانـــت الزندقة والإلحاد وسائر أنواع الكفر والضلالات والبدع منشـــؤها وابتداؤها إلا من النظر؟ فلوا أنهم أعرضوا عن ذلك، وسلكوا طريق الاتـــباع ما أداهم إلى شيء منها، فما من هالك في العالم إلا وبدوّا هلاكه من الـــنظر، ومـــا مـــن ناج في الدين سالك سبيل الحق إلا وبدوّا نجاته من حسن الإتـــباع، أفيستجيز مسلم أن يدعوا الخلق إلى مثل هذا الطريق المظلم، ويجعله ســـبيل منجاتهم؟ وكيف يستجيز ذو لب وبصيرة أن يسلك مثل هذا الطريق، وأنى له الأمان من هذه المهالك؟ وكيف له المنجاة من أودية الكفر وعامتها بل

---

(١) المصدر السابق: ٢٣/٤، وانظر: نفس المصدر ٢٧/٤-٢٨، ٥٠-٥١، ٧٢-٧٣.

(٢) المصدر السابق: ١٨/٢.

جمعـــيها إنما يهبط عليها من هذه المرقاة؟ ـــ أعني طلب الحق من النظر ـــ ولو أعطـــى الخصم النصفة لا يجد بُداً من الإقرار أن من كان غوره في النظر أكثر كانت حيرته في الدين أشد وأعظم.

وهل رأى أحد متكلماً أدّاه نظره وكلامه إلى تقوى في الدين، أو ورع في المعاملات، أو سداد في الطريقة، أو زهد في الدنيا، أو إمساك عن حرام وشبهة، أو خشـــوع في عبادة، أو ازدياد من طاعة إلا الشاذ النادر...، فلئن دلّهم النظر اليقين وحقيقة التوحيد، فليس ثمرة اليقين هذا وتعساً لتوحيد أدّاهم إلى مثل هذه الأشياء، وأوردهم هذه المتالف في الدين »[1].

وليس فيما قاله ـــ رحمه الله ـــ تحاملٌ أو تطاول على هؤلاء المتكلمين، بل هو الحق والعدل، فلقد أنصف فيما بيّنه من خطورة مسلكهم وبدعيته وما يؤول إليه من الضلال والحيرة والشك.

واعترافات المتكلمين بهذا كثيرة جداً، والتحذير من العلماء المنصفين للناس عامـــة مـــن هذا المسلك كثير وكثير، حتى أُفرِدت فيه كتب ومصنفات تحت مسمى التحذير من علم الكلام والأمر بالسنة والاعتصام بها ونحو ذلك[2].

التاسع عشر: ومن الردود التي تبطل القول بوجوب النظر، أنه يلزم من هذا القول القدح في السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن اقتفى أثرهم ممن لم يسلك مسلك هؤلاء المتكلمين، وذلك بأنهم لم يتعرضوا لهذا الأمر الذي هو أعظم الواجبات وأولاها ـــ كما زعم هؤلاء المتكلمون ـــ وهذا القدح يتبين بأمرين:

---

(١) الحجة في بيان المحجة للأصبهاني: ٢/١٢١-١٢٢.

(٢) انظر: على سبيل المثال ص ٣٥٨ من هذا البحث.

أحدهما: أن يكون السلف ــ رضي الله عنهم ــ خفي عنهم وجه الصواب في هذه المسألة، و لم يعلموه، وهذا فيه نسبة السلف إلى الجهل لا محالة.

ثانيهما: أن يكون السلف ــ رضي الله عنهم ــ علموا وجه الصواب في هذه المسألة و لم يبلغوه، وهذا اتهام لهم بكتمان العلم، وعدم النصح للأمة، وإذا كان هذا في أول الواجبات، فما بعده من فروض الدين أولى وأحرى بالكتمان[1].

وكلا الأمرين باطلين بدلالة النصوص على تزكيتهم والأمر باتباعهم والاقتداء بهم ــ رضي الله عنهم ــ أجمعين، وهذا يوجب قطعاً بطلان القول بوجوب النظر، ــ وقد سبقت الإشارة إلى هذا الأمر ضمناً في الحديث عن بدعية هذا القول وعدم شرعيته[2] ــ وهؤلاء المتكلمون قد يترقى بهم الأمر من الطعن في السلف الصالح إلى الطعن في رسول الله ــ ﷺ ــ وأهل بيته، لكونه لم يبين هذا الأمر حق البيان وينص عليه نصاً يزيل الإشكال حوله -عياذاً بالله من هذا كله ــ.

وقد أشار أبو المظفر ــ رحمه الله ــ إلى هذا اللازم الباطل لهذا القول الباطل فقال: « وسلوكه ــ أي القول بأن النظر أول واجب ــ يعود عليهم أي ــ السلف ــ بالطعن والقدح، ونسبتهم إلى الجهل، وقلة العلم في الدين، واشتباه الطريق عليهم، وبلغني أنه كان لأبي هاشم الجبائي ابنة تسمى فاطمة، وكان أصحابه يقولون: إن فاطمة بنت أبي هاشم، أعلم بالله وبطريق الحق، من فاطمة بنت محمد ــ ﷺ ــ فنعوذ بالله من طريق يؤدي إلى هذا القول ــ» [3].

---

(١) انظر: جهود أبي المظفر في تقرير عقيدة السلف لبنعلي: ١/١٩٤.

(٢) انظر: ص ٣٤٩-٣٦٠ من هذا البحث.

(٣) انظر: فتح الباري لابن حجر: ١٣/٥١٦، وصون المنطق للسيوطي: ١٧٦.

وقال ابن حزم ـ رحمه الله تعالى ـ : « ومن المحال الممتنع عند أهل الإسلام أن يكون ـ عليه السلام ـ يغفل أن يبين للناس ما لا يصح لأحد الإسلام إلا به، ثم يتفق على إغفال ذلك أو تعمد ترك ذكره جميع أهل الإسلام، ويبينه هؤلاء الأشقياء، ومن ظن أنه وقع من الدين على مالا يقع عليه رسول الله ـ ﷺ ـ فهو كافر بلا خلاف، فصح أن هذه المقالة خرق للإجماع، وخلاف لله ولرسوله، ولجميع أهل الإسلام قاطبة » [١].

العشرون: ومما يبطل القول بوجوب النظر على كل مكلف، وأنه لا يصح إيمان أحد بدونه، أنه يلزم من ذلك القول بتكفير جمهور وعامة المسلمين. وفي هذا يقول القرطبي ـ رحمه الله ـ: « ذهب بعض المتأخرين والمتقدمين من المتكلمين إلى أن من لم يعرف الله سبحانه بالطرق التي طرقوها، والأبحاث التي حرروها، لم يصح إيمانه وهو كافر، فيلزم على هذا تكفير عامة المسلمين، وأول من يبدأ بتكفيره آباؤه، وأسلافه وجيرانه، وقد أُورِد على بعضهم هذا، فقال: لا تشنع عليَّ بكثرة أهل النار » [٢].

واستنكر هذا الأمر أحد هؤلاء المتكلمين وهو الغزالي فقال: من أشد الناس غلواً وإسرافاً طائفة من المتكلمين كفّروا عوام المسلمين وزعموا أن من لم يعرف الكلام معرفتنا و لم يعرف العقائد الشرعية بأدلتها التي حررناها فهو كافر [٣].

وقال أبو المظفر ـ رحمه الله ـ مبيّناً قبح وشناعة هذا اللازم ـ وهو تكفير عامة المسلمين ـ الذي يلزم على القول بوجوب النظر على كل مكلف: ومن قبيح ما يلزمهم في اعتقادهم أنّا إذا بيّنا الحق على ما قالوه، وأوجبنا طلب

---

(١) الفصل لابن حزم: ٣٥/٤.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٣٣٢/٧ وانظر: فتح الباري لابن حجر: ٣٦٣/١٣.

(٣) انظر: فيصل التفرقة للغزالي ١٣٤، وفتح الباري لابن حجر: ٣٦٢/١٣.

الديـــن بالطريق الذي ذكروه، وجب من ذلك تكفير العوام بأجمعهم لأنهم لا يعرفون إلا الاتباع المجرّد، ولو عرض عليهم طريق المتكلمين في معرفة الله تعالى، ما فهمه أكثرهم، فضلاً من أن يصير فيه صاحب استدلال وحجاج، وإنما غاية توحيدهم التزام ما وجدوا عليه سلفهم، وأئمتهم في عقائد الدين، والعض عليها بالـــنواجذ، والمواظـــبة على وظائف العبادات، وملازمة الأذكار بقلوب سليمة طاهرة عن الشبهات والشكوك، تراهم لا يحيدون عمّا اعتقدوه، وإن قُطِّعوا إرباً إرباً.

فهنيـــئاً لهم هذا اليقين، وطوبى لهم هذه السلامة، فإذا كفروا هؤلاء وهم الســـواد الأعظـــم وجمهور الأمة، فما هذا إلا طيّ بساط الإسلام، وهدم منار أركان الشريعة، وإلحاق دار الإسلام بدار الكفر وجعل أهليهما بمنـــزلة واحدة، ومتى يوجد في الألوف من المسلمين على الشرط الذي يراعونه لتصحيح معرفة الله تعالى.

أولا يجـــد المســـلم ألم هـــذه المقالة القبيحة الشنيعة في قلبه، بل لو تقطع حسرات من عظيم ما اقترفوه وموهوا على الناس به، لكان جديراً بذلك.

وإن قـــالوا: إنا لا نكفر العوام، فقد ناقضوا أصولهم، حيث أثبتوا حقيقة المعرفة والإيمان بغير طريقها على أصولهم، وأظن أن من قال منهم ذلك فإنما هو سلوك التقية ورد تشنيع الناس عليهم، وإلا فاعتقادهم وطريقتهم في أصولهم ما ذكرنا[1].

وهـــؤلاء المتكلمون يخشى عليهم أن يعود تكفيرهم عليهم لقوله ـــﷺـــ:

---

(١) انظـــر: الحجة في بيان المحجة للأصبهاني: ٢/١٤٥-١٤٦، وفتح الباري لابن حجر: ١٣/٥١٦-٥١٧، وصون المنطق للسيوطي: ١٧٧-١٧٨.

(أيما امرئ قال لأخيه يا كافر، فقد باء بها أحدهما، إن كان كما قال، وإلا رجعت عليه) [(١)]، ـ عياذاً بالله تعالى من ذلك ـ.

الحادي والعشرون: مما يبطل وجوب النظر أن القول بذلك يلزم منه التحاكم إلى العقول، وذلك لما سبق من أن الله تعالى ورسوله ـ ﷺ ـ لم يأمرا بذلك، بل أمرا بتوحيده تعالى وإفراده بالعبادة، ثم إن الأدلة التي أوجبوا النظر فيها هي أدلة عقلية محضة ـ كما سبق ـ[(٢)].

وهذا اللازم ـ وهو التحاكم إلى العقول ـ قد التزمه أهل الكلام فعلاً، وجعلوه مقياساً لإثبات وجوده تعالى وإثبات صفاته ـ جل وعلا ـ.

فعمدة « الكلام عندهم ومعظمه: هو تلك القضايا التي يسمونها العقليات، وهي أصول دينهم، وقد بنوها على مقاييس تستلزم ردّ كثير مما جاءت به السنة، فلحقهم الذم من جهة ضعف المقاييس التي بنوا عليها، ومن جهة ردهم لما جاءت به السنة » [(٣)].

فهم بهذا الالتزام أنزلوا العقول منزلة الرسل ـ عليهم الصلاة والسلام ـ وفي هذا يقول أبو المظفر ـ رحمه الله ـ: « وما أوحش قول من يقول: إنه لا دعوة لأحد من النبيين والمرسلين إلى الإيمان على الحقيقة، وأن وجودهم وعدمهم في هذا بمنزلة واحدة، ولو لم يكونوا كان وجوب الإيمان على الناس على الجهة التي وجبت عليهم بعد وجودهم، ولاحظ لدعوتهم في هذا، وإنما

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب من كفر أخاه من غير تأويل فهو كما قال ٥/ ٢٢٦٣، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من قال لأخيه: يا كافر ١/ ٧٩، حديث رقم ٦٠.

(٢) انظر: ص ٣٥٩ من هذا البحث.

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢/ ٧.

الحظ لدعوتهم في الشرائع وفروع العبادات، فقد جعلوا عقولهم دعاة إلى الله تعالى، ووضعوها موضع الرسل فيما بينهم، ولو قال قائل: لا إله إلا الله، عقلي رسول الله لم يكن مستنكراً عند المتكلمين من جهة المعنى، فظهر فساد قول من سلك هذا »[1].

وهذا يبطل القول بوجوب النظر، لأن العقل لا يفصل موارد النزاع.

وبهذه الردود مجتمعة يتبين أن هذه المقالة ـ وجوب النظر على كل مكلف ـ مبتدعة في الدين، فهي مخالفة للكتاب والسنة وإجماع المسلمين وجمهور العقلاء من الناس أجمعين، ثم هي فاسدة عقلاً، مما جعل كثيراً ممن قال بها يبين فسادها ويرجع عن القول بها، وفوق ذلك كله يلزم منها لوازم فاسدة تنقض أصول الدين القويم أصلاً أصلاً، حتى أودت بقائليها إلى جحد الخالق تعالى[2] كما فعل فرعون مع موسى ـ عليه السلام ـ مع زعمهم أنها الطريق الوحيدة لمعرفة رب العالمين!!

وببطلان هذه المقالة ـ وجوب النظر على كل أحد ـ يتضح بطلان مذهب هؤلاء المتكلمين في معرفة الله تعالى، وأن الحق أن معرفته تعالى فطرية لدى سائر الخلق.

الوجه الثالث: الرد على بعض الحجج والشبه التي أوردها المتكلمون على إنكار فطرية المعرفة بالله تعالى:

أولاً: اعترض المتكلمون على فطرية معرفة الله تعالى بأن كثيراً من نظار

---

(١) صون المنطق للسيوطي: ١٧٩.

(٢) الفرقان بين الحق والباطل لابن تيمية: ١١٠.

المسلمين وغيرهم أنكروا ذلك، مع دعواهم أنهم الذين يقيمون الأدلة العقلية على وجود الله تعالى.

وقد سبقت الإجابة[١] على هذا الاعتراض بما ملخصه:

١ ـ أن أول من عُرف في الإسلام بإنكار هذه المعرفة الفطرية هم أهل الكلام من الجهمية والقدرية وهم من أضل الطوائف وأجهلهم.

٢ـ أن الإنسان قد يقوم بنفسه من العلوم والإرادات ما لا يعلم أنه قائم به، ويكون ذلك كامناً بحيث لا يشعر به، فإذا فقده ظهر منه الجزع والسخط مما يدل على وجود هذا الشيء ومحبته مسبقاً.

٣ ـ أن هذا الاعتراض المحكي عن أكثر النظار ينتقض بما سبق[٢] من حكاية الإجماع على خلافه ـ حتى من أهل الكلام أنفسهم ـ.

ثانياً: اعترضوا بأن معرفة الله تعالى لو كانت فطرية لما أمكن نفيها عن النفس بشك أو شبهة، والمعلوم خلافه، فهناك من برز في الإسلام واشتهر به ثم ارتد وكفر ونفى عن نفسه العلم بالله تعالى، كابن الراوندي، وأبي عيسى الوراق وغيرهم[٣].

والجواب:

١ ـ أن حصول العلم في النفس قد يحصل لكثير من الناس حصولاً ضرورياً، مع توهمه أنه لم يحصل له، كما يقع ذلك في القصد والنية، فإن الأمة متفقة على أن الصلاة ونحوها من العبادات لا تصح إلا بالنية، ثم إن كثيراً من

---

(١) انظر: ص ١٦٤-١٦٦ و ص ٢٤١-٢٤٣ من هذا البحث.

(٢) انظر: ص ٣٢٩- ٣٣٩ من هذا البحث.

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة لعبدالجبار ٥٤.

الـــناس اشتبه عليهم أمر النية، حتى صار أحدهم يطلب حصولها وهي حاصلة عـــنده، ويشك في حصولها في نفسه وهي حاصلة فيها، لا سيما إذا اعتقد أنه يجب مقارنة النية للصلاة، فيُرى في أحدهم من الوسواس في حصولها ما يخرجه عن العقل والدين.

ومـــن المعلوم أن كل من علم ما يريد أن يفعله، فلابد أن ينويه ويقصده، فيمتـــنع أن يفعـــل العبد فعلاً باختياره، مع علمه به وهو لا يريده، فالمصلي إذا خرج من بيته وهو يعلم أنه يريد الصلاة، امتنع أن لا يقصد الصلاة ولا ينويها.

فكمـــا أن النية والإرادة تكون موجودة ـــ كما سبق ـــ في نفس الإنسان وقـــد يشك في وجودها أولا يحسن أن يعبّر عن وجودها، أو يطلب وجودها، فهكـــذا العلم الضروري وغيره، قد يكون حاصلاً في نفس الإنسان وهو يشك في وجـــوده، أو يطلب وجوده، أو لا يحسن أن يعبر عنه، لأن وجود الشيء في الـــنفس شـــيء، والعلم بوجوده في النفس شيء آخر، فالتمييز بينه وبين غيره والتعبير عن ذلك شيء آخر.

وعامـــة المؤمنين إذا حصل لأحدهم من الأسباب التي توجب معرفته بالله ورســـوله، ما يحصل بها في نفسه علم ضروري ويقين قوي، فإن كثيراً من أهل الكلام يلبّسون عليه ما حصل له ويشككونه فيه.

ومـــن عـــرف حقيقة ما سبق تبين لـــه أن النفوس فيها إرادات فطرية، وعلـــوم ضرورية، وأن كثيراً من أهل الكلام قد يظنون عدم حصولها، فيسعون في حصـــولها، وتحصـــيل الحاصل ممتنع، فيحتاجون أن يقدّروا عدم الموجود، ثم يسعون في وجوده، ومن هنا يغلط كثيرٌ منهم وقد يضل وينحرف.

والعلم والإرادة قد يكونا حاصلين بالفعل، أو بالقوة القريبة من الفعل، مع

نوع من الذهول والغفلة، فإذا حصل أدنى تذكر رجعت النفس إلى ما فيها من العلم والإرادة، أو توجهت نحو المطلوب فيحصل لها معرفته ومحبته[١].

٢ ــ إضافة إلى ما سبق تقريره في الجواب الأول، فإنا لا نسلّم لهذا المعترض بأنه يمكن نفي معرفة الله تعالى عن النفس نفياً مطلقاً، ولكن قد يعتري هذه الفطرة فساد وشبهات[٢] تؤثر على جلاء هذا الأمر ــ وهو معرفة الله تعالى ــ فيها ووضوحه، أما النفي المطلق فهو ممتنع، وذلك لما سبق[٣] من تكذيب الله تعالى ورسله ــ عليهم الصلاة والسلام ــ لمن أنكر معرفة الله ــ تعالى ــ، وبيان أن ذلك إنما هو جحود واستكبار، ولكنها مستقرة في فطرهم ونفوسهم.

ثالثاً: اعترض المتكلمون على فطرية معرفة الله تعالى بأنه لو كان العلم به تعالى فطريّاً ضرورياً لوجب أن لا يختلف العقلاء فيه، كما في سائر الضروريات من سواد الليل وبياض النهار، ومعلوم أنهم مختلفون فيه فمنهم من أثبته ومنهم من نفاه[٤].

ويجاب عن هذا بما يلي:

١ ــ أن جمهور العقلاء مجمعون ــ كما سبق ــ[٥] على الإقرار به تعالى، وأن الخلق كلهم مفطورون على معرفته تعالى، ولهذا إذا ذُكر سبحانه لأحدهم،

---

(١) انظر: الدرء لابن تيمية ٧/٤٢٢-٤٢٥.

(٢) انظر: الأسباب التي تفسد الفطرة وتؤثر على سلامتها ص ١٨٥-٢٠٦ من هذا البحث.

(٣) انظر: -على سبيل المثال- تكذيب الله تعالى على لسان موسى -عليه السلام- لفرعون وقومه ص ٢٣٤ من هذا البحث.

(٤) انظر: شرح الأصول الخمسة لعبدالجبار: ٥٤.

(٥) انظر: ص ٢٣٤-٢٣٧ من هذا البحث.

وجد في نفسه ذاكرة مقبلة عليه، كما إذا ذكر له ما هو معروف عنده من المخلوقات.

والمتجاهل الذي يقول: إنه لا يعرف الله تعالى، هو عند الناس أعظم تجاهلاً ممن يقول: إنه لا يعرف ما تواتر خبره من الأنبياء والملوك، والمدائن والوقائع، وذلك عندهم أعظم سفسطة من غيره من أنواع السفسطة.

٢ ـ أن فطريّة معرفته تعالى، لا تمنع ما يعرض لكثير من الناس من السفسطة المتعمدة أو الواقعة بالخطأ، فإن كثيراً من الناس قد ينازع في كثير من القضايا البدهية والمعارف الفطريّة في الحسيّات والحسابيات وكذلك الإلهيات، ومن تتبع مقالات الناس المخالفة للحس والعقل في العلوم الطبيعية والحسابية، رأى عجائب وغرائب[1]، ووجود المسفسطين فيها أعظم بكثير من المسفسطين المنكرين لوجوده ومعرفته تعالى، والسبب في هذا كله أن بني آدم لا ينضبط ما يخطر لهم من الآراء والإرادات، فهم جنس عظيم التفاوت، ليس في المخلوقات أعظم تفاضلاً منه[2]، وتقرير هذا الجواب كالتالي:

أ ـ أن منازعة كثير من الناس في كثير من القضايا الحسيّة والحسابيّة البدهية، لا ينفي بداهتها وضرورتها، فكذلك معرفته تعالى، بل هي أولى وأحرى.

ب ـ أن كثرة المسفسطين في العلوم الطبيعية والحسابية على المسفسطين في وجوده تعالى ومعرفته، تدل على أن معرفته تعالى في الفطرة أقوى وأثبت، «إذ كان وجود العبد ملزوم وجوده، وحاجاته معلقة به ـ سبحانه وتعالى ـ،

---

(١) انظر: الدرء لابن تيمية ٦/٢٦٧ ـ ٢٧٠.

(٢) انظر: المصدر السابق ٧/٤٠٤، و ٨/٣٨.

بـــل كل ما يخطر بقلب العبد ويريده فهو ملزوم لـــه، وخواطر العباد وإراداتهم لانهاية لها ، وانتقال الذهن من الملزوم إلى اللازم لا ينحصر، بل إقرار القلوب به قـــد لا يحتاج إلى وسط وطريق، بل القلوب مفطورة على الإقرار به أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات » [(١)].

رابعـــاً: اعترضـــوا بـــأن معرفة الله تعالى لو كانت تقع ضرورة بغير نظر واستدلال لسقط التكليف بها وارتفع الامتحان، ومنهم من أدعى انتفاء ذلك في الواقع [(٢)].

ويجاب عن هذا بما يلي:

أن الله تعالى ذكر لنا أحوال الرسل مع أقوامهم وليس في شيء من ذلك أن أحدهم أمر قومه بطلب معرفة الله تعالى، أو النظر والاستدلال لأجل ذلك، فلم يكلفـــوا بالمعرفة ولا بالأدلة الموصلة إليها، لأن هذا مستقر في فطر جميع الخلق، والتكليف الذي جاءت به الرسل جميعاً هو عبادة الله وحده لا شريك له، كما أخـــبر الله تعالى عنهم بأن كلاً منهم قال لقومه: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥ﴾[(٣)].

وإذا أظهـــر أحدٌ من أولئك الكفار لرسوله الذي أرسل إليه إنكار الخالق وجحـــد معرفـــته كما حدث من النمرود مع إبراهيم ـــ عليه السلام ـــ ومن فرعون مع موسى ـــ عليه السلام ـــ دعاه إلى الاعتراف به تعالى وذكّره بما هو مســـتقر في فطرته، وهذه الدعوة لأولئك الجاحدين والمنكرين لا تدل على أن

---

(١) المصدر السابق: ٣٨/٨.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٣٢/١٦، وجامع الرسائل لابن تيمية ١٤/١.

(٣) الأعراف: ٥٩، وانظر: حاشية (٣) ص ٣٦٨.

الرسل ـ عليهم الصلاة والسلام ـ كلّفوا أقوامهم معرفة الله تعالى أو أوجبوا عليهم النظر والاستدلال لتحصيلها، لأنهم ردّوا على أولئك المنكرين بأنهم موقنين بوجود الله في قلوبهم ولكن دعاهم الجحود والاستكبار إلى إنكار ذلك في الظاهر كما قال تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾[1].

وبهذا يتبين أن الرسل جميعاً لم يكلفوا أقوامهم معرفة الله، ولم يوجبوا عليهم الأدلة الموصلة إلى ذلك، وبهذا يسقط هذا الاعتراض[2].

خامساً: اعترض أهل الكلام على فطرية معرفته تعالى بقولهم: من أين لنا صحة معرفة الله تعالى والإيمان به وبرسوله ـ ﷺ ـ حتى يصبح أصلاً يبنى عليه الاعتقاد ؟ ونحن إنما أتعبنا أنفسنا التعب الطويل لتقرير هذا الأصل في نفوسنا ، فسلكنا الطرق العقلية والنظرية لتقرير هذا الأصل، ثم جعلناها أول الواجبات، لأن مالا تتم معرفة الله ورسوله إلا به لابد أن يتقدمها، وإلا للزم الدور[3].

والجواب عن هذا الاعتراض من عدة أوجه هي:

أ ـ المعارضة بالمثل، وذلك بأن يقال لمن سلك هذه الطرق العقلية النظرية من أين لك ابتداءً أن هذه الطرق موصلة إلى معرفة الله تعالى والإيمان به وبرسوله ـ ﷺ ـ.

والواقع أنه ليس معه ابتداء إلا مجرد إخبار مخبر بأنه سلك هذا الطريق فوصل، أو خاطر يقع في قلبه أن هذا الطريق الذي سلكه موصل، وذلك أن كل

---

(١) النمل: ١٤.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٦/٣٣٢-٣٤٠، وجامع الرسائل لابن تيمية ١/١٤-١٦.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢/٦٩.

العلوم لابد للسالك فيها ابتداء من مصادرات يأخذها مسلمة إلى أن تتبرهن فيما بعد، إذ لو كان كل طالب لعلم حين ينظر في أوائل أدلة ذلك العلم يعلم أنها أدلة مفضية إليه، ولا يمكن ذلك حتى يعلم ارتباطها بالمدلول فإن الدليل إن لم يستلزم المدلول لم يكن دليلاً.

والعلم بالاستلزام موقوف على العلم بالملزوم واللازم، فلا يعلم أنه دليل على المدلول المعين، حتى يعلم ثبوت المدلول المعين، ويعلم أنه ملزوم له، وإذا علم ذلك استغنى عنه الاستدلال به على ثبوته، وإنما يفيده التذكير به، لابتداء العلم به.

وبهذا يتبين أن معرفة الله تعالى ـ التي لا تصح قبل النظر والاستدلال على حد زعمهم ـ إذا سلك أحدهم طريقاً من الطرق التي أوجبوا النظر فيها ليتوصل إلى معرفة الله تعالى، فإنه يسلكه ابتداءً بطريق التقليد والمصادرة ـ كسائر مبادئ العلوم كما سبق ـ فإذا كان لابد في هذه الطرق العقلية النظرية من تقليد الأول ـ فيما لم يعلم أنه طريق، وأنه مفض إلى المطلوب ـ أو أن المطلوب موجود، فطريقة الإقرار بفطرية معرفته تعالى ـ إذا فرض أنها تقليد للأول كما يزعمون ـ لم يقدح ذلك فيها، بل تكون أحق بالاتباع والسلوك، إذ لا طريق إلا هي أو ما يفضي إليها، أو يقترن بها فهي شرط قطعاً في درك المطلوب، وما سواها ليس بشرط، بل يحصل المطلوب دونه وقد يضر بحصول المطلوب فلا يحصل، أو يحصل نقيضه، وهو الشقاء الأعظم على التقديرين[1].

ب ـ أن سالك الطرق الكلامية التي أوجبها هؤلاء المتكلمون لمعرفة الله تعالى، لا يعرف صحتها وأنها موصلة إلى المراد، حتى تفضي به إلى معرفة الله

---

(١) انظر: المصدر السابق ٢/٦٩-٧١.

تعالى ـــ إن أفضت ـــ أمَّا قبل ذلك فهو لا يعرف صحتها ولا هل هي موصلة أم لا؟

أمـــا الطريقة الإيمانية فأقل أحوالها أن تكون كذلك، فإنه إذا أخذ الإيمان بـــالله ورسله مسلماً، ونظر في موجبه، وعمل بمقتضاه: حصل لـــه بأقل سعي مطلوبه من معرفة الله تعالى، وأن الطريق التي سلكها صحيحة، فإن نفس تصديق الرسول ـــ ﷺ ـــ فيما أخبر به عن ربه وطاعته، يقرر عنده علماً يقينياً بصحة ذلـــك أبلـــغ بكثير مما يحصل بطرق أهل الكلام النظرية التي أوجبوها لحصول المعرفة[1].

ج ـــ أن الإقـــرار بالله تعالى فطري، وإيماني: فالفطري ـــ وهو الاعتراف بوجـــوده تعالى ـــ ثابت في الفطرة، لا يحتاج إلى دليل، بل هو أرسخ المعارف، وأثبت العلوم، وأصل الأصول.

وأما الإيماني وهو الإقرار بالرسول ـــ ﷺ ـــ: فبأدنى نظر في حاله أو فيما جاء به أو في آياته، أو نحو ذلك من شؤونه ـــ يحصل العلم بالنبوة أقوى بكثير مما يحصل بالنظر في الطرق الكلامية لأجل حصول معرفته تعالى والتصديق بنبوة رسوله ـــ ﷺ ـــ.

ثم إذا قـــوي الـــنظر في أحوالـــه ـــ ﷺ ـــ حصل من اليقين الضروري ـــ الذي لا يمكن دفعه ـــ ما يكون أصلاً راسخاً [2].

د ـــ يقال للمسلم ـــ المتّسْم بالإيمان ـــ الذي يريد معرفة الله تعالى المعرفة الخاصـــة ـــ التي يمتاز بها العلماء، والعارفون عن العامة ـــ إن كنت تعلم صدق

---

(١) انظر: المصدر السابق ٢/٧٢.

(٢) انظر: المصدر السابق ٢/٧٢.

الرسول ــ ﷺ ــ المبلغ عن ربه الهادي إليه، الداعي إليه، الذي أكمل له الدين، وأنزل عليه الكتاب تبياناً لكل شيء فكيف تدع الاستدلال بما جاء به ــ عليه الصلاة والسلام ــ والاقتداء به، وتعرض عن ذلك إلى هذه الطرق الكلامية المبتدعة؟[١].

هـ ــ أن من سلك هذه الطرق المبتدعة المحدثة، حَصَرَ طرق معرفة الله تعالى في هذه الطرق، ولم يعتقد أن هناك طريقاً غيرها ــ كما ذكر ذلك رجال من فضلاء العالم الغالطين في القواعد الكبار ــ وهذا حصر باطل ــ كما سبق ــ[٢] جعلهم لا يهتدون إلى الطريقة الإيمانية النبوية، ولا يعرفونها، ولا يظنون أنها طريقة توصل إلى مطلوبهم، وذلك لعدم وجود من يسلكها في اعتقادهم، أو كبتوا نفوسهم عنها ظلماً.

فلضلالهم عنها أو غوايتهم وجهلهم بها، أو ظلمهم أنفسهم: أعرضوا عنها[٣].

و ــ أن طريق النظر ليس باطلاً محضاً، بل فيه بعض الحق، ولكن ليس هو الحق الواجب، وكثيراً ما يقترن معه الباطل، فلا يحصل بالنظر وحده، أداء الواجب ولا اجتناب المحرم، ولا يحصل به المقصود الذي فيه سعادة العبد من نجاته ونعيمه، بعد مبعث الرسول ــ ﷺ ــ لأن مجرد النظر لا يحصّل إلا أمراً مجملاً، كما هو الواقع، وذلك صحيح، فإن ثبوت الأمر المجمل حق، فإن ضُمّ إلى ذلك ما يعلم بنور الرسالة من الأمر المفصل حصل الإيمان النافع، وزال ما يخاف من سوء عاقبة النظر الكلامي.

---

(١) انظر: المصدر السابق : ٢/٧٢-٧٣.

(٢) انظر: ص ٣٤٦ - ٣٤٧ من هذا البحث.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢/٧٣.

وهـــذه حال من تحيز من أهل النظر الكلامي إلى اتباع الرسول ــ ﷺ ــ والإيمان به، فقبل منه وأخذ عنه.

ومن لم يفعل ذلك من أصحاب النظر الكلامي، فإما أن يضم ضده، أولا يضـــم شـــيئاً، فـــإن ضم إلى ذلك ضد ما جاء به الرسول ــ ﷺ ــ وقع في التكذيـــب، وهو الكفر المركب، وإن لم يضم إليه شيء بقي في الكفر البسيط، ســـواء كان في ريب، أو في إعراض وغفلة، وكل مكذب لما جاءت به الرسل فهـــو كافر، وليس كل كافر مكذباً، بل قد يكون مرتاباً، إن كان ناظراً فيه أو معرضـــاً عنه بعد أن لم يكن ناظراً فيه، وقد يكون غافلاً عنه لم يتصوره بحال، لكـــن عقوبـــة هذا موقوفة على بلاغ الرسل، وكلا الأمرين واقعة في أصحاب النظر الكلامي كثيراً [1].

سادساً: اعترض المتكلمون على فطرية معرفة الله تعالى بقولهم: لا يجوز أن تكون معرفتنا بالله تعالى واقعة بالخبر، لأن الخبر إنما يفضي إلى المعرفة، إذا أخبَر به خلق كثير عن مشاهدة، وليس أحد يخبر بالله تعالى عن مشاهدة [2].

والجواب عن هذا بما يلي:

أ ــ أن هـــذا ممـــا ينازعهم فيه المنازعون، فليس من شرط أهل التواتر أن يخـــبروا عـــن مشـــاهدة، بل إذا أخبروا عن علم ضروري، حصل العلم بمخبَر أخـــبارهم، وإن لم يكن المخبَر به مشاهداً، ومن الأمثلة على هذا الأمر، ما يخبر به الناس عن أنفسهم من لذة العلم والعبادة والرئاسة وغيرها من الأمور الباطنة، فإن المعرفة بوجودها تحصل بالتواتر لمن لم يجدها من نفسه، ولا عرفها بالضرورة

---

(١) انظر: المصدر السابق ٢/٧٤-٩٣.

(٢) انظر: الدرء لابن تيمية ٨/٤٣.

في باطنه، وليست أمراً مشاهداً، بل إطباق الناس على وصف رجل بالعلم أو العدل أو الشجاعة أو الكرم، أو المكر أو الدهاء، أو غير ذلك من الأمور النفسانية التي لا تُعلم بمجرد المشاهدة، يوجب العلم بذلك لمن تواترت هذه الأخبار عنده، وإن لم يكن المخبرون أخبروا عن مشاهدة، وكذلك القضايا الحسابية، كالعلم بالمضروبات والمنسوبات والمجموعات ونحو ذلك، هو ضروري لمن علمه، فإذا أخبر أهل التواتر بذلك لواحدٍ حصل له العلم بذلك، وإن كانوا إنما أخبروا عن علم ضروري.

وهكذا العلم بصدق الصادق وكذب الكاذب، يعلمه من باشره وجربه ضرورة، ويعلمه من تواتر ذلك عنده بطريق الخبر، ولهذا كان العلم بأنَّ محمداً ـ ﷺ ـ كان صادقاً معروفاً بالصدق لا يكذب متواتراً عند من لم يباشره، لأن الذين جربوه من أعدائه وغيرهم كانوا متفقين على أنّه صادق أمين، حتى أن هرقل لما سأل أبا سفيان عن النبي ـ ﷺ ـ، أخبره بأنهم ـ هو وغيره من قريش ـ لم يكونوا يتهمونه بالكذب، فضلاً عن أن يخبروا عنه بالكذب، ولما كان إخبار أبي سفيان بهذا الأمر أمام جماعة من قومه لم ينكروا عليه، استفاد هرقل أن الرسول ـ ﷺ ـ لا يكذب، فقال: قد علمت أنه لم يكن ليدع الكذب على الناس ثم يذهب فيكذب على الله تعالى، والأمثلة غير ما سبق على أنه ليس من شرط التواتر المشاهدة كثيرة جداً [1].

ب ـ أن هؤلاء بنوا اعتراضهم على أن دلالة السمع هي مجرد خبر المخبر الصادق، وهذا أصلٌ باطل، لأن دلالة السمع تتناول الأخبار، وتتناول الإرشاد والتنبيه والبيان للدلائل العقلية، والناس كما يستفيدون من كلام المصنفين والمعلمين الأدلة العقلية التي تبين لهم الحق، فاستفادتهم ذلك من كلام الله أكمل

(١) انظر: الدرء لابن تيمية ٨/٤٣-٤٥.

وأفضل.

فتلك الأدلة عقلية باعتبار أن العقل يعلم صحتها إذا نُبِّه عليها، وهي شرعية باعتبار أن الشرع دل عليها وهدى إليها، فعلى هذا التقدير تكون الدلائل حينئذ شرعية عقلية.

وعلى هذا يقال: الأدلة الشرعية نوعان: عقلي وسمعي.

فالعقلي: ما دلَّ الشرع عليه من المعقولات، والسمعي: ما دل عليه بمجرد الإخبار.

وقد اعترف أئمة النظار أن القرآن الكريم دل على الطرق العقلية الصحيحة، ودعى إلى تدبرها وتأملها والاستدلال بها، والشواهد على هذا في القرآن الكريم كثيرة جداً [(١)].

سابعاً: اعترض المتكلمون على فطرية معرفة الله تعالى، بقولهم: إن النظر من فعل العبد ومعرفة الله تعالى لا تقع إلا بالنظر، فيجب أن تكون المعرفة من فعل العبد أيضاً، لأن فاعل السبب ينبغي أن يكون فاعل المسبب، فإذا كان من فعلنا لم يجز أن يكون ضرورياً، لأن الضروري هو ما يحصل فينا لا من قبلنا[(٢)].

ويجاب عن هذا الاعتراض بأنه مبني على أصلين باطلين:

الأول: أن معرفة الله تعالى لا تحصل إلا بالنظر، ولا يمكن أن تقع ضرورة لأحد من الخلق، ولا يصح إيمان أحد ولا معرفته إلا بالنظر.

وقد سبق إبطال هذا القول والرد عليه، وبيان أن طرق معرفة الله تعالى

---

(١) انظر: المصدر السابق ٨/٣٦-٣٧ و ٨/٣٥٤-٣٥٥.

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة لعبدالجبار ٥٢-٥٣.

أكثر من أن تحصر، وأن أجلى هذه الطرق وأوضحها هو ما استقر في فطر الخلق جميعاً من معرفته تعالى والإقرار بوجوده[١].

الثاني: أن أفعال العباد كلها مخلوقة لهم وليست مخلوقة لله تعالى، وأن القول بأنها مخلوقة لله تعالى يلزم منه وصف الله تعالى بالظلم والقبائح ونحوها.

وقد سبق عرض هذا المذهب ـ وهو مذهب القدرية ـ وإيراده مفصلاً والرد عليه[٢].

ثامناً: الاعتراض بأن مرادهم بقولهم « أول الواجبات النظر » أي « أول ما يؤديه العبد من الواجبات » سواءً الواجبة بالشرع أو العقل[٣].

والجواب عن هذا الاعتراض: أن أول الواجبات الشرعية يختلف باختلاف أحوال الناس، فقد يجب على هذا ابتداءً مالا يجب على هذا ابتداءً، فيخاطب الكافر عند بلوغه بالشهادتين، وذلك أول الواجبات الشرعية التي يؤمر بها، وأمَّا المسلم فيخاطب بالطهارة إذا لم يكن متطهراً، وبالصلاة وغير ذلك من الواجبات الشرعية التي لم يفعلها، لأن الواجبات في الشرع ليس لها ترتيب واحد معين يستوي فيه جميع الناس، بل هم متنوعون في ذلك، فكما أنه قد يجب على هذا مالا يجب على هذا، فكذلك قد يؤمر هذا ابتداءً بما لا يؤمر به هذا، فكما أن الزكاة يؤمر بها بعض الناس دون بعض، وكلهم يؤمر بالصلاة، فهم مختلفون فيما يؤمرون به ابتداءً من واجبات الصلاة، فمن كان يحسن الوضوء وقراءة الفاتحة، ونحو ذلك من واجباتها، أمر بفعل ذلك، ومن لم يحسن ذلك أمر بتعلّمه

---

(١) انظر: ص ٣٤٦- ٣٤٧ من هذا البحث.

(٢) انظر: الفصل الأول من هذا الباب الثاني: ص ٢٦٥ - ٢٨٥.

(٣) انظر: الدرء لابن تيمية ٨/١٤.

ابـــتداءً، ولا يكـــون أوّل ما يؤمر به هذا من أمور الصلاة، هو أول ما يؤمر به هذا.

وهكذا الواجبات العقلية: ــ إذا قيل بالوجوب العقلي ــ يتنوع الناس في ترتيـــبها، فهذا يؤمر بقضاء الدين الذي عليه أولاً، وهذا يؤمر بردّ ما عنده من الودائع، وهذا يؤمر بالعدل في حكمه والصدق في شهادته، وأمثال ذلك[١].

تاســـعاً: اعترض المتكلمون بما ورد في القرآن الكريم من الحث على النظر والدلالة عليه، كقولـــه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾[٢]. وكقولـــــه تعـــالى: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ﴾[٣]، وقولـــــه سبحانه: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي ٱلْأٓيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾[٤]. وقولـــــه ــ جـــلّ وعلا ــ: ﴿قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأٓخِرَةَ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٥]. وقولـــــه تعـــالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾[٦]. فقـــال المتكلمون عن هذه الآيات وغيرها من الآيات التي فيها

---

(١) انظر: المصدر السابق ٨/١٤-١٧.

(٢) الأعراف: ١٨٥.

(٣) ق: ٦-٧.

(٤) يونس: ١٠١.

(٥) العنكبوت: ٢٠.

(٦) الغاشية: ١٧-٢٠.

الحث على النظر والتفكر والاعتبار: إن الله قد ذكر الاستدلال في غير موضع من كتابه وأمر به وأوجب العلم به، والعلم به لا يكون إلا عن استدلال[١]، والإجابة على هذا الاعتراض سبقت الإشارة إليها [٢]بما ملخصه:

أ ـ أن الابتداء بالنظر يفيد التذكر، لا ابتداء العلم.

ب ـ أن النظر الوارد في القرآن الكريم جعل من نفس الآيات التي حث على النظر فيها دليلاً على ما سيقت من أجله ـ كوجود الله ونحوه ـ من غير استعمال للأقيسة المنطقية المبتدعة، بل بأسلوب محسوس قريب إلى الفطرة بعيد عن الغموض والتعقيد، مما يجعل جميع الناس يشترك في فهم هذا الاستدلال ويتأثر به، بخلاف النظر الذي ابتدعه هؤلاء المتكلمون، فقد اعترف أئمتهم بصعوبته وكثرة مقدماته وورود الاعتراضات عليه، وحصول الشك والحيرة لمن سلكه.

ج ـ أن السلف حينما أبطلوا القول بأن النظر أول الواجبات، بيّنوا أن النظر قد يكون واجباً على بعض الناس حتى يزول ما لديه من الشكوك والشبهات، ولكن هذا لا يؤدي إلى القول بوجوب النظر على كل مكلف وأنه لا يصح إيمانُ أحد بدونه.

د ـ أن النظر الذي أوجبه القرآن الكريم وحث عليه، يكون مع الإيمان لا قبله، فهو إيمان وعبادة، أمَّا النظر الذي أوجبه هؤلاء المتكلمون فلابد أن يكون قبل الإيمان، لأن الإيمان لا يحصل ولا يصح إلا به، مما أدى بهم إلى إيجاب الشك في الله تعالى ورسوله ـ ﷺ ـ.

---

(١) انظر الفصل لابن حزم: ٢٩/٤.

(٢) انظر: ص ٢٤٤-٢٤٦ و٣١٨- ٣٢٢ من هذا البحث.

وبهـذا يتبين أن الآيات التي اعترض بها هؤلاء لا تدل على أكثر من أن النظر قد يجب على بعض الناس، لا أنه أول واجب، ولا أنه واجب على كل مكلف ـ كما زعموا ـ.

قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ: « وقد استدل من اشترط النظر بالآيات والأحاديث الواردة في ذلك، ولا حجة فيها لأن من لم يشترط النظر، لم ينكر أصل النظر، وإنما أنكر توقف الإيمان على وجود النظر بالطرق الكلامية، إذ لا يلزم من الترغيب في النظر جعله شرطاً » [١].

عاشراً: اعترض المتكلمون على فطرية معرفته تعالى بأن هذا القول تقليد، والتقليد مذموم لما يأتي:

أ ـ لأن الله سبحانه وتعالى ذمه في القرآن الكريم، ومن الآيات في ذلك، قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ [٢].

يقول الرازي في تفسير هذه الآية: « إنما ذكر هذه الآية عقيب الزجر عن اتباع خطوات الشيطان تنبيهاً على أنه لا فرق بين متابعة وساوس الشيطان، وبين متابعة التقليد وفيه أقوى دليل على وجوب النظر والاستدلال، وترك التعويل على ما يقع في الخاطر من غير دليل، أو على ما يقوله الغير من غير دليل» [٣].

وقال تعالى: ﴿ بَلْ قَالُوٓاْ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِم

---

(١) فتح الباري لابن حجر: ٣٦٦/١٣.

(٢) البقرة: ١٧٠.

(٣) التفسير الكبير للرازي: ٧/٥.

مُّهْتَدُونَ وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾[1]، وغيرها من الآيات التي تذم التقليد وتمقته.

ب ــ اتفاق الجميع على أنَّ التقليد مذموم، وما لم يعرف بالاستدلال والنظر فهو تقليد.

ج ــ أن التقليد لا يفيد العلم، إذ لو أفاده، لكان العلم حاصلاً لمن قلّد في قدم العالم، ولمن قلّد في حدوثه، وهو محال، لإفضائه إلى الجمع بين النقيضين.

د ــ أن الديانات لا يعرف صحة الصحيح منها من بطلان الباطل منها بالحواس أصلاً، فصح أن لا يعلم ذلك إلا من طريق الاستدلال فإذا لم يكن الاستدلال فليس المرء عالماً بما لم يستدل عليه وإذا لم يكن عالماً فهو شاك ضال، وذكروا قول رسول الله ــ ﷺ ــ في مسألة الملك في القبر، ما تقول في هذا الرجل؟ فأما المؤمن ــ أو الموقن ــ فيقول: هو محمد رسول الله، وأما المنافق ــ أو المرتاب ــ فإنه يقول: لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته[2]. وهذا الاعتراض مبني على قولهم: العلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به عن ضرورة واستدلال[3].

---

(١) الزخرف: ٢٢-٢٣.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس، ١/٤٤، وفي كتاب الوضوء، باب من لم يتوضأ إلا من الغشى المثقل، ١/٧٩، وفي كتاب الجمعة ، باب من قال في الخطبة بعد الثناء أما بعد، ١/٣١٢، وفي كتاب الكسوف، باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف، ١/٣٥٨، وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله -ﷺ-، ٦/٢٦٥٧، ومسلم في صحيحه، كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي -ﷺ- في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، ٢/٦٢٤، حديث رقم ٩٠٥.

(٣) انظر: فتح الباري لابن حجر ١٣/٣٦٣-٣٦٦، والفصل لابن حزم: ٤/٢٩.

والجواب عن هذا الاعتراض كالتالي:

١ ــ أن الآيات التي استدل بها هؤلاء في ذم التقليد إنما وردت في حق الكفار الذين اتبعوا من نهوا عن اتباعه، وتركوا اتباع من أمروا باتباعه، وإنما كلّفهم الله الإتيان ببرهان على دعواهم بخلاف المؤمنين فلم يرد قط أنه أسقط اتّباعهم حتى يأتوا بالبرهان وكل من خالف الله تعالى ورسوله ــ ﷺ ــ فلا برهان له أصلاً وإنما كُلّف الإتيان بالبرهان تبكيتاً وتعجيزاً، وأما من اتبع الرسول ــ ﷺ ــ فيما جاء به، فقد اتبع الحق الذي أمر به في قوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ﴾[1]، وقامت البراهين على صحته، سواء علم بتوجيه ذلك البرهان أم لا[2].

٢ ــ أن التقليد المذموم هو أن يأخذ المرء قول من هو دون النبي ــ ﷺ ــ ممّن لم يأمر تعالى بأخذ قوله ولا باتباعه، وكان ذلك الأخذ بغير حجة ولا برهان، أما أخذ المرء قول الرسول ــ ﷺ ــ فليس من ذلك في شيء، لأن الله تعالى أوجب علينا طاعته في كل ما يقول واتباعه وتصديقه، وحذرنا من مخالفة أمره وتوعدنا على ذلك أشد الوعيد، فليس العمل بما أمر به ــ ﷺ ــ أو ترك ما نهي عنه داخلاً تحت التقليد المذموم بالاتفاق، بل هو إيمان وتصديق، واتباع للحق وطاعة لله ــ عز وجل ــ.

وهؤلاء المتكلمون موّهوا على الناس بإطلاق اسم التقليد الباطل المذموم على الحق الذي هو اتباع الرسول ــ ﷺ ــ وهذا إطلاقٌ باطل، لأنه من الممتنع أن يكون الحق باطلاً والباطل حقاً في آنٍ واحد وحكم واحد.

---

(١) الأعراف: ٣.

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر: ١٣/٣٦٤، والفصل لابن حزم: ٤/٣٠.

والعجب ـ كما قال ابن حجر رحمه الله ـ أن هؤلاء المتكلمون الذين أوجبوا الاستدلال وأنكروا التقليد « هم أول داع إليه، حتى استقر في الأذهان أن من أنكر قاعدة من القواعد التي أصلوها فهو مبتدع، ولو لم يفهمها، ولم يعرف مأخذها، وهذا هو محض التقليد، فآل أمرهم إلى تكفير من قلد الرسول ﷺ في معرفة الله تعالى، والقول بإيمان من قلّدهم، وكفى بهذا ضلالاً، وما مثلهم إلا كما قال بعض السلف: إنهم كمثل قوم كانوا سفراً، فوقعوا في فلاة ليس فيها ما يقوم به البدن من المأكول والمشروب، ورأوا فيها طرقاً شتى، فانقسموا قسمين: فقسم وجدوا من قال لهم: أنا عارف بهذه الطرق، وطريق النجاة منها واحدة، فاتبعوني فيها تنجوا، فتبعوه فنجوا، وتخلفت عنه طائفة، فأقاموا إلى أن وقفوا على أمارة ظهر لهم أن في العمل بها النجاة، فعملوا بها فنجوا، وقسم هجموا بغير مرشد ولا أمارة فهلكوا، فليست نجاة المرشد بدون نجاة من أخذ بالأمارة، إن لم تكن أولى منها »[1].

٣ ـ قولهم إن التقليد لا يفيد العلم، والاحتجاج على ذلك بمن قلّد في قدم العالم ونحوه. ـ يجاب عنه ـ بأن هذا القول يصح ويستقيم في تقليد غير النبي ﷺ، وأما تقليده ﷺ فيما أخبر به عن ربه، فلا يتناقض أصلاً. واعتذار بعضهم عن اكتفاء النبي ﷺ والصحابة بإسلام من أسلم من الأعراب من غير نظر، بأن ذلك كان لضرورة المبادئ، وأمّا بعد تقرر الإسلام وشهرته، فيجب العمل بالأدلة، وهذا اعتذار لا يخفى ضعفه وبطلانه[2].

٤ ـ قولهم بأن العلم لا يكون إلا عن ضرورة أو استدلال، والديانات لا

---

(١) فتح الباري لابن حجر: ٣٦٦/١٣، وانظر: نفس المصدر: ٣٦٣/١٣-٣٦٤، والفصل لابن حزم: ٢٩/٤-٣٠، وصون المنطق للسيوطي: ١٧.

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر ٣٦٦/١٣.

تعـــرف صـــحتها بالحواس ولا بضرورة العقل فصح أنها لا تعرف صحتها إلا بالاستدلال، مبني على قضية باطلة فاسدة وهي إقحامهم في حد العلم قولهم عن ضـــرورة أو اســـتدلال، وهـــذه زيادة فاسدة لا يوافقون عليها، ولم يدل على صـــحتها لا كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا لغة ولا طبيعة، ولا قول صاحب، وحّد العلم على الحقيقة أنه اعتقاد الشيء على ما هو به فقط، وكل من اعتقد شيئاً على ما هو به ولم يتخالجه شك فيه، فهو عالم به، وسواء كان عن ضرورة حس أو عن بديهة عقل أو عن برهان واستدلال، أو عن تيسير الله -عز وجل- لـــه، وخلقه لذلك المعتقد في قلبه، ولا مزيد، ولا يجوز البتة أن يكون محقق في اعـــتقاد شـــيء، كما هو ذلك الشيء، وهو غير عالم به، وهذا تناقض وفساد وتعارض.

وأما استشهادهم بحديث النبي ـــﷺـــ في سؤال الملك للميت في قبره، فلا حجـــة لهم فيه، بل هو حجة عليهم، لأن الرسول ـــﷺـــ قال: فأما المؤمن أو الموقن فيقول: هو رسول الله، ولم يقل ـــ عليه الصلاة والسلام ـــ: فأما المستدل أو الناظر، فالمهم الإيمان واليقين، لا كيف حصل ذلك، كما قال بعض العلماء: المطلـــوب من كل أحد التصديق الجزمي الذي لا ريب معه بوجود الله تعالى، والإيمـــان برسله وبما جاءوا به كيفما حصل، وبأي طريق يوصل، ولو كان عن تقلـــيد محـــض إذا سلم من التزلزل، قال القرطبي: هذا الذي عليه أئمة الفتوى، ومن قبلهم من أئمة السلف.

وقال ـــ عليه الصلاة والسلام ـــ: وأما المنافق أو المرتاب ـــ ولم يقل: أو غـــير المســـتدل والـــناظر ـــ فيقول: سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته، فالمنافق والمـــرتاب ليســـا مَوقِنَين ولا مُؤْمِنَين، وهذه صفة من هو مقلد للناس لا محقق،

وبهذا يتبين أن ما احتجوا به حجة عليهم[١].

٥ ــ أنَّ مَنْ استقر الإيمان بالله تعالى وتصديق الرسول ﷺ في قلبه، ولم تنازعه نفسه إلى طلب الدليل ــ توفيقاً من الله تعالى وتيسيراً ــ هو ممن قال الله في حقهم: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[٢] وقال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾[٣]، وهؤلاء الصنف من المؤمنين لا يصح أن يسموا مقلدين، لأنهم في إيمانهم هذا لم يقلدوا آبائهم وكبرائهم، والدليل أن أولئك الآباء والكبراء لو كفروا لم يتابعهم هؤلاء على ذلك، بل يجدون النفرة عن كل من سمعوا عنه ما يخالف الشريعة، ويقتلون آباءهم ورؤسائهم إذا كفروا ويستحلون دماءهم، فكيف يقال أنهم مقلدون لهم أو لغيرهم، وهم يرون أن حرقهم بالنار أخف عليهم من مخالفة الإسلام[٤].

٦ ــ أن التقليد ــ كما سبق ــ أخذ قول الغير بغير حجة، ومن قامت عليه الحجة بثبوت النبوة حصل له القطع بها فمهما سمعه من النبي ﷺ كان مقطوعاً عنده بصدقه، فإذا اعتقده لم يكن مقلداً لأنه لم يأخذ بقول غيره بغير حجة، وهذا مستند السلف قاطبة في الأخذ بما ثبت عندهم من آيات القرآن وأحاديث النبي ﷺ فيما يتعلق بهذا الباب، والمسلمون قد قامت لهم الدلائل السمعية على نبوة رسول الله ﷺ وذلك بما نَقَل إليهم أهل الإتقان والثقات من الرواة مالا يعد كثرة من المعجزات والبراهين الدالة على صدق النبي ﷺ فلما صحت عندهم نبوته، ووجدوا صدقه في قلوبهم، وجب عليهم تصديقه

---

(١) انظر: الفصل لابن حزم: ٣٢/٤، وفتح الباري لابن حجر: ٣٦٤/١٣.

(٢) الحجرات: ٧.

(٣) الأنعام: ١٢٥.

(٤) انظر: فتح الباري لابن حجر: ٣٦٤/١٣، والفصل لابن حزم ٣١/٤.

فيما أنبأهم به من الغيوب، ودعاهم إليه من وحدانية الله تعالى، وإثبات أسمائه وصفاته وسائر شرائط الإسلام[١].

الحادي عاشر: اعترض المتكلمون على فطرية معرفته تعالى، بما وردَ عن جمع من السلف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[٢]، قالوا: إلا ليعرفون، وممن قال بهذا التفسير ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ وابن جريج وقتادة ومجاهد ــ رحمهم الله تعالى ــ[٣].

حيث استدل المتكلمون بهذا التفسير على أن معرفة الله تعالى ليست فطرية، وأن أول واجب على المكلف هو المعرفة، لأنه خلق لذلك[٤].

والجواب عن هذا الاعتراض بما يلي:

أ ــ « ليس في قوله تعالى: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ما يدل على أن المعرفة أول الواجبات، سواء فُسّر: يعبدون: بيعرفون، أو فُسّر بغير ذلك، لأن خَلْقَهُمْ لشيء لا يدل على أنه أول واجب، إن لم يُبيّن ذلك بشيء آخر »[٥].

ب ــ أن الذين ذكروا هذا التفسير عن السلف، جعلوا هذه المعرفة، هي المعرفة الفطرية، التي يقر بها المؤمن والكافر، ومقصودهم بذلك أن جميع الإنس والجن قد وجد منهم ما خلقوا له من العبادة، التي هي مجرد الإقرار الفطري، وظنوا أنهم لو فَسّروها بعبادة لم تقع للزمهم قول القدرية ــ أنه تعالى خلقهم

---

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر ٣٦٣/١٣، وصون المنطق للسيوطي: ١٧١.

(٢) الذاريات: ٥٦.

(٣) انظر: تفسير البغوي ٣٨٠/٧، والدرء لابن تيمية ٤٧٨/٨-٤٨١.

(٤) انظر الاستقامة لابن تيمية: ١٤٢/١-١٤٣.

(٥) المصدر السابق: ١٤٣/١.

لعبادته فعصوه بغير مشيئته وقدرته ـــ ففروا من قول القدرية، وهم معذورون في هـــذا الفرار، لكن تفسيرهم هذا ضعيف، لأن المراد أن الله خلقهم لعبادته وهو فعـــل ما أمروا به، ولهذا احتج المسلمون قديماً وحديثاً بهذه الآية على هذا المعنى حتى في وعظهم وتذكيرهم وحكاياتهم[١].

والشاهد على أنّ الذين ذكروا هذا التفسير أرادوا المعرفة الفطرية هو قول البغوي بعد ذكره لهذا التفسير عن مجاهد حيث قال: « وهذا أحسن لأنه لو لم يخلقهم لم يعرف وجوده وتوحيده » [٢]، واستدل بقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾[٣]،وقد عقب شيخ الإسلام ابن تيمية ـــ رحمه الله ـــ عـــلى قول البغوي هذا بقوله: « فيقال : هذا المعنى صحيح، وكونه إنما عُرف بخلقهم يقتضي أن خلقهم شرط في معرفته ، لا يقتضي أن يكون ما حصل لهم من المعرفة هو الغاية التي خلقوا لها » [٤].

ج ـــ أن مـــا ورد في تفسير هذه الآية يبين أن جميع الإنس والجن مقرون بالخـــالق معـــترفون به، مقرون بعبوديته طوعاً وكرهاً، وذلك يقتضي أن هذه المعـــرفة مـــن لوازم نشأتهم، وأنه لم ينفك عنها أحد منهم، مع العلم بأن النظر المعين الذي يوجبه هؤلاء المتكلمون لا يعرفه أكثر الخلق، فتبين بهذا أن معرفة الله تعالى مســـتقرة في قلوب الخلق بدون النظر والاستدلال[٥].

د ـــ أنـــه يمكن توجيه كلام من قال بهذا التفسير من أهل العلم بأن مراده

---

(١) انظر: المصدر السابق: ١٤٣/١، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٥١/٨.

(٢) تفسير البغوي: ٣٨٠/٧.

(٣) الزخرف: ٨٧.

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٥٠/٨-٥١.

(٥) انظر: الدرء لابن تيمية: ٤٧٩/٨-٤٨٠.